جامعة القدس المفتوحة

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

برنامج ماجستير اللغة العربية وآدابها

الدّرر الفرائد لابن الشّلبي حاشية على شرح الآجرّوميّة في أصول علم العربيّة للشّيخ خالد الأزهريّ، دراسةً وتحقيقًا

إعداد الطالب: إبراهيم علي محمد عوض

0330011610001

إشراف: أ.د مشهور الحبّازي

قُدّمت هذه الرّسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من كليّة الدراسات العليا والبحث العلمي/ جامعة القدس المفتوحة

فلسطين

2021

إقرار

أنا الموقّع أدناه مقدّم الرّسالة الموسومة بـ :

الدرر الفرائد لابن الشّلبي حاشية على شرح الآجرّومية في أصول علم العربيّة للشيخ خالد الأزهري، دراسةً وتحقيقًا

أقرّ بأنّ مضمون الرّسالة جهد ذاتي، باستثناء الاقتباسات والإشارات الواردة في الحواشي، وأن الرّسالة لم تُقدّم من قبل للحصول على درجة علميّة، في أيّة جامعة أو مؤسسة تعليميّة

اسم الطّالب: إبراهيم علي محمد عوض

التوقيع : .....

التّاريخ : ١٠/رجب/١٤٤٢ الموافق ٢٠٢١/٢/٢٢

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرّسالة

(الدرر الفرائد لابن الشلبي حاشية على شرح الآجرّومية في أصول علم العربية للشيخ خالد

الأزهري، دراسةً وتحقيقًا)

يوم الإثنين، بتاريخ ١٠/رجب/١٤٤٢ الموافق ٢٠٢١/٢/٢٢ ، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

١. أ.د مشهور الحبازي (رئيسًا) .....

٢. د. جمال رباح (ممتحنًا داخليًّا) .....

٣. د. محمد بنات (ممتحنًا خارجيًّا) .....

التفويض

جامعة القدس المفتوحة

كلية الدراسات العليا

أنا الطّالب إبراهيم علي محمد عوض، أفوّض جامعة القدس المفتوحة بتزويد المكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص بنُسخ من رسالتي عند طلبها بما يتفق وتعليمات الجامعة

اسم الطالب: إبراهيم علي محمد عوض

التوقيع:

التاريخ: ١٠/رجب/١٤٤٢ الموافق ٢٠٢١/٢/٢٢

الإهداء:

إلى والديّ عسى أن أكون بهما برًّا، وعسى أن أكون لهما وفيّا

إلى زوجتي التي تعبت وسهرت وعانت وتحمّلت

إلى زملائي في مدرسة خلة صالح الأساسية المختلطة

إلى أستاذي الفاضل المرحوم زهير إبراهيم آل سيف

الباحث: إبراهيم عوض

الشّكر والتّقدير

لا يسعني إلّا أن أتقدّم بالشكر الجزيل الجميل إلى جامعة القدس المفتوحة، التي فتحت أمامنا الطّريق من أجل إكمال دراستنا العليا، ومن أستاذي وشيخي في تحقيق المخطوطات (أ.د مشهور الحبازي)، على تعليمه إيّاي التّحقيق، الذي بتّ بفضله أفتخر بأنني أستطيع أن أحصل على مخطوطاتنا من هنا وهناك وإخراجها وتحقيقها وإضافتها إلى المكتبة العربيّة .

الباحث: إبراهيم عوض

الملخص

هذه الدّراسة عبارة عن تحقيق كتاب "الدّرر الفرائد لابن الشّلبي حاشية على شرح الآجرّوميّة في أصول علم العربيّة للشّيخ خالد دراسةً وتحقيقًا"، لمؤلّفه : أحمد بن يونس بن الشلبي (ت٩٤٧هـ)، وهذا الكتاب هو عبارة عن حاشية على كتاب (شرح الآجرّومية في أصول علم العربيّة) لمؤلفه : الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ).

وترجع أهميّة هذه الدّراسة إلى عدّة أسباب منها:

- أنّ الباحث قد حصل على أربع نسخ مخطوطة من هذا الكتاب وهي غير محقّقة، وذلك بعد التّأكد من المصادر المختلفة التي رجع إليها الباحث، ومنها: معجم المؤلفين لعمر رضا كحّالة، والأعلام للزركلي، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان.
- كتاب "شرح الآجرّوميّة في أصول علم العربيّة" للشّيخ خالد الأزهري كتابٌ مطبوع، حقّقه نزار حمّادي، ونشرته دار الإمام ابن عرفة في تونس عام ٢٠١٢.
- تمكّن الباحث من الاطّلاع على منهج الشرّاح والمعلّقين على كتب الأصول في القرن العاشر.

واندفع الباحث لهذه الدّراسة حرصًا منه للحفاظ على التّاريخ الضّخم الذي آل إلينا من أسلافنا، لننهض بعبء نشر ذلك التّراث وتجليته، ليكون وفاءً لعلمائنا، ووفاء لأنفسنا وأبنائنا.

وتكوّنت هذه الدّراسة من قسمين :

- **الدّراسة:** واحتوت على التّمهيد وثلاثة مباحث، تحدّث المبحث الأول عن سيرة ابن آجرّوم، وتحدّث المبحث الثاني عن سيرة ابن الشّلبي، أمّا المبحث الثالث فقد احتوى على الآراء النّحويّة التي تفرّد بها ابن الشّلبي في هذا الكتاب.
- **التحقيق:** وتضمّن وصف المخطوط، ثم منهج التّحقيق، وصورًا من المخطوط، والنّص المحقق.

وقد تحدّث الكتاب عن أقسام الكلمة ، وكان وأخواتها والمرفوعات والمنصوبات، وقد أورد المؤلف عديد الأمثلة والشّواهد من القرآن الكريم، والشّعر.

Summary

This study is an investigation of the book “Al-Durar Al-Far'id by Ibn Al-Shalabi, a footnote to the explanation of Al-Ajurumiyya in the origins of Arabic science by Sheikh Khaled, as a study and investigation,” by its author: Ahmad Ibn Yunis Ibn Al-Shalabi (d.947 AH). Arabic) by its author: Sheikh Khaled Al-Azhari (d. 905 AH). The importance of this study is due to several reasons, including: • The researcher has obtained four manuscript copies of this book which are not verified, after making sure of the various sources that the researcher referred to.

• The book “Explanation of Al-Ajromiya fi Usool Al-Alam Al-Arabia” by Sheikh Khaled Al-Azhari, a printed book, edited by Nizar Hammadi, and published by Imam Ibn Arafa House in Tunis in 2012.

• The researcher was able to review the curriculum of the commentators and commentators on the books of origins in the tenth century.

The researcher rushed to this study in his keenness to preserve the huge history that came to us from our ancestors, in order to raise the burden of disseminating and revealing that heritage, so that it would be loyalty to our scholars and loyalty to ourselves and our children. This study consisted of two parts:

• The study: It contained the introduction and three sections. The first research talked about the biography of Ibn Ajrum, and the second research spoke about the biography of Ibn al-Shalabi, while the third topic contained the grammatical opinions that Ibn al-Shalabi was unique in this book.

• The investigation: It included the manuscript description, the method of investigation, copies of the manuscript, and the edited text. The book talked about the divisions of the word, and was and its sisters, and the

marfu 'and the stationary, and the author cited many examples and testimonies from the Holy Quran and poetry.

المقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين القائل في كتابه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ [1] ، والصلاة والسّلام على أشرف الخلق والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه وجعل العقيدة الإسلاميّة أساسًا لفكرته، والأحكام الشّرعية مصدرًا لأقواله وأفعاله.

عنوانُ هذه الدّراسة (كتاب الدّرر الفرائد لابن الشّلبي حاشية على شرح الآجرّوميّة في أصول علم العربيّة للشّيخ خالد دراسةً وتحقيقًا).

وكتابُ الدّرر الفرائد مخطوطة غير محققة، قام الباحث بتحقيقها وإخراجها حسب قواعد الإملاء الحديث.

وكان اندفاع الباحث نحو هذه الدّراسة، حرصًا منه للحفاظ على التّاريخ الضّخم الذى آل إلينا من أسلافنا صانعي الثّقافة الإسلاميّة، الذي يجب علينا أن نقف أمامه وقفة إجلال وإكبار، لا أن نتخذه وراءنا ظهريّا، وما أجدرنا نحن القومة على الثقافة العربيّة الإسلاميّة أن ننهض بعبء نشر هذا التّراث وتجليته وفاءً لعلمائنا، وإضافة الكتب الجديدة إلى المكتبة العربيّة، وأضف على ذلك أن هذه الدّراسة تكشف فكر عالمٍ جليل.

وتعتبر هذه الدّراسة مهمّة كونها من مؤلّفات القرن العاشر الهجري، بالإضافة إلى كونها غير محققة، تزوّد المكتبة العربية بالشّروحات والتعليقات على كتاب شرح الآجرّومية للشيخ خالد الأزهريّ، ومن أهميّتها أيضًا، أن الباحث حصل على أربع نسخ مخطوطة، وغير محقّقة، من كتاب "الدرر الفرائد للشيخ خالد"، في حين أن كتاب "شرح الآجرّوميّة في أصول علم العربيّة" للشّيخ خالد الأزهري، كتابٌ محقّق ومطبوع، حقّقه نزار حمّادي ونشرته دار الإمام ابن عرفة في تونس عام ٢٠١٢.

---

[1] البقرة، ٢/٢٨٢.

وقد نالت الآجرّوميّة اهتمام علماء النّحو قديمًا وحديثًا، فمّمن اهتم بها وشرحها قديمًا: الرّاعي(ت٨٥٣هـ) في كتاب "عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة"، وكذلك الحُلاوي (ت٨٨٣هـ) في كتاب "شرح الآجرّوميّة"، السّنهوري(ت٨٨٩هـ) وغيرهم، كالمكودي (ت ٨٠٧) والشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥)، أمّا من المحدثين، فقد شرحها محمد محيي الدين عبد الحميد في كتاب" التحفة السّنية بشرح المقدمة الآجرّومية"، وشرحها محمد بن صالح العثيمين في كتاب" التعليقات الجليّة على شرح المقدمة الآجرومية".

وقد واجه الباحث بعض الصّعوبات، ومنها: أنه ما زال في بداية مشوار التّحقيق، وأن هناك بعض المصادر لم يتمكّن من التوثيق منها لعدم وجودها، إضافة إلى أنّ بعض كلمات المخطوط كانت مطموسة، لكنّها لم تؤثّر على معنى السّياق.

ومن المصادر التي اعتمدها الباحث: كتاب "شرح المفصّل للزّمخشري" لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، وكتاب "شرح التّسهيل" للمرادي (ت٧٤٩هـ)، وكتاب" مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام (ت٧٦١هـ)، وكتاب" شرح الآجرّوميّة" للسّنهوري (ت٨٨٩هـ)، وغيرها من المصادر والمراجع.

واعتمد الباحث في الدّراسة على المنهج الوصفي والتاريخي، فالوصفي أنه نقل أقوال العلماء ووثقها كما هي، والتّاريخي أنه أورد ترجمة الأعلام ووفاتهم وولادتهم.

وتتكوّن هذه الدّراسة من قسمين: الدّراسة والتّحقيق، أمّا قسم الدّراسة فتضمّن التمهيد، وثلاثة مباحث هي : سيرة ابن آجرّوم، وسيرة ابن الشّلبي، إضافة إلى الآراء التي تفرّد بها ابن الشّلبي في هذه الحاشية، أمّا قسم التّحقيق فاحتوى على وصف المخطوط، والمنهج الذي اعتمد عليه الباحث في التحقيق، إضافة إلى صور المخطوط، وأخيرًا كان النّص المحقق .

والله من وراء القصد

التّمهيد:

الحياة السّياسية والاجتماعية والثّقافية في النّصف الأول من القرن العاشر

تمثّل هذه الفترة فترة التقاء بين نهاية دولة الجراكسة وبداية دولة العثمانيّين، وقد اهتمّ الجراكسة بالعلم، وكان للعلماء مكانة عالية عندهم، ويعود التطور العلمي والفكري في هذه الفترة لاهتمام السلاطين بالعلم، فقد أكثروا من إنشاء المدارس والجوامع والرّبط.

وقد امتازت علاقة الجراكسة مع العثمانيّين بالودّ والتّقارب الشّديدين، وذلك منذ أن قامت الدولة العثمانيّة وأخذت على عاتقها فتح بلاد البلقان ونشر الإسلام في ربوعها، وعندما فتح العثمانيّون القسطنطينيّة، اعتبر الجراكسة هذا الفتح لعامّة المسلمين، فاحتفل في القاهرة وزُينت الأسواق، ولكنّ فتح القسطنطينيّة يمثّل حدًّا فاصلًا في العلاقات الوديّة بين الجراكسة والعثمانيّين، فطويت صفحة من الودّ لتفتح صفحة من العداء، خاصّة أنّ العثمانيّين توقفوا عن فتح بلاد البلقان واتجهوا نحو آسيا الصّغرى لفتحها وضمّها لممتلكاتهم، وذلك من أجل تسهيل تمويل حملاتهم في مواجهة الخطر الصفويّ، فأصبحت العلاقة يسودها العداء بسبب تصادم المصالح[1].

ولقد كان كلّ نصرٍ للعثمانيّين على الصفويّين هو هزيمة للجراكسة، ويؤدّي إلى انتقاص هيبتهم بصفتهم حماة الخلافة، ومن بين المعارك التي انتصر فيها العثمانيّون على الصفويّين وردّوهم فيها على أعقابهم معركة جالديران، وكان هذا النصر صاعقة على الجراكسة ولم يبتهجوا لهذا النصر، وظلّ الأمر كذلك إلى أن خرج السّلطان قنصوه الغوري من مصر إلى بلاد الشّام

[1] ينظر: طقوش، محمد سهيل، تاريخ المماليك في مصر والشام، ط١، دار النفائس، ٤٨٥ وما بعدها.

لمواجهة العثمانيّين، فالتقى الجمعان عند مرج دابق ودارت معركة هائلة هُزم فيها الجراكسة وقُتل فيها السّلطان قنصوه الغوري[١].

وقد شاع في عصر دولتي التّرك والجراكسة التأليف الموسوعيّ، بحفزٍ من المجتمع المسلم لجمع التّراث، وحفظه من الضّياع الذي لحقه بسبب الغزو المغولي، وقد اهتمّ العثمانيّون منذ نشوء دولتهم بالتعليم وإنشاء المدارس، وكانت هذه المدارس هي التي تمدّ الدّولة بالموظّفين[٢]، وقد اهتمّت الدولة بالعلوم الدينية والدنيويّة وأنشأت الجامعات لتدريس هذه العلوم، فكان السّلاطين العثمانيّون دائمًا ما يطوّرون التّعليم ويهتمون به، ويمكن القول إنه لم يوجد حضارة عثمانية مستقلة، بل هي مزيج من حضارات الأمم التي سبقتهم والتي عاصرتهم، من العرب والفرس والبيزنطيين، فهي امتداد للحضارة والخلافة العربيّة الإسلاميّة.

[١] مصدر سابق، ٤٩٧ وما بعدها.

[٢] كندز، أحمد آق وزميله، الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية، ٦٢٧وما بعدها.

القسم الأول : الدراسة

المبحث الأول: سيرة ابن آجرّوم

المبحث الثاني : سيرة ابن الشّلبي

المبحث الثّالث: دراسة الآراء التي تفرّد بها ابن الشّلبي

المبحث الأول : ابن آجرّوم:

اسمه ونسبه ولقبه:

هو الشّيخ الفقيه الإمام العالم العلّامة أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصّنهاجيّ، الشّهير بابن آجرّوم، ومعناه بلغة البربر: الفقير الصوفيّ، وهو صاحب المقدّمة المشهورة بالآجرّومية[١].

مولده:

وُلد في مدينة فاس عام (٦٧٢هـ)، على قول أكثر المؤرّخين، باستثناء صاحب كشف الظّنون، قال إنّه ولد عام (٦٨٢هـ)[٢]، وقال الحُلاوي : ولد في السنة التي توفي فيها صاحب الألفية[٣]

شيوخه:

المصادر التي رجعنا لم تذكر شيوخًا لابن آجرّوم، غير أبي حيّان الغرناطي[٤]

---

[١] ينظر: السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ٢٣٨/١، ابن العماد، عبد الحي الحنبلي، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق،١٩٨٦، ١١٢/٨.

[٢] حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٧٩٧/٢.

[٣] الكتاني، محمد بن جعفر بن ادريس، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصّلحاء بفاس، تحقيق: عبد الله الكتاني وزملاؤه، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٢٦/٢ وما بعدها.

[٤] ينظر: السّنهوري، علي بن عبد العزيز، شرح الآجرّومية في علم العربية، تحقيق: محمد شرف، ط١، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٦، ١٤. والغرناطي هو : أبو حيان النحوي، محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، عاش ما بين (٦٥٤- ٧٤٥)، من كبار العلماء بالعربية، ولد في غرناطة ورحل إلى مالقة، أقام بالقاهرة ودفن فيها، له : البحر المحيط، ارتشاف الضرب. ينظر ترجمته : ابن العماد، شذرات الذهب، ٢٥١/٨، السيوطي، بغية الوعاة، ٢٨٠/١، الزركلي، الأعلام، ١٥١/٧ وما بعدها .

تلاميذه[1]:

أخذ عنه جماعة من الأئمة منهم: محمد بن علي الغساني[2].

ثقافته:

أديبٌ له علمٌ بالحساب، نحويّ مقرِئ، والغالب عليه النحو والقراءات[3].

مؤلّفاته:

من مؤلّفاته: المقدّمة الآجرّوميّة، وهي سبب شهرته، وخزانة المعاني في شرح حرز الأماني[4] .

وفاته:

توفي في شهر صفر الخير سنة (٧٢٢هـ)، ودُفن في باب الحديد في مدينة فاس[5]، وذكر بعضهم أنه وفاته سنة (٧٢٣هـ)[6].

الآجرّوميّة وأهميّتها:

سمّيت الآجرّومية نسبة لمؤلّفها ابن آجرّوم، وهي كتاب موجز لجمل أبي القاسم عبد الرّحمن بن اسحق الزّجاجي.

---

[1] ينظر: السنهوري، شرح الآجرومية، ١٥.

[2] هو محمد بن علي بن عمر بن يحيى الغساني أبو عبد الله، عاش ما بين (٦٨٢ ـ ٧٤٨) أخذ عن ابن آجروم وجال أكثر بلاد الأندلس وتصدّر للإقراء . يُنظر: السيوطي، بُغية الوعاة، ١٨٦/١

[3] السيوطي، بغية الوعاة، ٢٣٩/١.

[4] يُنظر : الزركلي، ٣٣/٧.

[5] يُنظر: الكتاني، سلوة الأنفاس، ١٢٧/٢.

[6] الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ط١، دار سعد الدين، ١٠.

وقد كسبت الإقبال عليها بفضل إيجازها، وصارت أساسًا للدّراسات النّحويّة، تُغني المبتدئ عن غيرها، وينطلق بها المجتهد.

ويتحدّث فيها عن علامات الإعراب، وأقسام الكلام، والمرفوعات، والنّواسخ وغيرها، وممّا يثبت لنا شهرتها، كثرة شروحاتها، ومنها:

١. شرح الشّيخ خالد الأزهريّ: ألفه الشيخ خالد الأزهري ووضع ابن الشلبي حاشية عليه، وشرح الأزهري كتاب مطبوع اعتنى به نزار حمادي، وهو من منشورات دار ابن عرفة عام ٢٠١٢.

٢. شرح السّنهوريّ: ألفه علي بن عبد الله السنهوري تحت عنوان (شرح الآجرومية في علم العربية)، وحققه محمد عبد العزيز شرف نال فيه درجة الماجستير مع مرتبة الشرف، نشرته دار السلام في القاهرة عام ٢٠٠٦.

٣. شرح الراعي : ولهذا العالم شرحان هما : (عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة) من تحقيق: سليمان تاج الدين أحمد، نشرته جامعة أم القرى عام ١٩٨٥، أما الآخر فهو (المستقل بالمفهوميّة في شرح ألفاظ الآجرّومية) وهو كتاب مخطوط له نسخة في مؤسسة الملك عبد العزيز في الدار البيضاء تحت رقم ١/ ٦٦١.

٤. شرح الشّيخ ابن عثيمين: وهو من الشروحات الحديثة، للشيخ محمد صالح العثيمين تحت عنوان (شرح الآجرّوميّة) طُبع بإشراف مؤسسة محمد بن صالح العثيمين عام ٢٠٠٥وهو من منشورات مكتبة الرشد بالرياض.

المبحث الثاني: سيرة ابن الشّلبي:

ابن الشّلبي[1]

اسمه وكنيته:

شهاب الدّين، أحمد بن يونس المصريّ الحنفيّ، المعروف بابن الشّلبي، ولم أجد في كتب التّراجم مكان ولادته أو تاريخها.

شيوخه:

١. **خالد الأزهريّ**[2]: هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر، زين الدّين بن محمد الجرجاوي، المعروف بالوقّاد، وُلد في جرجة من الصّعيد، وتحوّل إلى القاهرة، قرأ العربيّة على يعيش المغربي، وداوود المالكي والسّنهوري، وعنه أخذ ابن الحاجب المصريّ، عاش ما بين (٨٣٣ ـ ٩٠٥)، توفي عائدًا من الحج، ومن مؤلّفاته : المقدّمة الأزهريّة في علم العربيّة، شرح الآجرّوميّة، التّصريح لمضمون التّوضيح في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

٢. **البرهان الطّرابلسيّ**[3]: إبراهيم بن موسى بن أبي بكر الطّرابلسيّ، برهان الدّين، وُلد في طرابلس، وانتقل إلى القاهرة، وتوفي فيها، عاش ما بين (٨٥٣ ـ ٩٢٢)

---

[1] ينظر ترجمته في: الغزي، نجم الدين محمد، الكواكب السّائرة بأعيان المائة العاشرة، تحقيق: خليل منصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧، ١١٦/٢، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ٣٢٨/١٠، كحالة، معجم المؤلّفين، ٧٨/٢ ـ ٧٩، الزركلي، الأعلام، ٢٧٦/١.

[2] ينظر ترجمته في : الغزي، الكواكب السّائرة، ١٩٠/١، السّخاوي، شمس الدين أبو الخير، الضوء اللّامع لأهل القرن التاسع، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ١٧١/٣، الزّركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، ط١٥، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢، ٢٧٩/٢.

[3] ينظر ترجمته: العيدروس، محيي الدين عبد القادر، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠١، ١٠٤، الزركلي، الأعلام، ٧٦/١.

أخذ العلم بدمشق عن جماعة منهم: الشّرف بن عبد، وقدِم معه القاهرة، حين طُلب لقضائها، ولازم الصّلاح الطرابلسيّ، وأخذ عن الرّيمي شرح ألفية العراقي.

سمع القرآن على أبي السّعود والرّضي والأوجافي، قال السّخاوي: هو فاضل ساكن، ومن مؤلّفاته: الإسعاف في حكم الأوقاف.

٣. **القطب ابن سلطان**[١]: محمد بن محمد بن عمر بن سلطان الدّمشقي الصّالحيّ الحنفيّ شيخ الإسلام، مفتي بلاد الشّام، أخذ عن القاضي ابن عبد البرّ بن الشّحنة، وكان بيده تدريس القصّاعية[٢] المختصة بالحنفيّة، وتدريس الظّاهرية والنظر عليها.

ولي القضاء في بمصر نيابة عن شيخه ابن الشّحنة، كان حسن الوجه جليل المقدار عاش ما بين (٨٧٠ ـ ٩٥٠) .

من مؤلّفاته: رسالة في تحريم الأفيون، فتح الملك العليم المنّان على الملك المظفّر بن سلمان.

عائلته:

استطاع الباحث من خلال الاطّلاع على المراجع والمصادر التي ترجمت له، أن يتعرّف على ابنه محمّد بن أحمد الذي جرّد الدّرر الفرائد عام ١٠١٧ هـ ، وكذلك حفيده علي بن محمّد المتوفى ١٠١٠هـ، الذي جرّد[٣] كتابه الفتاوى، ورتّبها على أبواب الكنز[٤].

---

[١] ابن العماد الحنبلي، ٤٠٦/١٠ ـ ٤٠٧ ، الغزيّ، الكواكب السّائرة، ١٣/١، الزركلي، ٥٧/٧.

[٢] المدرسة القصاعية: موجودة بحي القصاعين بدمشق، أنشأتها خطبلسي خاتون عام (٥٩٣هـ) وأوقفت للحنفيّة. يُنظر :النعيمي، عبد القادر، الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠، ٤٣٤/١.

[٣] جرّد: الكتاب والمصحف تجريدًا أي عرّاه من الضّبط والزّيادات والفواتح. يُنظر :الزّبيدي، أبو الفيض، محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، مادّة جرد.

[٤] يُنظر: الزركلي، الأعلام، ٢٧٦/١.

صفاته:

عاش كريم النّفس، كثير الصّدقة، له اعتقاد في الصّالحين والمجاذيب، ذا حياءٍ وحلم، ولم يكن في أقرانه أكثر صدقة منه[1].

مؤلّفاته:

استطعتُ معرفة ثلاثة من مؤلّفات ابن الشّلبي وهي:

١. **حاشية على شرح الكنز للزّيلعي**[2]: هي شرح لكتاب (تبيين الحقائق شرح كنز الدّقائق) لعثمان بن علي بن محجن الزّيلعيّ الحنفيّ، وكتاب (شرح الكنز) هو شرح لكتاب (كنز الدّقائق) للنّسفيّ[3]، وهو من كتب الفقه الحنفيّ.

٢. **الفتاوى:** كتابٌ في الفقه، جمعه حفيده علي بن محمّد، ورتّب الفتاوى على أبواب الكنز.

٣. **الدّرر الفرائد حاشية على شرح الآجرّوميّة** : وهذا المؤلّف هو الذي نحن بصدد دراسته وتحقيقه، وقد جرّده ولده محمّد سنة ١٠١٧هـ.

---

[1] الغزي، الكواكب السائرة،١١٦/٢، الزركلي، الأعلام، ٢٧٦/١.

[2] الزّيلعي هو: عثمان بن علي بن محجن، فخر الدّين الزّيلعيّ،(ت ٧٤٣هـ)، فقيه حنفيّ، والزّيلعيّ نسبة إلى زيلع وهي قرية باليمن على ساحل البحر من ناحية الحبش كما ورد في معجم البلدان، كان فاضلًا في مذهبه، قدم القاهرة سنة (٧٠٥هـ)، ومات ودُفن بالقاهرة، ولي مشيخة الخانقاه الطّقزدمريّة، بالقُرافة، له : شرح الجامع الكبير، تبيين الحقائق شرح كنز الدّقائق. ينظر ترجمته في: ابن حجر، الدرر الكامنة، ٢٥٨/٣، اللّكنوي، الفوائد البهيّة، ١١٥- ١١٦، الزركلي، الأعلام، ٢١٠/٤، الحموي، معجم البلدان، ١٦٤/٣.

[3] النّسفي هو: عبد الله بن أحمد بن محمود النّسفي، أبو البركات النّسفي (ت٧١٠)، فقيهٌ حنفي من أهل إيذج وهي كورة وبلد بين خوزستان وأصبهان كما ورد عند الأندلسي، نسبته إلى نسف ببلاد السّغد، إمامٌ كامل عديم النّظير في زمانه، رأسًا في الفقه والأصول، تفقّه على شمس الأئمة محمد بن عبد الستّار الكردري، ومن مؤلّفاته: مدراك التنزيل، كنز الدّقائق، كشف الأسرار. ينظر ترجمته في : ابن قُطلوبغا، تاج التّراجم، ١٧٤، اللّكنويّ، الفوائد البهيّة، ١٠١ ـ ١٠٢، الزركلي، الأعلام، ٦٧/٤.

وفاته:

توفي بالقاهرة ودُفن خارج باب النّصر عام (٩٤٧هـ) وله من العمر بضعٌ وستون سنة[١].

[١] الغزي، الكواكب السائرة، ١١٦/٢، الزركلي، الأعلام، ٢٧٦/١

المبحث الثالث: دراسة الآراء التي تفرّد بها ابن الشّلبي في حاشيته :

وجد الباحث أن ابن الشّلبيّ وافق علماء النّحو في أكثر ما شرحه، وأتى ببعض الآراء الخاصّة به في عدد محدود من القضايا النّحويّة، ويمكن توضيح ذلك على النّحو الآتي :

أولًا: المنهج العام لابن الشّلبي في كتابه :

تمثّل منهج ابن الشّلبي في الأمور الآتية :

١. ابتدأ ابن الشّلبي ببيان معنى بسم الله الرحمن الرحيم، وقام بإعرابها.

٢. عرّف بابن آجرّوم صاحب الآجرّومية.

٣. كان يأتي بالمعنى اللّغويّ والاصطلاحي لكل مصطلح نحويّ يمرّ به في أثناء شرحه للكتاب.

٤. يذكر آراء البصريّين والكوفيّين، ويوازن بينهما، ويُعطي رأيه ترجيحًا.

٥. يذكر آراء بعض العلماء في مسألةٍ ما ويوازن بين هذه الآراء، ويُعطي رأيه ترجيحًا.

٦. يكثرُ من الاستشهاد بالآيات القرآنية، والشّعر، ثم يقوم ببيان موطن الشّاهد في بعض الأحيان، وأحيانًا كان يشرح الكلمات الغريبة في الشّاهد.

ثانيًا: آراء ابن الشّلبي النّحويّة:

وضّح ابن الشّلبي آراءً خاصّة به في القضايا الآتية:

١. تعريف الحرف، حيث إنّه عرّفه بعد قوله: "إذا أردّت تعريف الحرف بالخاصّة، فنقول: هو الذي لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل"، وهذا يختلف عن تعريف ابن عقيل

الذي يقول في تعريف الحرف: "الكلمة التي لا تدل على معنى في نفسها بل في غيرها"[١].

٢. قوله في تعريف الاسم والفعل والحرف وهو الكلام : "أن الكلمة الملفوظ بها الموضوعة لمعنى مفرد، إن أُخبر عنها وبها فهي الاسم، وإن أُخبر بها فقط فهي الفعل، أو لا يُخبر بها ولا عنها فهي الحرف"، أمّا ابن عقيل فقال: "والكلم: اسم جنس، واحده كلمة وهي إما اسم، وإما فعل، وإما حرف؛ لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها، بل في غيرها فهي الحرف"[٢]، ثمّ ذكر ابن عقيل أنّ الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء فعلت[٣]

٣. رأيه في تقديم الاسم على الفعل والحرف، فقال: " اسم، قُدّم الاسم لسموّه، أي لعلوّه على قسيميه بالإخباريّة به وعنه، بينما ابن عقيل بدأ بذكر علامات الاسم، ولم يذكر لماذا قُدّم الاسم على الفعل أو الحرف.

٤. رأيه في خفض الاسم الذي ينصرف بالفتحة، حيث يقول لأمرين: الأول لقرب الفتحة من الكسرة في الخفّة، والثاني أنّه لما وُجد النّصب بالكسرة طلب التّقابل للجر بالخفض بالفتحة.

---

[١] ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠، ١٥/١.

[٢] المصدر نفسه، ١٦/١.

[٣] المصدر نفسه، ٢٢/١

القسم الثاني: التحقيق

أولًا: وصف المخطوط

ثانيًا: عملي في التّحقيق

ثالثا: صور من المخطوط

رابعًا: النّص المحقّق

أولًا: وصف المخطوط:

حصل الباحث على أربع نسخٍ مخطوطة من كتاب "الدّرر الفرائد على شرح الآجرّوميّة للشّيخ خالد"، ثنتان في المكتبة الأزهريّة، والثالثة في مكتبة المسجد الأقصى المبارك، والرّابعة والأخيرة في المكتبة المركزيّة بالرّياض، وهي :

- **نسخة المكتبة الأزهريّة الأولى (أ):**

موجودة في المكتبة الأزهريّة بمصر، وتحمل الرّقم (٨٤٤٩٢)، وهي مكوّنة من (٧٢)[١] ورقة، لكل ورقة وجهان، رمزت لهما(أ،ب)، وأوراقها مرقّمة بالأرقام الهنديّة من (١ـ ٧٣)، أمّا الورقة (٦٨) فوضعتُ رقمها؛ لأنّها تنسجم مع قبلها وما بعدها، وقد رمزتُ لهذه النّسخة بالرّمز (أ)، وقد اعتمدتها أصلًا وأثبتّها في المتن؛ لأنها بخطّ ولد المؤلف .

ويحتوي كلّ وجه من وجهي الورقة على (سبعة عشر) سطرًا، وتتراوح كلمات كل سطر ما بين عشر إلى اثنتي عشر كلمة ، طول كلّ صفحة عشر سنتمترات، وعرضها تسعة سنتمترات.

وهي مكتوبةٌ بخط النّسخ، وهو خطٌ واضح، وناسخها ابن المؤلّف (محمد بن أحمد)، وكان النّاسخ يكتُب العناوين التي يُريدُ شرحها باللّون الأحمر، ويصحّح الأخطاء على الهوامش، ويضع كلمة (صح) في نهاية التّصويب، وكان يميّزُ كتابة الشّعر بحيث يضعه بين نقطتين ملوّنتين باللون الأحمر، وإذا أراد أن يضيف شيئًا أو تعليقًا على الهامش كان يُشير إليه في

[١] في الأصل : الورقة الأخيرة من هذه النّسخة تحمل رقم (٧١)، لكنّني وجدت عندما عددت أوراق النّسخة أنّ بين الورقتين (٦٧) و (٦٨)، توجد ورقة، وهي حسب السّياق يجب أن تحمل الرّقم (٦٨)، وعليه : فإنّ ترقيم الأورق بعدها تغيّر ليصبح عدد ورقات النّسخة (٧٢) وليس (٧١).

موضعه في المتن بإشارة تشبه الشرطة المائلة إلى حدّ ما، وإذا ضرب بالقلم فلا يطمس، بل يضع خطًّا على الكلمة الخطأ.

وكان يُثبت التّعقيبة في نهاية الوجه الأول من الورقة، للحفاظ على التسلسل، ويخفّف الهمز والشدّة.

وكُتب على الهامش الأعلى في عدد من الأوراق عبارة "وقف لله، تعالى، على طلبة العلم بالأزهر برواق الأتراك"، وكان يكتب الألف المقصورة هكذا(ي)، وإذا ضمّن أقوال العلماء يكتب في نهاية كلّ تضمين كلمة انتهى، وإذا أخبره بالمعنى يكتب عبارة " كذا في شرح"، وإذا حذف ممّا نقله يكتب عبارة "انتهى مع حذف"، ويتوسط جميع صفحات المخطوط ختم غير واضح ما بداخله.

- **نسخة المكتبة الأزهريّة الثانية (ب):**

موجودة في المكتبة الأزهريّة بمصر، وتحمل الرّقم(٣٣٢٣)،وقد رمزت لها بالرّمز (ب) وهي مكوّنة من (٥٠) ورقة، وكل ورقة وجهان، رمزتُ لهما بالرّمز(أ،ب)، مرقّمة بالأرقام الهنديّة من (١- ٥٠)، يحتوي كلّ وجه على ثلاثة وعشرين سطرًا، تتراوح كلمات كلّ سطرٍ ما بين عشر كلمات، إلى أربع عشرة كلمة، وطول كلّ صفحة عشرة سنتمترات، وعرضها تسعة سنتمترات.

وهي مكتوبة بخط النّسخ وهو خطٌ واضح، وناسخها اسمه (أحمد القصّاب)، وكان يكتب العناوين المُراد شرحها بخطّ أحمر، ويصحح الأخطاء على الهامش ويشير إلى ذلك، وكان يُكمل الكلمة ناقصة الحروف في الهامش خوفًا من أن يزيد السّطر عن عدد كلماته.

وكان النّاسخ يُثبت التّعقيبة في نهاية الوجه الأول من الورقة، وإذا ضمّن أقوال العلماء يكتب في نهاية كلّ تضمين كلمة انتهى.

- **نسخة مكتبة المسجد الأقصى المبارك (ج):**

موجودة في مكتبة المسجد الأقصى المبارك بالقدس الشّريف، وهي تحمل الرّقم (٤٩٧/٣٣٢٣)، رمزتُ لها بالرّمز (ج)، وهي مكوّنة من أربعٍ وخمسين ورقة، وكل ورقة وجهان رمزتُ لهما بالرّمز (أ،ب)، يحتوي كلّ وجه على ثلاثٍ وعشرين سطرًا، وكلّ سطرٍ يحتوي على عشر كلمات، طول كلّ صفحةٍ أحد عشر سنتمترات، وعرضها ستة سنتمترات، وهي مكتوبة بخط نسخيّ واضح.

وكان يكتب العناوين المُراد شرحها بخطّ أحمر، ويكمل العبارة على الهامش خوفًا من زيادة طول السّطر الواحد.

وكان النّاسخ يثبت التّعقيبة في نهاية الوجه الأول من الورقة.

- **نسخة المكتبة المركزيّة بالرّياض (د):**

موجودة في المكتبة المركزيّة بالرّياض، تحمل الرّقم (١٤١٢)، وهي نسخة مصوّرة عن المكتبة الظّاهرية بدمشق، ورقمها بالظّاهريّة (١٩١/١٨٢٥)، رمزتُ لها بالرّمز (د)، وهي مكتوبة بخط النّسخ، وهو خطٌ واضح.

تحتوي هذه النّسخة على تسعٍ وستين ورقة، كل ورقة وجهان رمزتُ لهما بالرّمز (أ، ب)،وفيها أوراق مفقودة من رقم (٧٠) وما بعدها، ويحتوي كلّ وجه على سبعة عشر سطرًا، وكلّ سطرٍ تتراوح كلماته ما بين تسعة إلى أحدى عشرة كلمة، طول كل صفحةٍ خمسة عشر سنتمترات، وعرضها أحد عشر سنتمترات.

كان النّاسخ يخفف الهمز، ويثبت التعقيبة في نهاية الوجه الأول من الورقة، وكان يصحح الأخطاء على الهامش ويشير إلى ذلك.

ثانيًا: اجراءات التّحقيق:

قمتُ بتحقيق مخطوط (الدّرر الفرائد على شرح الآجرّوميّة للشّيخ خالد) وَفق المنهج الآتي :

١. قام الباحث بكتابة النّص حسب الطّريقة الإملائيّة الحديثة ثم ضبطتّ كلماته في المواطن المشكلة.

٢. شرح الباحث معاني الكلمات التي اعتقدت أنّها بحاجة إلى شرح.

٣. خرّج الباحث ـ ما استطاع ـ الأشعار من المصادر التي وردت فيها.

٤. بيّن الباحث مواطن الشّاهد من الأشعار التي أوردها المؤلّف، مع ذكر المصادر النّحوية التي ورد فيها هذا الشّاهد.

٥. وزن الأشعار، ووضع اسم البحر بين قوسيْن معكوفين فوق الشّطر الثاني من البيت في كلّ نصّ شعريّ وهذا في حال أنّه أورد البيت كاملًا، أمّا إن لم يورده كاملًا فكنت أذكر شطر البيت الآخر، مع اسم البحر وأضعه في الحاشية.

٦. خرّج الآيات القرآنيّة، والأحاديث النبويّة من مواطنها.

٧. ترجم ـ ما استطاع ـ للأعلام التي وردت في هذا النّص.

٨. وضع بين قوسين معكوفين عناوين فرعيّة لنص الكتاب؛ من أجل تسهيل الدّراسة، وأشرت لذلك في الحاشية .

٩. قارن بين النّسخة التي اعتمدها أصلًا وبين النّسخ الثلاث الأخرى في الحاشية.

ثالثًا: صور من المخطوط

صورة صفحة العنوان من النّسخة (أ)

صورة الورقة الثّانية من النّسخة (أ)

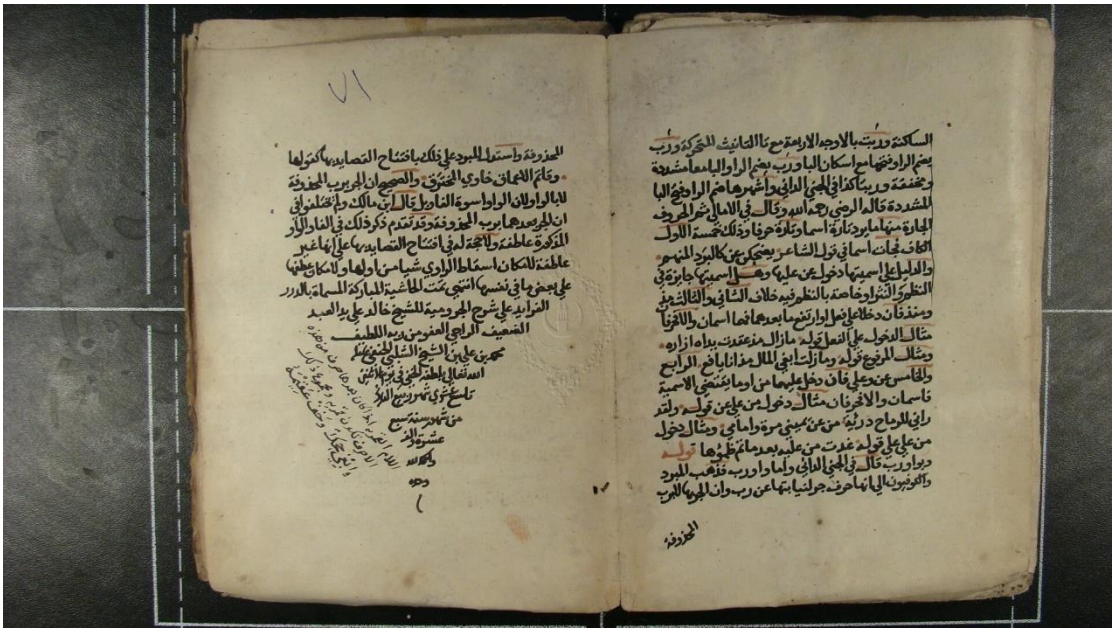

صورة الورقة الأخيرة من النّسخة (أ)

وهي تحمل الرّقم (٧١) لكنها في ترتيب أوراق المخطوط كما حقّقته تحمل الرّقم (٧٢)

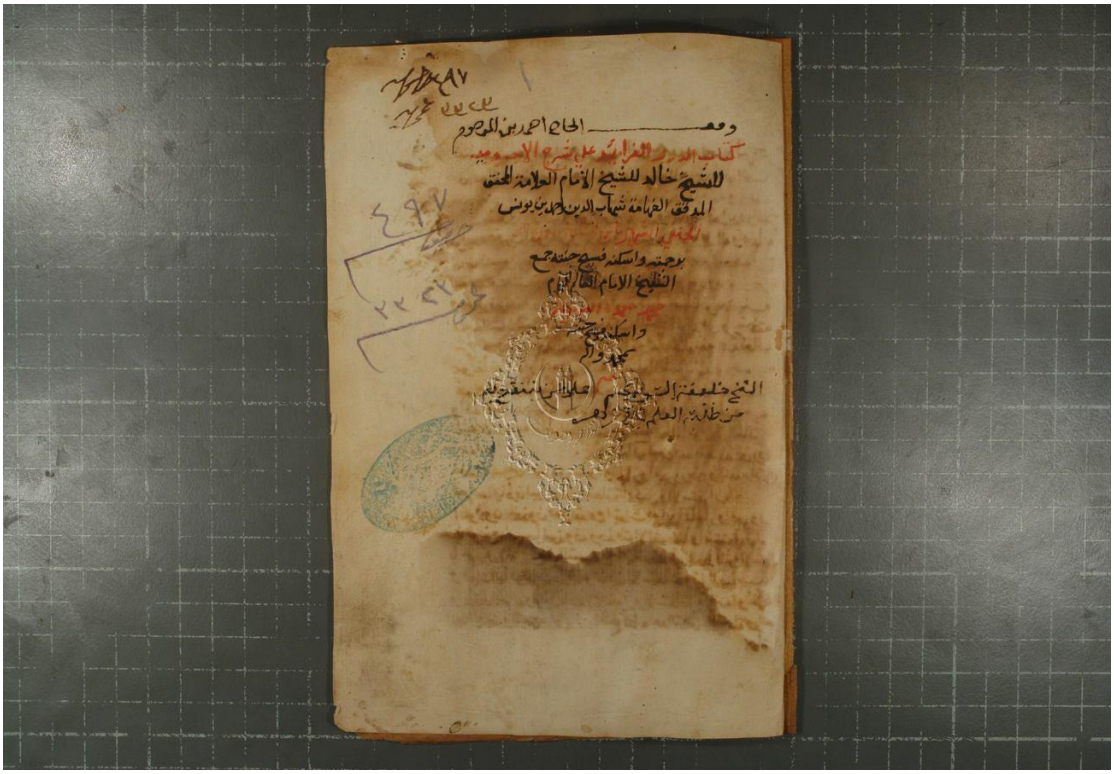

وقف الحاج احمد بن الموصوم

كتاب الدرة الغرائبية على شرح الاسماء

للشيخ خالد للشيخ الامام العلامة المحقق

المدقق الفهامة شهاب الدين احمد بن يونس

برحمته واسكنه فسيح جنته وجمع

الشيخ الامام العالم

واسكنه

النسخ على نسخة الشيخ المذكور

من طلبة العلم

صورة صفحة العنوان من النّسخة (ب)

صورة الورقة الثّانية من النّسخة (ب)

صورة الورقة الأخيرة من النّسخة (ب)

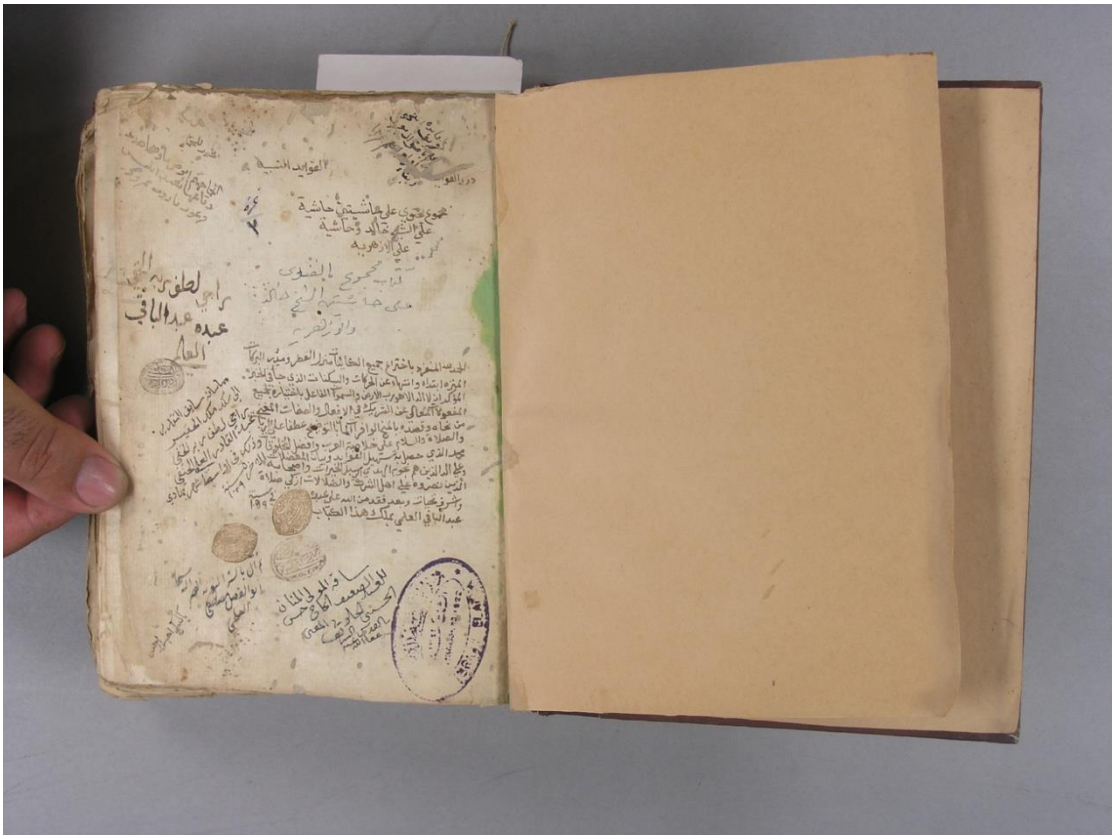

صورة صفحة العنوان من النّسخة (ج)

صورة الورقة الثّانية من النّسخة (ج)

صورة الورقة الأخيرة من النّسخة (ج)

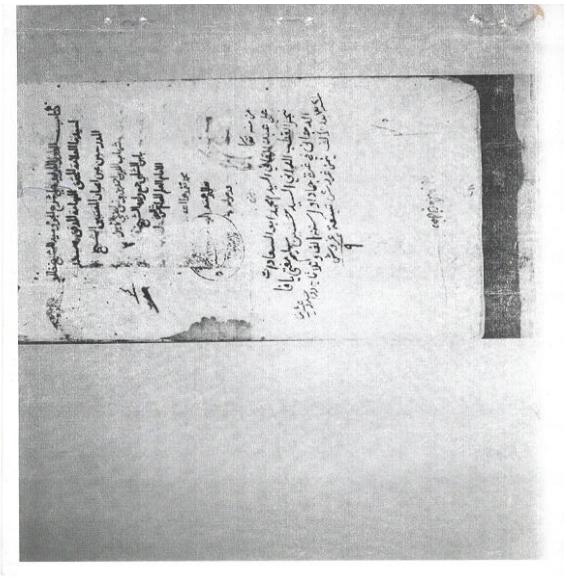

صورة صفحة العنوان من النّسخة (د)

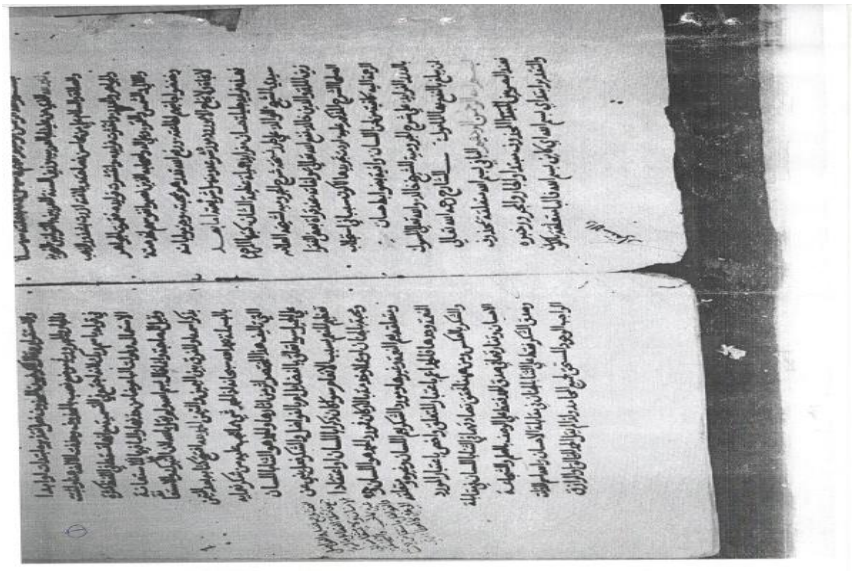

صورة الورقة الثانية من النّسخة (د)

صورة الورقة الأخيرة من النّسخة (د)

رابعًا: النّص المحقّق:

صفحة العنوان

(ق١/أ)[١] كتابُ الدّرر الفرائد على شرح الآجرّومية[٢] للشّيخ خالد، للشّيخ الإمام العلّامة المحقّق المُدقّق الفهّامة شهابُ الدّين، أحمد بن يونس، الحنفيّ، الشّهير بابن الشّلبيّ، تغمّده الله تعالى برحمته، وأسكنه فسيح جنّته.

جمعُ ولده الشّيخ الإمام العلم الهُمام، محمّد، تغمّده الله بالرّحمةِ والرّضوان، وأسكنه في أعالي الجنان، وجميع المُسلمين، آمين[٣].

١. ملك الفقير إلى الله ،تعالى، سُليمان بن مصطفى المنصوريّ الحنفيّ، عُفيَ عنه، الثمن ضفة[٤] ، سليمان الحنفيّ الإمام[٥].
٢. منّ الله سبحانه وتعالى على عبده...[٦] .

[البسيط]

٣. خلٌّ إذا جئته يومًا لتسأله أعطاك ما ملكت كفّاه واعتذرا
٤. يُخفي صنائعه والله يُظهرها إنّ الجميل إذا أخفيته ظهرا

[الطّويل]

٥. لكلّ محبّ سلوةٌ عن حبيبه في خلوة لي غير أنّي هائم
٦. أذلٌّ لمن أهوى وأغفر ذنبه تصغر في عيني لديه الجرائم
٧. وأحفظْ له وُدّي وإن كان مُذنبًا إليّ كما قد قال ذلك عالم

---

[١] في أ: هذه بداية المخطوط، بينما في النسخة ب كانت البداية : وقف الحاج أحمد بن المرحوم، أما في النّسخة ج فكانت البداية : مجموع يحتوي على حاشيتين: حاشية على الشّيخ خالد، وحاشية على الأزهريّة .

[٢] ورد في العنوان الجرّومية

[٣] في أ : انتهى عنوان النسخة .

[٤] في أ : يوجد كلمة وخط غير واضحين .

[٥] في أ : يوجد فوق الاسم توقيع

[٦] في أ : غير واضح بمقدار خمس كلمات .

٨. تحمّل عظيم الذّنب ممّن تحبّه وإن كنتَ ... ...[١] ظالم

٩. فإن لم تكن تعفوا عن الذّنب يا فتى تفارق ...[٢]وأنفك راغمُ

١٠. **فائدة**

أو ...[٣] لم يسبقوا ولم يلحقوا فمن ...[٤] نهم أبو حنيفة في فقهوا...[٥] أحمد في عروضه والجاحظ في تأليفه وأبو تمّام في ...[٦] شعره

انتهى

١١. خاتم بيضاوي الشكل بداخله مكتوب الأزهرية .

وفي (ب) ورد العنوان كما يلي :

كتابُ الدّرر الفرائد على شرح الآجرّومية للشيخ خالد، للشّيخ الإمام، العلّامة المحقّق، المُدقّق، الفهّامة، شهابِ الدّين، أحمد بن يونس، الحنفيّ، الشّهير بابن الشّلبيّ، تغمّده الله برحمته، وأسكنه فسيح جنّته[٧].

جمعُ الشّيخ الإمام، العالم الهُمام محمد، تغمّده الله ... [٨] وأسكنه فسيح جنّته بمحمّد وآله .

١. وقف الحاج أحمد ابن المرحوم الشيخ خليفة ... ... [٩] على من ينتفع به من طلبة العلم

٢. خاتم مائي مكرر على كل صفحات النّسخة ، وعلى يسار هذا الخاتم في صفحة العنوان خاتم بيضاوي غير واضح ما فيه .

---

[١] في أ : يوجد طمس بمقدار كلمتين

[٢] في أ : يوجد طمس بمقدار كلمتين

[٣] في أ : يوجد طمس بمقدار كلمة

[٤] في أ : يوجد طمس بمقدار كلمة

[٥] في أ : يوجد طمس بمقدار كلمة

[٦] في أ : يوجد طمس بمقدار كلمة

[٧] في ب : انتهى عنوان النسخة

[٨] في ب : غير واضح بسبب تأثير الخاتم

[٩] في ب : غير واضح بسبب الخاتم

وفي (ج) ورد العُنوان كما يلي :

"مجموع يحتوي على حاشيتين، حاشية على الشّيخ خالد، وحاشية على الأزهريّة "

١. **فائدة** : "تعريف النحو :علم بأحوال معرب وبناء أواخر الكلم"

٢. الفوائد النسبية

٣. بخور للحما

٤. الحما جهنم ...[١]ماؤها صديد وقاعها يعبد إبليس وعور ما ...[٢] غروش

٥. "كتاب مجموع الفتاوى على حاشية الشّيخ خالد والأزهرية " [٣]

٦. راجي لطف ربّه الحنفيّ عبده عبد الباقي العلمي.

٧. خاتم دائري الشّكل، صغير جدًّا، غير واضح ما فيه وهو لأحد مالكي النّسخة .

٨. ممّا ساقه سائق التّقدير، إلى سلك مُلك الحقير، راجي لطف ربّه الحنفيّ عبد القادر العلميّ الحنفيّ ، وذلك في أواسط شهر جمادى الآخر سنة ١٠٢٩هـ .

٩. الحمد لله المنفرد باختراع الكائنات، مُنزل القطر، ومُدرّ البركات، المُنزّه ابتداءً وانتهاءً عن الحركات والسّكنات، الذي جاء في الخبر المُؤكّدِ أنّه لا إله إلّا هو ربّ الأرض والسّموات، الفاعل باختياره لجميع المفعولات، المُتعالي عن الشّريك في الأفعالِ والصّفات، المُغني من نحاه وقصده بالمنح الوافرات، المانّ بالتوضيح عطفًا على المربّات ، والصّلاة والسّلام على خُلاصةِ العرب وأفضل المخلوقات، محمّد الذي حصل به تسهيلُ الفوائد، وبيان المعضلات، وعلى آله الذين هم نجوم الهدى إلى سُبلِ الخيرات، وأصحابه الذين نصروه على أهل الشّرك والضّلالات، أزكى صلاةٍ وأشرف تحيّات، وبعد: "فقد منّ الله على عبده عبد الباقي العلمي بملك هذا الكتاب في سنة ١٠٩٩هـ .

١٠. يوجد ثلاثة أختام : اثنان متشابهان ، والثالث أكبر منهما حجمًا ويختلف عنهما

١١. ثمّ آل بالشراء لثوابهم ...[٤] العصر الله سبحانه أبو الفضل مصطفى العلمي

---

[١] في ج: غير واضح بمقدار كلمة

[٢] في ج : غير واضح بمقدار كلمة

[٣] في ج :أسفل العنوان مكتوب بخط حديث مختلف عن خط المخطوطة، وهو تكرار لعنوان المخطوط،

[٤] في ج: غير واضح بمقدار كلمة

١٢. ساقه المولى المنّان، للعبد الضّعيف الحاج حسن الحسيني الخلوتي المفتي بالقدس الشّريف ،عفا الله عنه .

١٣. يوجد خاتم كبير بيضاوي الشّكل حديث، مكتوبٌ بداخله باللون الأزرق .

وفي (د) ورد العنوان كالآتي :

"كتابُ الدّرر الفرائد على شرح الجرّومية للشّيخ خالد، لسيّدنا العلّامة المُحقّق، الفهّامة المُدقّق، صدر المُدرّسين، عينُ أعيان المفتيين، الشّيخ شهاب الدّين، أحمد بن يونس، الحنفيّ، الشّهير بابن الشّلبي" .

جمعُ ولده الشّيخ الإمام العلم الهُمام، شمس الدّين محمّد ، تغمّده الله تعالى برحمته ورضوانه، آمين .

١. يوجد خاتم دائري بعرض الصفحة فيه :
٢. يوجد خاتم دائري بطول الصّفحة ، وهو أكبر من سابقه.
٣. من منّه على عبد الكافي السيّد محمّد أبو السّعادات، نجل القطب الداني السيّد حسين سليم مفتي يافا الدّجاني، في غرّة جماد أوّل سنة ألفٍ وثلاثمائة وواحد وعشرين، سنة(٣٢١) بعد ألف بثمن غروش تسعة .
٤. غروش/٩.

[مقدمة المخطوط][1]

(ق٢/أ) بسم الله الرّحمن الرّحيم ، ربّ يسّر وأعن[2] ، الحمدُ لله الذي منّ علينا بالعربيّة[3]، وزيّن ألسنة المعربين بالقوانين النحْويّة، والصلاةُ والسلامُ على من محاسنُ فصاحته وبلاغته أزرت[4] بشذور[5] الذّهب والجواهر والدّرر، وانتثرت فرائده، وانتشرت فوائده، فقمُرت الجواهرُ واللآلئ والشّمسُ والقمر، وعلى آله وأصحابه الذين نصبوا نفوسهم لخدمته، وخفضوا جنابهم لطاعته، ورفع الله قدرهم بمحبّته، وجزموا بأنه لا نجاة ولا نجاح إلا بورود مورد شرعه ومنهل شريعته؛ أمّا بعد:

فهذه فوائد جليلة حسان، فرائد جميلة عظيمة الشّان، كتبها المرحوم سيّدي الشّيخ الوالد على طرر[6] نسخته "شرح الآجرّوميّة"، لشيخه العلّامة، زين الملة والدّين، خالد، نفع الله بمؤلفاته عند قراءة بعض الفقراء الصّلحاء الشّرح المذكور عليه، أردت تجريدها لأكون سببًا في استجلاب الرّحمةِ إليه، كافية من لحن اللّسان، وافية بضوابط حسان، سمّيتها (بالدرر الفرائد على شرح الآجرّومية للشيخ خالد)، والله تعالى المسؤول أن يبلغ بالنّفع بها المأمول.

قال الشّارح ـ رحمه الله تعالى ـ : بسم الله الرّحمن الرّحيم (والرّحمن والرّحيم، للمبالغة من رحُم بعد نقله إلى فعُلَ بضم العين، وقدّم الرّحمن؛ لأنه أبلغ، إذ الزيادة في البناء تدلّ على زيادةٍ في المعنى، كما في قطع وقطّع ، ومن ثم أطلق جماعة الرّحمن على مفيض جلائل النّعم

---

[1] غير موجود في الأصل، والمثبت وضعته لتسهيل الدّراسة

[2] في ب : ربّ يسّر يا كريم

[3] في أ : كتب في أعلى الصّفحة :"قال العلامة علاء الدّين السّيرامي في حاشيته على المطوّل هو العلم الباحث عن أحوال اللّفظ صحةً وفسادًا. انتهى" .

[4] في ب : على حاشية الصفحة الأيمن : أخرج سهما وكتب حفت .

[5] في ب : كتب على حاشية الصفحة الأيمن : جمع شذرة وهي القطعة ، والشّذور الذّهب.

[6] طرة الثّوب: حاشيته التي لا هُدب فيها، وطرّة الأرض حاشيتها. يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة طرر، ٥٠٠/٤.

والرّحيم على مقبض دقائقها)[1] ، الباء في بسم الله، متعلّقة بمحذوف،(بسم الله الرّحمن الرّحيم، الحمد لله، الجار مع المجرور متعلّق بمحذوف للعلم به، ويُقدّر مؤخّرًا للاهتمام أو للاختصاص، مناسبًا لما جُعلت التسمية مبدأً له، كما أفاد الزمخشري[2]، إذ كل جارٍّ ومجرور ليس بزائد، ولا ممّا يستثنى به، لا بدّ أن يتعلق بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أُوّل بما يشبهه إلى معناه)[3]، فعند البصريين المحذوف مبتدأ والجار والمجرور خبره، والتقدير ابتدائي بسم الله، أي كائنٌ بسم الله، فالباء متعلقة بالكون والاستقرار وقال (ق٢/ب) الكوفيّون : المحذوف فعل تقديره ابتدأت أو أبدأ، فالجار والمجرور في موضع نصب بالمحذوف، وحُذفت الألف هنا وأثبتت في قوله باسم ربك، لأنه اجتمع في التسمية مع أنّها تسقط في اللّفظ لكثرة الاستعمال، وطوّلت الباء عوضًا من حذفها، والباء فيها للاستعانة وقيل للمصاحبة، وإنما قال بسم الله ولم يقل بالله؛ لأن التبرّك والاستعانة بذكر اسمه، أو للفرق بين اليمين والتيمّن.

الحمدُ لله، افتتح كتابه بعد التيمّن بالبسملة بحمد لله سبحانه، إذ الحق[4] شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر أثرٌ من آثارها، والحمدُ هو الثّناء باللّسان على الجميل سواءٌ تعلّق بالفضائل أم بالفواضل، والشّكر فعلٌ يُنبئ عن تعظيم المُنعم بسبب الإنعام، سواءٌ كان ذِكرًا باللّسان، أو اعتقادًا أو محبّة بالجنان، أو عملًا أو خدمةً بالأركان، فمورد الحمد هو اللّسان وحده، ومتعلقه يعمّ النعمة وغيرها، ومورِدُ الشّكر يعم اللّسان وغيره، ومتعلقه النعمة وحدها، فالحمدُ أعمّ باعتبار المتعلّق، وأخصّ باعتبار المورد، والشّكر بالعكس، ومن ههنا تحقّق

---

[1] في أ: كتب على حاشية الصفحة الأيمن . الفاكهي ، شرح كتاب الحدود ،٣٨/١.

[2] ينظر: الزمخشري ، الكشاف ، ٢/١ وما بعدها.

[3] في أ: كتب على حاشية الصّفحة الأيمن ، الفاكهي ، شرح الحدود، ٣٨/١.

[3] في أ: كتب بعد ذلك نقل من شرح الحدود للفاكهي.

[4] في ج : الحلف.

تصادقهما في الثناء باللّسان في مقابلة الإحسان، وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشّجاعة، وصدق الشّكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الإحسان.

والله اسمٌ للذّات الواجبُ الوجود[1]، المستحقّ لجميع المحامد؛ ولذا لم يُقل الحمد للخالق أو الرّازق أو نحوهما، ممّا يوهِمُ اختصاص استحقاق الحمد بوصفٍ دون وصف، بل إنما يتعّرض(ق٣/أ) للإنعام بعد الدّلالة على استحقاق الذّات، تنبيهًا على تحقّق الاستحقاقيْن، وقدّم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به، وإن كان ذِكرُ الله أهمّ في نفسه.

وارتفاع الحمد بالابتداء وخبره الظّرف الذي هو لله، وأصله النصب الذي هو قراءة بعضهم بإضمار فعله على أنّه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى الإخبار، كقولهم : شكرًا وكفرًا وعجبًا وما أشبه ذلك، ومنها: سبحانك ومعاذ الله ينزلونها منزلة أفعالها، ويسدّون بها مسدّها؛ ولذلك لا يستعملونها معها، ويجعلون استعمالها كالشّريعة المنسوخة، والعدل بها عن النّصب إلى الرّفع على الابتداء للدّلالة على ثبات المعنى واستقراره ، ومنه قوله تعالى : ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ﴾[2] رفع السّلام الثاني للدّلالة على أن إبراهيم، عليه السلام، حيّاهم بتحيةٍ أحسنَ من تحيّتهم؛ لأنّ الرّفع دالٌّ على معنى ثبات السّلام لهم، دون تجدّده وحدوثه، وقرأ الحسن البصري الحمدِ بكسرِ الدّال لإتّباعها اللّام، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة[3] الحمدُ لُلّه بضم اللام لاتباعها الدّال، والذي جسّرهما على ذلك، والإتّباع إنما يكون في كلمةٍ واحدة،

---

[1] في أ: كتب في أعلى الصفحة : والله علم على الذّات الواجب الوجود المستحقّ لجميع المحامد ولا خلاف أنه أعون المعارف وإن كان عَلمًا ، وهو اسم لم يسمّ به أحدٌ قط إلا الله ، ولمزيد الاعتناء تكرّر في القرآن العظيم ألفي مرّة وخمسمائة وستين مرّة. ينظر : الفاكهي، شرح كتاب الحدود ، ٣٧/١ ـ ٣٨ .

[2] هود،٦٩/١١.

[3] إبراهم بن أبي عبلة هو : إبراهيم بن شمّر بن يقظان بن مرتحل الرّملي، كان يُكنّى بأبي العبّاس، وقيل أبي سعيد، (ت١٢٥هـ)، وُلد بعد الستّين من الهجرة، له فضلٌ وجلالة، روى عن واثلة بن الأسقع، وأنس بن مالك، وأبي أمامة الباهلي، وقيل إنه أدرك ابن عمر، وحدّث عن ابن اسحاق. يُنظر ترجمته في : الذّهبي ،سير أعلام النبلاء،٣٢٥/٦ ، ابن العماد الحنبلي ، الشّذرات،٢٣٣/١.

كقولهم: مُنحدَرُ الجبل ومِغِيره ، تنزل الكلمتين منزلة كلمة واحدة، لكثرة استعمالها مقترنتيْن، وأشفى القراءتين قراءة إبراهيم، حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية (ق٣/ب) هي أقوى بخلاف قراءة الحسن[١].

النحو : أي القصد لغةً ، (وهو في الاصطلاح ، علمٌ بأصول يُعرفُ بها أحوال الكلم، إعرابًا وبناءً)[٢]، من غير غرابةٍ ولا تنافر ولا تعقيد.

الغرابة : كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى، ولا مأنوسة الاستعمال.

الوحشي: منسوبٌ إلى الوحش الذي يسكُن القفار، استعيرت للألفاظ التي لم يؤنس استعمالها، فمنه ما يحتاج في معرفته إلى أن يُنقّرَ ويُبحثَ عنه في كتبِ اللغة المبسوطة، كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي، حين سقط من الحمار، واجتمع النّاس عليه: "ما لكم تكأكأتم عليّ تكأكؤكم على ذي جنة، افرنقعوا عني، أي اجتمعتم تنحّوا عني"، ذكره الجوهري[٣].

ومنه ما يحتاج إلى أن يخرّج له وجهٌ بعيد، نحو مسرّج في قول العجاج:

ومقلةً وحاجبًا مزجّجًا[٤]

أي مدقّقًا ومطوّلًا، وفاحمًا أي شعرًا أسود كالفحم، ومرسنًا أي أنفًا، مسرّجًا أي كالسّيف السّريجي في الدِّقة والاستواء، وسُريج اسم قيْن[٥]؛ يُنسبُ إليه السّيوف، أو كالسّراج في البريق واللّمعان، وهذا قريبٌ من قولهم سَرِجَ وجهه بالكسر، أي حَسُنَ، وسرّجَ الله وجهَه، بهّجه وحسّنه.

---

[١] الزمخشري، الكشّاف، ١/٩ـ١٠.

[٢] في أ: كتب في أعلى الصّفحة، ينظر الفاكهي ، شرح كتاب الحدود ، ١/٥٢ـ٥٣.

[٢]في أ: كتب بعد هذا الكلام "من شذور الفاكهي".

[٣] الجوهري، الصحاح، مادة كأكأ .

[٤] هذا شطرُ بيت من الرّجز وصدره وفاحمًا ومرسنًا مسرّجًا.

العجاج ، الدّيوان ٢/٣٤، والشّاهد هنا قوله مسرّجا كلمة فيها غرابة تحتاج أن يُخرّج لها وجهٌ بعيد .

[٥] القيْن : الحدّاد ، وقيل كلّ صانعٍ قيْن . ابن منظور ، اللسان ، مادة قيْن.

والتّنافُرُ تارةً يكونُ في الكلمة، وتارةً يكونُ في الكلمات، والأوّل: وصفٌ في الكلمة يوجِبُ ثقلها على اللّسان، وعُسْرَ النّطق بها، فمنه ما يوجِبُ التناهي فيه نحو الهُعْخُع[1]، ومنه ما دون ذلك نحو مستشزر في قول امرئ القيْس[2]، "غدائره" أي ذوائبه، "مستشزرات" أي مرتفعات إلى العُلى.

والثّاني: أن تكونَ الكلمات ثقيلةً على اللّسان، فمنه ما هو متناهٍ في الثّقل، كقوله[3]:

وليس قُرب قبر حربٍ قبْر

ومنه ما دون ذلك، كقول أبي تمّام[4] : كريمٌ متى أمدحه، أمدحه والورى معي.

والتّعقيد كونُ الكلام مُعقّدًا غير ظاهر الدّلالة على المُراد منه لخلل، إمّا في النّظم، كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك، وهو إبراهيم بن هشام:

[الطّويل]

وما مِثلُه في النّاس إلّا مُملّكًا أبو أُمّه حَيّ أبوه يُقارِبه[5]

وإيضاحه مذكورٌ في كتب المعاني، والله الموفّق.

---

[1] نوع من العشب . فقد رويَ عن الخليل أنه قال : سمعنا كلمة شنعاء وهي كلمة الهعخع ، فأنكرنا تأليفها ، وسُئل أعرابي عن ناقته، فقال ، تركتها ترعى الهعخع. يُنظر : ابن دُريْد ، جمهرة اللغة ، ٤٧/١

[2] هذا صدر بيت من الطّويل ، وعجزه : تضل العقاص في مثنى ومرسل
ينظر : امرؤ القيْس : الديوان ، ٤/١ ، الزّوزني ، شرح المعلقات السّبع، ٥٥/١ ، الشّنقيطي، المعلقات العشْر وأخبار شعرائها،٣٩. والشاهد قوله مستشزراتٌ مثال على التنافر في اللغة .

[3] هذا عجز بيت من المتقارب، وصدره: وُجد حربٍ بمكانٍ قفر
الجاحظ ، البيان والتبيين، ٤٩/١ . وقد أورده الجاحظ ليُدلّلَ على أن في كلام العرب ألفاظٌ متنافرة.

[4] هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه: وإذا لُمته لمته وحدي
هذا البيت قاله أبو تمام معتذرًا إلى أبي المُغيث الرّافعي .يُنظر: أبو اسحاق الحصري، زهر الآداب وثمر الألباب،٩٢٥/٤، والشّاهد فيه تنافر الكلمات .

[5] ابن رشيق، العمدة في محاسن الشّعر،٩٦/٢ المبرّد، الكامل،٢٨/١ ، ابن جنّيّ، الخصائص ،١٤٧/١. وقد ورد شاهدًا على التعقيد في الكلام .

الآجرّوميّة، لمحمّد بن محمّد الصّنهاجي، أبو عبد الله، المشهور بابن آجرّوم، بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والرّاء المُشدّدة، معناها بلغة البربر الفقير الصّوفي، صاحب المقدّمة المشهورة بالآجرّوميّة، وصفه شُرّاح مقدمته، كالمكوديّ[1] والمراغيّ وغيرهما، بالأمانة في النحو، والبركة والصّلاح.

ويشهدُ بصلاح عُموم نفع المُبتدئين بمقدّمته، ولم أقفْ له على ترجمته[2] إلّا أني رأيتُ في (تاريخ غِرناطة) في ترجمةِ محمّد بن عليّ الغسّاني النّحْوي[3]، أنّه قرأ بفاس على هذا الرّجل، ووصفه، أعني هذا الرّجل بالأستاذ، والغسّاني مولده كما تقدّم سنة اثنتين وثمانين وستمائة، فيؤخذ من هذا أن ابن آجرّوم كان في ذلك العصر.

وهنا شيءٌ آخر وهو أنّا(ق٤/ب) استفدنا من مقدّمته أنّه كان على مذهبِ الكوفيين في النّحو؛ لأنّه عبّر بالخفْض وهو عبارتهم، وقال : الأمرُ مجزوم، وهو ظاهرٌ في أنّه معرَب، وهو رأيهم، وذكر في الجوازم كيفما والجزم بها رأيهم، وأنكره البصريّون، وذكر الرّاعي أنه ألّفَ مقدّمته تُجاه الكعبةِ الشّريفة، ثمّ رأيْتُ بخطّ ابن مكتوم في تذكرته، فقال: محمّد بن محمّد الصّنهاجي، من أهل فاس، يُعرف بأكروم، نحْويّ، مقرئ، وله معلومٌ من فرائض وحسابٍ وأدبٍ بارع، وله

---

[1] المكودي هو: عبد الرّحمن بن علي بن صالح المكودي، أبا زيْد،(ت ٨٠٧هـ) عالمٌ بالعربيّة، نسبته إلى مكود(قبيلة قُرب فاس)، مولده ووفاته بفاس، ذا باعٍ طويلٍ في اللّغة والنّحو والعروض، أخذ عنه جماعة منهم: أبي عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد، ومن شيوخه أبي عبد الله الضّرير. ينظر ترجمته في : ابن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس،٤٠١/٢ ، الكتاني، سلوة الأنفاس، ٢٠٤/١ ، الزّركلي ، الأعلام، ٣١٨/٢ ، كحالة ، معجم المؤلفين، ١٥٦/٥.

[2] في ب : ترجمته أما باقي النسخ ترجمة .

[3] محمد بن علي الغسّاني هو: محمّد بن علي بن عمر بن يحيى بن العربيّ الغسانيّ، يكنّى أبا عبد الله، ويُعرف بابن العربيّ، عاش ما بين (٦٨٢ـ ٧٤٨هـ)، من أهل العلم والدّين والفضل، كثير الحياء، كان له تحقّق بضبط القراءات، وعناية بالعربيّة، من شيوخه: أبو الحسن بن يعيش ، وأبو عبد الله الصّنهاجيّ المعروف بابن آجرّوم. ينظر ترجمته في : ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ٦٨/٣، المكناسي، جذوة الاقتباس، ٢٩٧/١، الزركلي، الأعلام، ١٩٣/٧.

مصنّفات وأراجيز، في القراءات وغيرها، وهو مقيمٌ بفاس، يُفيدُ أهلَها معلوماتِه المذكورة، والغالبِ عليْه معرفةُ النحو والقراءات، وهو إلى الآن حيّ، وذلك في سنة تسع عشرة وسبعمائة، انتهى، من طبقات النحاة للحافظ الجلال السّيوطي[1].

قال سيّدي الشّيخ الوالد، تغمّده الله تعالى برحمته وأسكنه فسيح جنّته، أقول: قد عدّ المُصنّف، رحمه الله، من حروف الجرّ (رُبّ)، وهي اسمٌ عند الكوفيين، قال في المُغني:"(ربّ) حرف جر، خلافًا للكوفيّين في دعوى اسميّته"[2]، وقال المُرادي في الجنى الدّاني (ربّ) حرف جر عند البصريّين، وذهب الكوفيّون والأخفش في أحد قوليه إلى أنها اسمٌ يحكم على موضعه بالإعراب، و وافقهم ابن الطّراوة[3]"[4] انتهى.

وقال المصنّف ـ رحمه الله ـ : فأمّا كان وأخواتها، فإنها ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وقال: وأما إنّ وأخواتها، فإنها تنصبُ الاسم وترفعُ الخبر، وهذا إنما يستقيم على قول البصريّين القائلين(ق٥/أ) بأن كان عملت في الاسم الرّفع، وإنّ عملت في الخبر الرّفع، لا على قول الكوفيّين القائلين بأنهما مرفوعان بعد وجود النّاسخ بما كانا مرفوعيْن به قبله. وأيضًا فقد عرّف الإعراب بأنّه تغيير أواخر الكلم، وهذا على من يقول بأنّه معنويّ، وهو قول الكوفيّين.

ذكرَ السيّد الشّريف، محمّد بن محمّد بن يعلى الحسيني، رحمه الله، في أول شرحه للمقدّمة المذكورة، أنه قرأها على ولد المُصنّف، أبي محمّد بمدينة فاس، وأنّ المُصنّف ـ رحمه الله

---

[1] السّيوطي، بُغية الوعاة،٢٣٨/١.

[2] ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف، مُغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك وزميله، ط٦، دار الفكر، دمشق،١٩٨٥، ١٧٩/١.

[3] ابن الطراوة: هو سليمان بن محمد المالقي أبو الحسين ابن الطراوة، ت(٥٢٨هـ)، أديب له آراء في النحو، له : الترشيح ، المقدمات على كتاب سيبويه. يُنظر ترجمته في: السيوطي، بُغية الوعاة، ٦٠٢/١، الزركلي، الأعلام، ١٣٢/٣

[4] المُرادي، أبو محمد بدر الدين، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة وزميله، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٢، ص٤٣٨ ـ ٤٣٩.

ـ وضعَ هذه المُقدّمة برسم ولده أبي محمد المذكور ـ رحمهم الله تعالى أجمعين ـ قال الرّاعي : وقبيلته صنهاجة، وهي قبيلة بالمغرب، نُسبَ إليها.

قال الحُلاوي[1] في شرحه: وكان مولد مؤلّف الآجرّوميّة، عام اثنين وسبعين وستمائة، وكانت وفاته، سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، في شهر صفر الخير، ودُفن داخل باب الحديد بمدينة فاس ببلاد المغرب.

[الكلام][2]

الكلامُ على ضربيْن[3] : لُغويّ واصطلاحيّ، فاللغةُ تطلقُ[4] على ستّةِ أشياء : الأول، الخط، كقولهم القلمُ أحدُ اللّسانيْن، والصّادرُ من اللّسان إنما هو الكلام، ولاتفاق العلماء على أنّ ما بيْن دفتي المُصحف كلامُ الله، والذي بين الدّفتيْن إنما هو الخطوط،

الثاني: ما في النّفس، فإذا قامَ في نفسكَ معنى قامَ زيدٌ، سمّيَ هذا كلامًا، قال

---

[1] الحلاوي هو: محمد بن محمد أبو العزم شمس الدين الحُلاويّ، عاش ما بين (٨١٩ـ ٨٨٣هـ)، نحويّ من أهل بيت المقدس توفي في مكة، له شرح الآجرّوميّة . يُنظر ترجمته في : البغدادي، إسماعيل بن محمد الباباني ،هديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، ط١، دار إحياء التراث، بيروت، ٢١٠/٢ ، الزركلي ، الأعلام ٥٠/٧،

[2] غير موجود في الأصل والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة.

[3] في أ: كتب على حاشية الصّفحة الأيمن: ما خرج من الفم، إن لم يشتمل على حرف فصوت، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول، وإن كان مفردًا فكلمة، أو مركّبًا من اثنين ولم يُفِد نسبة مقصودة ولذاتها فجملة، أو أفاد ذلك فكلام، أو من ثلاثة فكلم ، من "أشباه السّيوطي" . يُنظر: السّيوطي، الأشباه والنظائر في النحو ، ٥/٣ .

[4] في أ + ب + د فاللغة يُطلق ، بينما في ج تطلق .

الأخطل[1]: [الكامل]

إنّ الكَلامَ لَفي الفُؤادِ وإنّما جُعل اللّســـــانُ على الفـــؤادِ دَليلًا

الثالث: ما يُفهمُ من حالِ الشّيء، كقول الشّاعر[2](ق٥/ب): [الرّجز]

امتلأَ الحـــوضُ وقال قَطنِـــي مـهلًا رُويْدًا قد ملأتَ بَطني

وكقولِ نُصيْب[3] :

[الطويل]

فعاجوا فأثـــنوا بالذي أنـت أهلُـــه ولو سـكتوا أثنتْ علـــيـــك الحقائبُ

الرّابع: الإشارة، فإذا أشرْت إلى شخصٍ بأن يتقدّم أو يتأخّر، سمّيَ ذلك كلامًا، وعليه قوله تعالى :﴿قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزٗاۗ﴾ [4]، فاستثناء الرّمزِ من الكلام، دليلٌ على أن الرّمزَ كلامٌ، فإن قيل: يجوزُ أن يكونَ الاستثناء في الآيةِ منقطعًا، فلا يدلّ على أنّ الرّمزَ كلام، قيل: هو خلافُ الأصل فلا يُعدلُ إليه إلا بدليل.

---

[1] الشاهد: إطلاق الكلام على حديث النفس. ينظر: ابن هشام، جمال الدين، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥، ٣٥/١، ابن يعيش، موفق الدين الأسدي، شرح المفصّل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١، ٧٥/١ ،الجوجري، شرح شذور الذهب،١٦٤/١.

[2] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ط٤، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٤.٢٣/١، ابن يعيش ، شرح المفصّل ،١٤٧/٢، والشّاهد قطني، أي امتلاء الحوض يُفهم من حاله .

[3] نصيب بن رباح هو: نصيب بن رباح أبو محجن مولى عبد العزيز بن مروان، (ت ١٠٨هـ)، شاعرٌ فحل، مقدّم في النّسيب والمدائح. يُنظر ترجمته في: ابن تغري بردي، يوسف الظاهري، النّجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، ٢٦٢/١، الحموي، ياقوت شهاب الدين، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٩، ٢٧٥٢/٦. الدّيوان،٦٠ ، وقاله يمدح فيه سليمان بن عبد الملك.

[4] آل عمران ،٤١/٣.

الخامس: التّكليم، وهو المعنى المصدري، كقول الشّاعر[1]:

[البسيط]

قالوا كلامُك هنـدًا وهي مُصغيـــــةٌ يشفيكَ، قلتُ صحيحٌ ذاكَ لَوْ كَانا

فكلامك بمعنى تكليمك ، ولذلك نصب المفعول.

السّادس الأمرُ المصطلح عليه، وسيأتي كذا في الأمالي الأزهريّة.

قال المُرادي في شرح التسهيل:" قال المصنّف: وزاد بعض العلماء في حدّ الكلام من ناطقٍ واحد، احترازًا من أن يصطلح رجلان على أن يقولَ أحدهما فعلًا، أو مبتدأً، ويذكرُ الآخر فاعل الفعل، وخبر المبتدأ، وعلّل ذلك، بأنّ الكلام عملٌ واحد فلا يكون عامله إلا واحدًا، وأجيب : بأنّ هذه الزّيادة غير محتاج إليها لوجهيْن : أحدهما أنّ اتحاده لا يُعتبر، كما لا يُعتبر اتّحاد الكاتب في كونِ الخط خطًّا، والثّاني أنّ كل واحدٍ من المصطلحيْن متكلّم (ق٦/أ) بكلام، وإنّما اقتصر على كلمةٍ واحدة اتّكالًا على نطق الآخر بالأخرى، كما يكون في قول القائل لقوم، رأوا شبحًا زيدُ. أي: المرئيّ زيد، قيل : وإنّما قال (بعض العلماء) لأنّه لم يُنقل عن نحويّ فيما نعلم، وإنما قاله بعض من تكلّم على الأصول"[2] انتهى .

وأمّا الكلم، فهو اسم جنس جمعيّ، واحده كلمة، ومعنى كونه اسم جنس جمعي، أنّه يدلّ على جماعة، ويُفرّق بينه وبيْن واحده بالتّاء، والغالب في أسماء الأجناس الجمعيّة، أن تزاد التاء فيها للوحدة، فإن جاءت للجمعيّة فنادرٌ؛ ككماة ، وجبأة، ولا يُشترط في الكلم إفادة، فمن هنا، وممّا عُلم في تفسير الكلام من اشتراط الإفادة، ومن التّركيب، من اثنتيْن، عُلم أنّ بين الكلام والكلم عمومًا وخصوصًا من وجه، فعموم الكلام من حيث إنّه يتناولُ المركّب من كلمتيْن، فيجتمعُ الكلامُ والكلمُ في مادّةٍ تحقيقًا لخصوصهما، مثل: ضربَ زيدٌ عمرًا، وينفردُ الكلام عن

---

[1] الشّاهد: كلامك بمعنى تكليمك، الأشموني، شرْح الألفيّة، ٢٠٦/٢ ، ابن هشام، شرح شذور الذّهب،٢٣/١.

[2] المُرادي، شرح التسهيل،٦٩

الكلمِ بمادّةٍ تحقيقًا لعمومه، مثل : قامَ زيدٌ[1]، وينفردُ الكلم عن الكلام بمادّةٍ تحقيقًا لعمومه أيضًا، مثل : إن قامَ زيدٌ، وهذا إن كانَ الكلمُ مركّبًا، وأمّا إذا لم يُركّب، فهو بمثابةِ الكلمات، أعني لا يُعتبر فيه إفادة ولا غيرها، ولا كوْنه أعمّ أو أخصّ.

وأمّا الكلمة فإمّا لُغويّة أو اصطلاحيّة، أمّا اللّغويّة فتُطلقُ على الجمل المُفيدة، كقوله تعالى:﴿ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾[2] إشارة إلى قول القائل:﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُ﴾[3] فسمّى الله هذا الكلام كلمة، وكقول النبيّ، صلى الله عليه (ق٦/ب) وسلّم: "أصدق كلمة قالها شاعر، كلمةُ لبيد، ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل"[4] ، فسمّى النبيّ ،صلّى الله عليه وسلّم، هذه الجملةِ كلمة، وكقولهم في لا إله إلا الله، محمّدٌ رسول الله، كلمة الإخلاص.

وهل إطلاق الكلمة على هذا المعنى حقيقةٌ أو مجاز؟ فيه خلاف، فذهب ابن المُصنّف إلى أنّه مجاز، وهو من باب تسمية الشّيء باسم جزأيه، كتسميتهم ربيئة[5] القوم عينًا، وحكى بعض المغاربة فيه قولين: أحدهما الحقيقة، ومثل ما قال ابن المصنّف.

وأمّا الاصطلاحيّة: فهي عبارة عن القول المفرد، والمُراد بالقول اللّفظُ الدّالّ على معنى، والمُراد بالمُفرد ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه، فمتى كان الشيء ليس بلفظ دالّ على معنى كالخطوط والعقود والإشارات والنّصب فليس بكلمة، لفقدان اللّفظ وإن دلّ على معنى، ومتى كان لفظًا غير دالٍّ على معنى كديْز مقلوب زيْد، فليس بكلمة، أيضًا لإهماله، ومتى كان لفظًا دالّا على معنى، لكن جزء لفظه دالّ على جزء معناه، فليس بكلمةٍ أيضًا، لفُقدان الإفراد كغلام زيد،

---

[1] في أ: فهو كلام لوجود الفائدة، لا كلم لعدم تركيبه من ثلاث كلمات. من الحاشية اليمنى في النسخة (أ).

[2] المؤمنون، ١٠٠/٢٣

[3] المؤمنون،٢٣/٩٩-١٠٠

[4] ابن حنبل ، المُسند ، ٩٧/١٦ ، حديث رقم(١٠٠٧٤).

[5] ربأ القوم ، وربأهم ،كان لهم ربيئة ، أي عينًا يرقُبُ لهم . ينظر: الزّمخشري، أساسُ البلاغة، مادّةُ ربأ، ٣٢٧/١

فإنّ كلّا من جزأيه يدلّ على جزء المعنى الذي دلّ عليه المجموع، فبين القول وبين الكلام والكلم عمومٌ وخصوص مطلق، فالقول أعمّ منها مطلقًا، وهي أخصّ منه مطلقًا؛ لأنه كلّما وجد واحد من هذه الثّلاثة وجد القول، ولا يلزمُ من وجود القول وجوده، كذا في الأمالي الأزهريّة.

"وتصديرُ(ق٧/أ) حدّ الكلمة بالقول كما فعل بعضهم، أولى من تصديره باللّفظ[١]؛ لأن اللّفظ يقعُ على المهمل والمستعمل بخلاف القول، فإنّه لا يتناول المهمل، قال ابن الخبّاز[٢]: "القول أخصّ من اللّفظ، لأنّه لا بدّ له من دلالة إمّا وضعيّة كما في المُفردات الحقيقيّة، وإمّا عقليّة، كما في المؤلّفات والمجازات"[٣]، كذا في "شرح التسهيل" للمُرادي.

في اصطلاح النحويين، فالألف واللام في الكلام للعهد الذّهنيّ، قال الحلبي :"إن الألف واللام عوض[٤] من المضاف إليه المحذوف تقديره كلام النحاة.

وقوله: اللّفظ يشمل المحدود وغيره، وهو في الأصل مصدر لفظ الشّيء أي رماه، ثمّ أطلق على الصّوت المعتمد على المقطع، فلو جئت بالصّوت ساذجًا[٥] لم يسمّ لفظًا.

---

[١] في أ: على الحاشية اليُمنى: قال في شرح القطر لابن هشام: فإن قُلتَ فلمَ عدلْت عن اللّفظ إلى القوْل، قُلتُ لأنّ اللفظ جنسٌ بعيدٌ لانطلاقه على المُهمل والمُستعمل كما ذكرنا، والقولُ جنسٌ قريبٌ لاختصاصه بالمُستعمل، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيبٌ عند أهل النظر ، انتهى. يُنظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، القاهرة، ١٣٨٣ ،١١/١

[٢] ابن الخبّاز هو : أحمد بن الحسيْن بن أحمد بن معالي بن منصور، العلّامة شمسُ الدّين أبو عبد الله الإربيلي الموصلي، النّحْويّ الضّرير،(ت٦٣٩هـ) ، صاحبُ تصانيف ، شرحَ الألفيّة لابن مُعطي، كان أستاذًا بارعًا في النحو، من مصنّفاته : الغرّة المخفيّة ف ي شرح الدرّة الألفية، توجيه اللّمع. ينظر ترجمته في : الصّلاح الصّفدي، صلاح الدين خليل، نكت الهميان في نكت العمي، تحقيق: مصطفى عطا، ط١، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧،١/٧٢ ،السّيوطي، بُغية الوعاة،١/٣٠٤ الزّركلي، الأعلام،١/١١٧.

[٣] المُرادي، الحسن بن قاسم، شرح التّسهيل، تحقيق: عبد النبي أحمد، ط١، مكتبة الإيمان، المنصورة، ٢٠٠٦، ٦٥/١

[٤] في ب: عوضًا

[٥] في أ: على حاشية الصفحة اليمنى، تعريفٌ للكلام الساذج وهو :"أي هو منضغث بين قارع ومقروع أو قالع ومقلوع" . الزرقاني، عبد الباقي بن يوسف شرح مختصر خليل، ط١، دار الكتب، ٢٠٠٢، ١٨١/٤.

المفيدُ بالإسناد: وهو نسبة أحد الجزأيْن إلى الآخر لإفادة المُخاطب اصطلاحًا، ونعني بالإفادة الاصطلاحيّة معنى يحسُنُ السّكوت عليه، فنحو: غُلامِ زيْد وإن أفاد تخصيصه به ليس بكلام؛ لأنّها ليست الإفادة الاصطلاحيّة، لأنّ الاصطلاحيّة هي المستقلّة بالإفادة وغُلام زيد ليس كذلك.

قوله بالوضع : قال العلامة السنهوري[1]، هو القيدُ الرّابع[2]، وقد بقيَ على المؤلّف قيد آخر وهو أن يقول لذاته، ليحترز به عن الجملة المقصودة لغيرها وهي الصّلة، نحو: وجهه حسن ، من جاء الذي وجهه حسن انتهى.

قال بعض ق(٧/ب) الفضلاء : وهذا القيدُ غير محتاجٌ إليه؛ لأنّ الجملة المقصودة للغير إن اعتبرت منضمة لذلك الغير لم تكنْ مفيدة إذ لا يحسُنُ السّكوت عليها حينئذٍ، وبهذا الاعتبار صرّح ابن هشام في "شرح الشّذور" بإخراج مفيدٍ لها[3]، وإن اعتبرت لا منضمة بل إفادتها مستقلة كان كلامًا، فلذلك قلّ من يذكر هذا القيد والله الموفق.

قوله: وهو جعل اللّفظ إلى آخره، جملة معترضة بين قوله بالوضع العربيّ وقوله كما قال بعضهم، فتنبّه، وهذا تعريف الوضع من حيث لا يقيّد كونه عربيّا.

المراد بالوضع هنا: القصد[4]، قال الشّاطبيّ: "ولا بدّ من التفسيريْن؛ ليخرج بالأوّل كلام النائم والسّاهي والسّكران والمجنون ومحاكاة الطّير، وبالثّاني الكلام الأعجميّ فإنّه لفظ مركّب

---

[1] السّنهوري هو: علي بن عبد الله نور الدّين أبو الحسن السّنهوريّ، عاش ما بين(٨١٥-٨٨٩هـ)، اشتهر بالفقه والعربيّة والقراءات، له شرح مختصر خليل، وشرحان على الآجرّوميّة. يُنظر ترجمته في : السخّاوي، الضوء اللامع،٢٤٩/٥ و الزركلي ، الأعلام ،٣٠٧/٤.

[2] يُنظر: السنهوريّ، شرح الآجرّوميّة ، ٨٥/١.

[3] ينظر: ابن هشام ، شرح الشّذور، ٣٣/١.

[4] هذا قول جمهور الشّارحين كما ورد في شرح الشيخ خالد الأزهري . ينظر: الأزهري، شرح الآجرّوميّة، ١٢/١

مفيد لكن ليس بوضع العرب، فليس بكلام اصطلاحًا"، هكذا نقلْته من خطّ بعض أصحابنا والعهدة عليه في النّقل.

قوله: وهذا الخلاف، أي اختلاف الشّارحين في قوله بالوضع، هل المُراد به الوضع العربي، أي أن يكون من الأوضاع العربيّة؟ أو المُراد بالوضع القصد؟ مبني على الخلاف في دلالة الكلام، هل هي وضعيّة، أي وضعها واضع لغة العرب؟ أم عقليّة لم يضعها الواضع؟

واعلم أنّ المفردات موضوعة باتّفاق يتولى بيانها اللّغويّ، والخلاف إنما هو في المركّبات قيل هي موضوعة، وقيل لا، وإنما الموضوع مفرداتها، ق(٨/أ) وعلى هذا فدلالة المركّبات على معناها التّركيبيّ يُفهم بالعقل، وهو المُراد بقول الشّارح بالضّرورة هل هي وضعيّة؟ قيل : وهو الأصحّ، لكن وضعيّة بالنّوع، مثلا : وضع الواضع لنوع المبتدأ مع الخبر مثالا، ولنوع الفعل مع الفاعل مثالا، ومع المفعول مثالا، ولنوع كان مع اسمها وخبرها مثالا، ولنوع إنّ مع اسمها وخبرها مثالا، وهكذا، قال الشّمسُ الأصفهاني[١] ـ رحمه الله ـ في شرح الكافية بعد كلام طويل يتضمّن كون دلالة الكلام وضعيّة لا عقليّة ، "فإن قيل: نحنُ نعلم قطعًا أن المركّبات ما وضعها الواضع، فإنّ كلّ واحدٍ من أهل اللّغة يركّب تركيبات خاصة لم يُسبق إليها، فكيف يُحكم بأنّها وضعها الواضع؟ أجيب : بأنّ المركّب كلّيّ وجزئيّ، فالكليّات وضعها الواضع، وأمّا الجزئيّات التي يُركبّها كل واحد ويتلفّظ بها فمطابقة للكليّات التي وضعها الواضع، والألفاظ موضوعة باعتبار الكليّات لا باعتبار الأشخاص والجزئيّات، فإن قيل: قد اعترفتم بأنّ المُركبّات التي يتلفّظ بها كل أحد غير موضوعة فيلزم مطلوب المُنازع، أجيب: بأن هذا لا يمنع كونها موضوعة، كما أن الألفاظ المفردة

[١] في ج : قال شمس الأصفهاني ، والشمس الأصفهاني هو :محمود بن عبد الرّحمن بن أحمد بن محمّد، أبو الثّناء، شمس الدّين الأصفهاني، عاش ما بين (٦٧٤ ـ ٧٤٩ هـ)، قرأ على والده وعلى جمال الدّين بن أبي الرّجاء، مُفسّر ، عالمٌ بالعقليّات، شرح مختصر ابن الحاجب وكذلك الكافية ، وشرح البديع لابن السّاعاتيّ، ومنهاج البيضاوي وطوالعه، وشرح السّاوية في العروض، مات بالطاعون . ينظر ترجمته في : ابن حجر ، الدّرر الكامنة ، ٨٥/٦ و السّيوطي ، بُغية الوعاة ، ٢٧٨/٢ ، الزركلي ، الأعلام ، ١٧٦/٧-١٧٧ .

الجزئيّة مثل رجل تلفّظ غير موضوعة بل الموضوع هي الكليّة، فإنّ اللّفظ المفرد الذي تلفّظ به من حيث هو شخص جزئي لم يكن موضوعًا فإنّه غير متحقّق إلّا وقت التّلفظ به فلا يُتصوّر كونه موضوعًا، وكذلك الحال بالنسبة إلى كلّ (ق٨/ب) جزئي، وإنما الموضوع هو اللفظ المفرد الكليّ، فالحاصل أن الألفاظ الكليّة[١] هي الموضوعة سواء كانت مفردة أو مركّبة، وأمّا الألفاظ الجزئيّة[٢] الشخصيّة فغير موضوعة سواء كانت مفردة أو مركّبة، فثبت أنّ المركّب موضوع فلا يخرج عن حدّ الكلمة بقوله وُضع لمعنى، فلا بُدّ من قوله مفرد ليخرج به المركّب عن الحد". انتهى.

وعرّف مسمّى قائم كل واحدٍ منهما على انفراده، معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام إلى زيْد، مثال اجتماعها، أي الأربعة أمور[٣] ونحوها، أي ويخرجُ نحوها، أي نحو الإشارة وما معها[٤]، ويخرجُ بقوله المُركّب المفردات، ويدخلُ في قوله المركّب الإسنادي، وهو ما فيه ضمّ الخبر إلى المبتدأ أو الفعل إلى الفاعل؛ كزيد قائم، وقام زيْد.

وبقيّة المركّبات التي ذكرها الشّارح ـ رحمه الله تعالى ـ كالمركّب الإضافيّ، وهو الجمع بين كل اسميْن تُنزّلْ ثانيهما منزلة التنوين في زيدٍ، في أنّ كلّا منهما يتلو حركات الإعراب، والمزجيّ كبعلبك، والتركيبُ المزجيّ : هو الجمع بيْن كل اسميْن تُنَزّلْ ثانيهما منزلة تاء التأنيث ممّا قبلها، مثل حضرموْت، فإنّ موت من حضرموت بمثابة التاء من طلحة بجامع فتح ما قبل كل، إلا إن كان ياء فيُسَكّنْ كمعدي كرب، وأمّا ما قبل تاء التأنيث فلا يكونُ إلا مفتوحًا ياء كانت

---

[١] على حاشية الصّفحة الأيْسر : التي هي أسماء الأجناس .

[٢] على حاشية الصّفحة الأيْسر : التي هي أعلام الأشخاص.

[٣] اللّفظ والتركيب والإفادة والوضع .

[٤] الدوال الأربع : الإشارة والكتابة والنّصب والعقود .

في أ : عرّف ابن الشّلبي النّصب على حاشية الصّفحة الأيْمن ، يقول: النُّصب بضم النون والصّاد وقد تسكُن مع ضم النّون وفتحها، وأمّا ضمّ النون مع فتح الصّاد فلا أعرفه، وهي العلامات الموضوعة لفهم معالمها .

أو غيرها، والتقييديّ ق(٩/أ) كالحيوان النّاطق، قال السّنهوري ـ رحمه الله ـ "وزاد بعضهم تركيبًا رابعًا سمّاه التركيب التّقييدي، وهو ضمّ الموصوف إلى الصّفة؛ كحيوانٍ ناطق، قيل: والأوّل من التّراكيب هو المرادُ هنا"[١] ، انتهى .

وهو التّركيب الإسناديّ الذي لم يتوقّف على غيره نحو : إن قام زيْد، فإنّه مُركّب غير مفيد، فلا يُسمّى كلامًا، فلو كان المُركّب الإسناديّ غير متوقف على غيره فهو كلام.

والمعلوم (للمخاطب كالسّماء فوقنا)[٢] بالجرّ عطف على قوله كالمركّب، كالأعجميّ فإنّه لفظ مُركّب مفيد لكن ليس بوضع العرب، فليس بكلام اصطلاحًا، ومحاكاة الطّيور، قال أبو الحسن بن الرّبيع: "قولهم بالوضع تحرّزوا بها عن لفظ بعض الطّيور المعَلَمة، ألا ترى أنه لو عُلم طائر يقول عند الصّباح أقبل النّهار، ثمّ سمعته يقول ذلك لعلمتَ أن النّهار قد أقبل وليس بكلام؛ لأنّه لم يوضع للإفادة، وإنّما نطق الطائر على عادته"

وأقسامه جمع قسم لا قسيم قاله القرافي، أي أجزاء الكلام، قال الرّاعي: "أقسام الكلام هنا بمعنى أجزاء، ولا يصحّ أن يكون بمعنى أنواع ؛ لأنّه لا يصحّ إطلاق اسم الكلّ على الجزء، ولا نقول هذا كلام يشير إلى الاسم أو الفعل أو الحرف، كما يصحّ ذلك على أقسام الحيوان فإنّه يصحّ أن تقول هذا حيوان تشير إلى الطّائر أو السّابح أو الماشي"[٣] انتهى.

قال السّنهوري ـ رحمه الله ـ في الشّرح الصّغير "يعني به أن أجزاء الكلام هذه الثّلاثة، فيكون هذا من تقسيم الكلّ إلى أجزائه(ق/٩ب) التي حصلت منها ماهيّته، وهذا مسلّم في الاسم والفعل إذ كلّ منهما ركنٌ للإسناد، وأمّا الحرف فليس ركنًا للإسناد إذا لا يسند ولا يُسند إليه، فكيف يكون جزءًا؟ ولهذا قال النحاة : إن الكلام يتألفُ من اسمين أو من اسم وفعل، ولم يقولوا

---

[١] السّنهوري، شرح الآجرّومية ، ١/٨٥.

[٢] في أ: ما بين القوسيْن مكتوبٌ على حاشية الصّفحة الأيمن.

[٣] الرّاعي، المستقل بالمفهوميّة، ورقة ٣.

أنه يتركّب من اسم وحرف وقد قاله أبو عليّ محتجًّا على ذلك بمثل يا زيد، وأجابوا عن كلامه بأنّه بالحقيقة مؤلّف من اسم وفعل وإنّ يا قائمة مقام ذلك الفعل، فالمؤلف إن رأى رأْيَ أبي عليّ فكلامه على ظاهره، وإن رأى رأْيَ الجمهور احتاج كلامه إلى تأويل، وهو أن نقول لما كان الحرف يفتقر إليه تأليف الكلام في بعض المواضع بحيث لا يتمّ معناه إلا به، جعله بهذا الاعتبار جزءا وليس هذا من تقسيم الكليّ إلى جزئيّاته إذ لم يصدق على كلّ واحد من الثّلاثة ما صدق على المقسّم[1]"انتهى .

قولهم : وأقلّ ما يتألّف الكلام من اسميْن كزيد قائم، قال بعض مشايخنا: الأولى التمثيل بهذا زيْد، لا بزيدٍ قائم؛ لأنّه ثلاثة أسماء. قوله : لا رابع لها، قال في الأمالي : "والدّليل على ذلك الاستقراء وذلك أن العلماء تتبّعوا الكلام الفصيح فلم يجدوه يخرج عن هذه الثّلاثة فحكموا بأنّ لا رابع" انتهى.

قيل : ولا يختصّ هذا باللّغة العربيّة، بل في كلّ لغة؛ لأنّ هذه الثّلاثة يُعبّر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويُتوهّم في الخيال.

وبيان الحصر أنّ الكلمة الملفوظ بها الموضوعة لمعنى مفرد، إن أخبر عنها وبها فهي الاسم، مثاله : زيدٌ قائم فأخبر بقوله قائم عن (ق١٠/أ) زيْد، فقائم مخبر به وزيدٌ مخبر عنه، وإن أخبر بها فقط فهي الفعل، مثاله : قام زيد، فقام مخبر به، أو لا يخبر بها ولا عنها فهي الحرف.

ولا التفات لمن زاد رابعًا؛ لأنّ معنى قولهم الاسم كلّ كلمة دلّت على معنى في نفسها أعمّ من أن يكون ذلك المعنى ذاتًا كمسمّى زيد مثلًا أو لفظًا كمسمّى صه مثلًا أو معنى كمسمّى القيام مثلًا .

---

[1] في أ: كُتب على الهامش الأيسر : مثلا لأنه لا يُقال الاسم من أقسام الكلام .

[الاسم[1]]

اسم، قدّم الاسم لسمّوه، أي لعلوّه على قسيميْه بالإخباريّة به وعنه، فمثال الإخباريّة به : زيدٌ قائم، فأخبر بقوله قائم وهو اسم عن زيد كما تقدّم، ومثال الإخبار عنه : قام زيد، فأخبر عن زيد بأنّه قام، وأتى بعده بالفعل لأنّه قد قصّر عن درجته من جهة أن يخبر به ولا يخبر عنه، فمثال الإخبار به : قام زيد وقد تقدّم، ولا يجوز أن يُخبر عنه بأن تقول مثلا : قام قام؛ لأنّ معناه لا يُعطي ذلك، وقدّمه على الحرف لأنّه رُكنٌ للإسناد، فلم يبق له رتبة إلا التوسّط لتقدّم الاسم، وأخّر الحرف لعدمهما فيه، أعني الإخبار به والإخبار عنه، لأنّه طرف في اللّغة.

قوله فالاسم يعرف إلى آخره: لمّا أنهى المصنّف القول على الكلام وأجزائه التي هي الاسم والفعل والحرف شرع يتكلّم فيما يمتاز به كلّ واحدٍ منها عن أخويه، وبدأ بالاسم لأنّه أشرفها، وثنّى بالفعل لأنّه يليه في الرّتبة، وأخّر الحرف لقصور درجته عنهما، ووجه شرف الاسم أنّه يقبل الإسناد من الجهتين فيكونُ مسندًا ومسندًا إليه، ووجه انحطاط الفعل عن الاسم أنّه يكونُ مسندًا لا مسندًا إليه، ووجه انحطاط الحرف عنهما أنّه لا يكونُ مسندًا ولا مسندًا إليه.

ثم الاسم له معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح، ففي اللّغة سمة الشيء، أي علامته على مذهب الكوفيّين، وأصله عندهم وسم فهو محذوف الفاء معوّضٌ عنها الهمزة، وقال البصريّون مشتقّ من السموّ وهو العلوّ، فأصله عندهم سموَ فهو محذوف اللّام، ثمّ سُكّنت فاؤه وعوّضت من لامه همزة وصل وهذا الثّاني هو الصّحيح؛ لأنّ التّصغير والتكّسير يشهدان له، أمّا التصغير فقالوا فيه سمي وأصله سميو اجتمعت الواو والياء والسّابق ساكن فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء فصار سميا، ولو كان كما قال الكوفيّون لصغّر على وُسيْم، أمّا التّكسير

[1] في الأصل غير موجود، والمثبت وضعته لتسهيل الدّراسة.

فقالوا فيه اسماء وأصله أسماوٌ وقعت الواو متطرّفة إثر ألف فانقلبت الفاء ثم انقلبت الألف همزة فصار أسماء، ولو كان كما قال الكوفيّون لكانَ تكسيره على أوسام[1].

وأمّا معناه في الاصطلاح: فهو كلمة دلّت على معنى في نفسها ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فقولنا كلمة شمل كلّ كلمة؛ لأنّه بمثابة الجنس، وقولنا: دلّت على معنى في نفسها يخرج الحرف إذ دلالته على معنى في غيره، وقولنا ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة يخرج الفعل إذ لا بدّ من اقترانه بواحدٍ منها، والاسم تارة يُعرف بتعريفه وتارة بخاصته(ق١١/أ)، فتعريفه ما قدّمناه آنفًا، وأما خواصّه فذكر المصنّف منها أربعًا.

[علامات الاسم][2]

قوله بالخفض هو أعمّ من حروف الخفض، فإنّ الخفض يتناول الخفض بحرف الخفض والإضافة وبالتبعيّة. عند دخول عامل الخفض سواء كان العامل حرفًا أو مضافًا أو تبعيّة على رأي في الأخير أو مجاورة عند بعضهم، وقد اجتمعت الثلاثة، الأوّل في البسملة فاسم مجرور بالباء والله مجرور بالمضاف والرّحمن الرّحيم مجروران بالتبعيّة، ومثال الجرّ بالمجاورة، قولهم : جحر ضبٍّ خربٍ، بخفض خرب وهو في الأصل مرفوع صفة لجحر، لكن خُفض لمجاورة ضب.

[التنوين][3] وهو نون تتبع آخر الاسم في اللّفظ، التنوين: وهو نون ساكنة زائدة تلحق الآخر تثبت لفظًا وتسقط خطّا ووقفًا لغير توكيد، فقولنا نون شمل كلّ نون، وقولنا ساكنة احترزنا

---

[1] للاستزادة حول أصل اشتقاق الاسم بين البصريّين والكوفيّين يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ٨/١ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٨٣/١ ، المرادي ، شرح التسهيل ، ٣٧/١.

[2] في الأصل غير موجود، والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة

[3] في الأصل غير موجود، والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة

به عن نون ضيفن[1] لتحرّكها، وقولنا زائدة احترزنا به عن نون إذن الحرفيّة لأصالتها، وقولنا تلحق الآخر احترزنا به عن عضنفر وقرنفل، وقولنا تثبت لفظًا وتسقط خطًّا ووقفًا احترزنا به عن النّون التي تلحق آخر القوافي كقوله[2]:

[الوافر]

أقلِّ اللّوم عاذلَ والعتابا وقولي إن أصبتُ لقد أصابا

لثبوتها خطًّا ووصلًا، وقولنا لغير توكيد احترزنا به عن النّون نحو ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾[3] و ﴿لِيَكُونَا﴾[4] فإنّها وإن ثبتت لفظا وسقطت خطًّا ووقفا لكنّها جيء بها (ق١١/ب) لتأكيد الفعل فلا يكونُ تنوينًا، وهذا القيْد الأخير لم يتعرّض له ابن مالك وتعرّض له بعض المتأخّرين ولا بدّ منه انتهى . من الأمالي .

[أقسام التنوين][5]

ثمّ التنوين على أربعة أقسام : تنوين تمكين، وتنوين تنكير، وتنوين مقابلة، وتنوين عِوض، ولا يتعرّض لغير ذلك لعدم اختصاصه بالاسم[6] .

تنوين التّمكين : هو اللّاحق لنحو زيدٍ وعمرٍو وفرسٍ للدّلالة على خفة الاسم وتمكّنه في باب الاسميّة لكونه لا يشبه الحرف فيبنى ولا يشبه الفعل فيُمنع من الصّرف، وهذا التنوين هو

---

[1] في ج (ق٩/أ): نون يرنآ

[2] الشاهد: دخول التنوين على العتاب وهو اسم، ودخول التنوين على أصاب وهي فعل. يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٨/١، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، ٤١/١، ابن يعيش، شرح المفصل، ٨٨/١، جرير، الديوان، ٨١٣/٢ .

[3] العلق ، ١٥/٩٦ .

[4] فصّلت ، ٢٩/٤١

[5] غير موجود في الأصل، والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة

[6] في ج (ق٩/ب) : كتب على الهامش الأيسر : ولا يتعّرض لغير ذلك لعدم اختصاصه .

الذي يسمّى عندهم تنوين الصّرف، فإذا دخل كلمة كانت مُنصرفة ولا يلزم من عدم دخوله كون الاسم غير منصرف ألا ترى أن مسلمات مثلا منصرف من أن تنوينه ليس بصرف.

وتنوين التّنكير: وهو اللّاحق لبعض المبنيّات ليفرّق بين معرفتها ونكرتها، فتقول سبيويهِ بلا تنوين إذا أردت الشّخص المعيّن، وبالتّنوين إذا أردت شخصًا غير معيّن.

وتنوين المقابلة : هو اللّاحق لنحو مسلماتٍ، جعلوه في مقابلة النّون في مسلمين وذلك أن مسلمين مذكّر فيه نون فنوّنوا المؤنث الذي هو فرع المذكّر ليلحق الفرع بأصلة.

وأمّا تنوين العِوض فعلى ثلاثة أقسام :

عوضٌ من جملة : وهو اللّاحق لإذ في (ق١٢/أ) مثل قوله تعال: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴿٨٤﴾﴾[1] أصله والله أعلم وأنتم حينئذٍ بلغت[2] الحلقوم تنظرون، فحذف بلغت الحلقوم لتقدّم ما يدلّ عليه وجعل التنوين عِوضًا من المحذوف.

وعِوض من اسم : وهو اللّاحق لكلّ وبعض، مثال كل قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٤٠﴾﴾[3] أي كلّ شخص فحذف الشّخص وجعل التنوين عِوضًا عنه، ومثال بعض قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾[4] أصله فوق بعضهم فحذف الضّمير وهو اسم وجعل التنوين عِوضًا منه .

وعوض من حرف : وذلك في مثل غواش وجوار وأصلهما غواشي وجواري، فحذفت الياء تخفيفًا ثم جعل التنوين عِوضًا منها ، ومنهم من يرى أن التّنوين في مثل هذا عِوض من

---

[1] الواقعة ، ٨٤/٥٦ .

[2] في ج (ق٩/ب) كتب على الهامش الأيسر الرّوح .

[3] يس ، ٣٦/٤٠.

[4] الزخرف ، ٣٢/٤٣

حركة الياء وأنّ الياء حُذفت لالتقائها ساكنة مع التّنوين[1] وهذا التّنوين يكون في حالتي الرّفع والجرّ، وأما في حالة النّصب فلا لرجوع الياء، نحو زيدٍ تمكين ورجل تمكين وصهٍ تنكير ومسلماتٍ مقابلة، وحينئذٍ عِوض .

قوله: ودخول الألف واللّام، قال بعض الشّارحين: إنّما زاد لفظة دخول ولم يقل والألف واللام؛ لينبّه على أنّ هاتيْن العلامتيْن تكونان أوّل الاسم؛ لأنّ الدّاخل يكون في الأول. انتهى بمعناه .

ويعكرُ[2] عليه قول الزنجاني[3] في تصريفه : ولا تدخلْهما (ق١٢/ب) الخفيفة خلافًا ليونس[4]، لكن، قد يُقال المراد من قوله ولا تدخلْهما أي لا تلْحقْهما.

ودخول حرف الخفض، قال في المفصّل : ومن أصناف الحرف حروف الإضافة ، سُمّيت بذلك لأنّ وضعها على أن يُفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء[5]، قال الرّضي : "أي توصلُها إليها"[6] ، قال بعضهم ومن هذا سُمّيت حروف الجرّ لأنّها تجرّ معناها إليها والأظهر أنّه قيل لها حروف الجرّ لأنها تعمل الجرّ كما سُمّيت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النّصب. انتهى .

---

[1] في أ : مكتوبٌ تحت هذه الكلمة أمالي ، ويبدو أن المؤلف قصد بها الأمالي الأزهريّة . وفي ج(ق١٠/أ) + د(ق١١/أ) : قال الحلاوي وهذا التنوين يكون في حالتي الرّفع ...الخ .

[2] يعكر : يختلط ، اعتكر الليل : اختلط سوادُه . ابن فارس ، مقاييس اللّغة ، مادة عكر ، ١٠٥/٤ .

[3] قصد المؤلّف أعلاه فيما أورده من قول الزّنجاني : ولا تدخلْهما الخفيفة أي نون التوكيد الخفيفة . والمؤلف رجّح أن معنى تدخلْهما تلحقْهما. يُنظر: الزنجاني ، تصريف العزّي ، ٦٧/١.
الزّنجاني هو : عبد الوهّاب بن إبراهيم الخزرجيّ يُقال له العزيّ (ت ٦٥٥) في بغداد، من عُلماء العربيّة، ومن مؤلّفاته : العزي في الصّرف ، معيار النظّار في علوم الأشعار. يُنظر ترجمته في: السّيوطيّ ، بغية الوعاة ، ١٢٢/٢ ، الزركلي ، الأعلام ، ١٧٩/٤ .

[4] في د (ق١١/أ) : كتب أسفل الصّفحة كلاما لم أستطع قراءته .

[5] ينظر : الزمخشري ، المفصّل ، ٣٧٩/١.

[6] الرّضي الاستراباذي، شرح الكافية ، ٢٦١/٤.

قال المرادي : ويسمّي الكوفيّون حروف الجرّ حروف الإضافة لأنّها تضيف الفعل إلى الاسم، أي تربط بينهما، وحروف الصّفات لأنها تُحدث صفةً في الاسم من ظرفيّة أو غيرها انتهى.

وعكس التّرتيب الطّبيعيّ أن يتكلّم أوّلًا على ما يدخل في الأوّل وآخرًا على ما يدخل في الآخر، والمصنّف ـ رحمه الله ـ عكس هذا فتكلّم أوّلًا على ما يدخل في الآخر وآخرًا على ما يدخُل في الأوّل، وعذره طول الكلام على حروف الخفض كما ذكره الشّارح.

[واو ربّ][1]

وربّ ويجوزُ حذف ربّ وإبقاء عملها بعد الواو كثيرًا، كقول الشّاعر[2]:

وليلٍ كَموجِ البَحرِ أرْخَى سُدولَه

أي وربّ ليل، وبعض النّحاة يجعل في هذا المثال وشبهه الخفض بنفس الواو ويُسمّيها واو ربّ، ويقول خفض الاسم بالواو لأنّها بمعنى رُبّ، والمشهور هو الأوّل وهو أنّ الخفض برُبّ مقدّرة.

وتحذف رُبّ أيضًا (ق١٣/أ) بعد الفاء ويبقى عملها كقول الشّاعر :

فَمُثلكِ حُبلى قد طَرقتُ ومُرضعٍ[3]

---

[1] غير موجود في الأصل والمثبت وضعته لتسهيل الدّراسة.

[2] هذا شطر بيت من الطّويل لامرئ القيس وعجزه :عليّ بأنواع الهموم ليبتلي.
والشّاهد في هذا البيت قوله "وليل" حيث حذف ربّ بعد الواو وتسمّى هذه الواو واو رُبّ .
امرؤ القيس، الديوان، ٤٨/١، ابن هشام ، أوضح المسالك ،٦٥/٣ ، ابن هشام ، المغني ،٤١٥/١ ، الأشموني، شرح الأشموني على الألفية ،١١٠/٢.

[3] هذا شطرُ بيت من الطّويل وهو بلا نسبة وعجزه فألهيتها عن ذي تمائمَ محول
ربّ امرأة حبلى أو مرضع قد جئتها ليلا فأشغلتها عن التعاويذ، وخصّ المرضع والحامل وهما أزهد النساء في الرّجال ومع ذلك تعلّقتا به .
الشاهد قوله : "فمثلك" جرّ مثل برُبّ المحذوفة بعد الفاء .
أمرؤ القيس ، الديوان ، ٣٠/١ ، ابن هشام ، أوضح المسالك ، ٦٣/٣ ،الأزهري، التصريح ، ٦٦٩/١ ، الأشموني ، شرح الألفية ، ١٠٩/٢.

أي فرُبّ مثلك وهو دون ما قبله في الاستعمال، وتحذف أيضًا بعد بل ويبقى عملها كقوله :

بل مهمهٍ قَطَعتُ بعد مهمهِ[1]

وهو في هذا قليل، وأقلّ منه أن تحذف من غير أن يتقدّمها حرف كقوله:

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِه[2]

أي ربّ رسم دار.

ويجوز حذف غيرها من حروف الجرّ أيضًا وإبقاء العمل، وهو على ضربيْن سماعيّ وقياسيّ، فالسماعيّ كقوله[3] : [الطّويل]

إذا قيـلَ أيّ النَاسِ شــرّ قبيلــةٍ أشارت كُليبُ بالأكفِّ الأصابـــع

أي إلى كليب، وكقول بعضهم وقد قيل له كيف أصبحت؟ فقال خيرٍ والحمد لله، أي بخيرٍ أو على خير.

---

[1] هذا شطر بيت لرؤبة بن العجاج من الرّجز وعجزه: أعمى الهدى بالجاهلين العمّه .
والشاهد قوله: "مهمهٍ" حيث جرّ مهمهٍ بربّ المحذوفة .
ينظر : رؤبة بن العجاج ، الديوان، ١٦٦ ، ابن هشام أوضح المسالك ،٦٥/٣ ، الأزهري، التصريح ،٦٧٠/١

[2] هذا شطر بيت من الخفيف لجميل بثينة وعجزه: كدْت أقضي الحياةَ من جَلَلِه
ربّ أثر باقٍ من آثار ديار الحبيبة أقف عنده فأموت أسىً وحزنًا على تلك الدّيار التي كانت عامرة بأهلها .
الشاهد قوله : "رسم" جُرّت بربّ المحذوفة من غير أن يتقدّم هذا المجرور حرف من الأحرف السّابق ذكرها وهو قليل .
جميل بُثينة ، الديوان، وعنده الغداة بدل الحياة، ٥٢ ، ابن هشام ، أوضح المسالك ، ٦٦/٢-٦٧ ، ابن عقيل ، شرح ألفيّة ابن مالك ، ٣٨/٣ ، الأزهري، التصريح، ٦٧٠/١ .

[3] يقصد الفرزدق أنه إذا سأل سائل عن شرّ الناس أجابت الأصابع وأشارت إلى كليب ، وكأنه يقول أن الناس تتعفّف عن ذكر هذه القبيلة .
الشاهد قوله: " كليب" جُر بحرف جر محذوف . ينظر : الفرزدق ، الدّيوان ، ٢٦٢ ، ابن هشام ، أوضح المسالك ، ١٥٨/٢ ، ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ،٣٩/٣ ، الأزهري ، التصريح ،٤٦٦/١ .

وأمّا الضرب القياسيّ، فكقولهم : بكم درهمٍ اشتريت ثوبك؟ فجرّ درهم بمن محذوفة، وكقولهم : إنّ في الدّارِ زيدًا والحجرةِ عمرًا، فجُرّت الحجرة بفي مقدّرة إذ لو لم تُقدّر في لكان من باب العطف على معمولَيْن لعامليْن مختلفيْن، وسيبويه لا يُجيزه وأجازه الأخفش[1].

"قوله وحروف القسم معطوفٌ على قوله وهي من، فهو مرفوع لأنّه معطوف على من وهي خبر عن المبتدأ، فمن وما بعدها من حروف الجرّ أسماء لأنّه صيّرها أسماء لمدلولاتها، ويجوز خفضه بالعطف على قوله بالخفض أي يعرف بالخفض ويعرف بحروف القسم"[2]. قاله الرّاعي.

وقال في الأمالي : نبّه به على أنّها من حروف الجر، وأنّها ثلاثة الباء والواو والتاء ، وقد ذكرت في معاني اللّام أنّ من جملتها القسم (ق١٣/ب) فتكون حروفه على هذا أربعة، وزاد بعض العلماء خامسًا وهو هاء التنبيه في مثل قول الصّديق " لاها الله إذ لا يعمد إلى أسد من أسْد الله يقاتل عن الله فيعطيك سلبه"[3] ولك ، قطع همزة الله وإثبات ألفها، ولك حذف الألف مع قطع الهمزة ووصلها ، ولك إثبات الألف مع وصل الهمزة .

والباء وهي أصل حروف القسم؛ لأنّها تجرّ الظّاهر والمضمر ويظهر فعل القسم معها دون أختيها، لقوله تعالى:﴿ يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ ﴾[4].

قال في الأمالي : وأصل حروف القسم الباء؛ ولذا قيل إنّ الواو مبدلة منها لما بينهما من التّقارب في المخرج، فمخرج الباء من الشّفتيْن بانطباق، والواو منهما بانفتاح، ولما بينهما من التّناسب في المعنى، فمعنى الباء الإلصاق ومعنى الواو الجمعيّة، وتختصّ بلفظ الجلالة غالبًا[5].

---

[1] ينظر : ابن مالك ، شرح ألفية ابن مالك ، ٤١/٣ ، ابن هشام ، أوضح المسالك ،٦٧/٣ .

[2] الرّاعي ، المستقل بالمفهوميّة ، ص٥ .

[3] الإمام مالك ، الموطأ ، حديث (٩٤٠) ، ٣٦٩/١ .

[4] التّوبة ، ٦٢/٩ .

[5] في أ : كتب على الهامش الأيسر كلام غير واضح مطموس .

وربّما دخل على لفظ ربّ كقولهم تربّ الكعبة ، حكاه الأخفش[١]، وربّما دخل على ياء المتكلّم كقولك تربّي[٢]، وأصلها الواو؛ لأنّ التاء تُبدل من الواو كثيرًا كتراث وتجاه وتخمة وتهمة، فحين ارتكبوا البدل في غير باب القسم أبدلوا في بدل القسم ليكون كلامهم على سَنَنٍ[٣] واحد.

واللّام وهاء التّنبيه قائمان مقام الواو لمشاركتهما إيّاها في عدم الوقوع بعد فعل القسم الظّاهر، وقد تجعل أي الواو وقد تخلفها أي الواو .

[الفعل][٤]

والفعل في اللّغة: الحدث الذي يحدثه الشّخص من قيام وقعود وغير ذلك، وفي الاصطلاح : كلمة دلّت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة.

(ق١٤/أ) فكلمة شاملة للمُعرّف وغيره ودلّت على معنى في نفسها خاصّة احترز بها عن الحرف فإنّ دلالته في غيره، واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة خاصة أخرى احترز بها عن الاسم، وعلامات الفعل كثيرة، ذكر منها أربع علامات :

[علامات الفعل][٥]

وقد[٦]، تدخل على الماضي ومعناها التّحقيق والتّقريب، نحو :﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾[٧] ، وقد قامت الصّلاة، وعلى المضارع ولها حينئذٍ ثلاثة معان : التوقّع نحو : قد يقدُم الغائب ،

---

[١] الزّمخشري، المفصل، ٣٨٣/١.

[٢] في أ : كتب أسفل هذه الكلمة حلاوي .

[٣] السّنن: الطّريقة . يُنظر: الجوهري ، الصّحاح ، مادّة سنن ، ٢١٣٨/٥.

[٤] غير موجود في الأصل والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة.

[٥] غير موجود في الأصل، والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة .

[٦] أي أن قد من علامات الفعل، تدخل على الفعل .

[٧] المؤمنون، ١/٢٣.

والتقليل نحو : قد يصدق الكذوب ، والتّحقيق نحو : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾[1] ، والتّحقيق أقلّها، قدْ[2] زيدٍ درهم ، قد اسم مبتدأ محلّه الرّفع وهو مضاف وزيدٍ مضاف إليه ودرهم خبر المبتدأ.

وتاء التأنيث السّاكنة في الأغلب، واحترز بالسّاكنة عن المتحرّكة فإنّ تلك تدخل على الأسماء وعلى بعض الحروف نحو: نعمة ولات، وإنّما قلنا في الأغلب لأنّ تاء التأنيث السّاكنة قد تدخل على بعض الحروف نحو: ربت وثمت، ومنهم من لم يقيّد بالأغلب ويرى أنّ دخولها على ربّ، وثم شذوذ وهذا الثّاني هو التّحقيق[3].

ولم يذكر المصنّف للأمر علامة، وقد قالوا في علامته أنّها مجموع شيئيْن لا بدّ منهما : الدّلالة على الطّلب، وقبول ياء المخاطبة نحو قوله تعالى: ﴿ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ ﴾[4] فلو دلّ لفظ على الطّلب ولم يقبل الياء كان اسم فعل(كصه، وحيهل) ، وإن قبل الياء ولم يدلّ على الطّلب، (ق١٤/ب) كان فعلا مضارعًا نحو : (تقومين وتفعلين) ، ومنهم من يجعل علامته كونه مشتقًّا مع الدّلالة على الطّلب، فقم مشتق من يقم، وهو دالّ على طلبِ القيام، وأنذر مشتقّ من تنذر، مع دلالته أيضًا على الطّلب، فإن قيل لنا شيء دالّ على الطّلب، ومشتقّ وليس بفعل أمر (كنزالِ ودراكِ) قيل : لا نسلّم أنّهما مشتقّان، وإنّما وافق حروفهما حروف الفعل فظنّ أنّهما مشتقّان وليس كذلك[5].

---

[1] النّور،٢٤/٦٤ .

[2] قد هنا بمعنى حسب . ينظر : الأزهري ، شرح الآجروّميّة ، ١٧ .

[3] في أ : كتب تحت هذه الكلمة أمالي ، والمقصود الأمالي الأزهرية .

[4] المدثّر ، ٢/٧٤

[5] في أ: كتب تحت هذه الكلمة أمالي .

[الحرف][1]

والحرف في اللّغة : الطرف، ومنه حرف الجبل أي طرفه ، وعليه قوله تعالى :﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾ [2] ،أي على طرف من الدّين وجانب، وفي الاصطلاح : ما دلّ على معنى في غيره، فقولنا ما دلّ على معنى شمل الكلمات الثلاث، وقوله في غيره خاصّة احترز بها من الاسم والفعل إذ دلالتهما في أنفسهما[3]، ومعنى قول النّحاة الحرف يدلّ على معنى في غيره أنّه لا يستقلّ بالمفهوميّة، ومعنى عدم استقلاله بالمفهوميّة، أنّ له معنى، ولذلك المعنى متعلّق فيشترط في إفادة الحرف لمعناه ذكر ذلك المتعلّق، فإذا قلت : سِرتُ من البصرةِ إلى الكوفة ، فمن معناها الابتداء، وهذا الابتداء متعلّق بالبصرة، فلا يفاد المعنى الذي لمن، إلا بذكر البصرة، وكذلك إلى، معناها انتهاء الغاية؛ وللانتهاء متعلّق هو الكوفة فلا يُفاد معنى إلى، إلا

---

[1] غير موجود في الأصل والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة.

[2] الحج ، ٢٢/١١ .

[3] في أ: كتب على الهامش الأيسر وانتهى الكلام على الهامش الأيمن : "قال ابن هشام : اشتهر بين النحْويّين أنّ الحرف يدلّ على معنى في غيره، ونازعهم ابن النحّاس في ذلك وزعم أنّه دالّ على معنى في نفسه، وعبارة ابن النحّاس : اعلم أنّ معنى قول النّحاة أن الكلمة لها معنى في نفسها أوّلًا أنّ الكلمة إن فُهم تمام معناها متوقّفًا على ضميمة فهي المُعبّر عنها بأنّ معناها في غيرها، ومعنى ذلك أنّك إذا ذكرت الاسم وحده يُفهم منه معنى نحو: الرّجل، فهو عبارة عن شخص، وكذا باقي الأسماء يُفهم منه معنى في حال إفراده، والفعل أيضًا إذا ذكرْته وحده يُفهم منه اقتران القيام بالزّمن الماضي، وليس الحرف كذلك؛ لأنّك إذا ذكرتَ حرْفًا لا يُفهم منه معنى إلا أذا اقترن بضميمة من أحد قسيميْة، فإن قيل لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنى عند ذكره وحده؛ لأنّه يصير من قبيل المُهملات والحرف موضوع لا مهمل ، قلنا لا نسلم أنّه يلزم من قولنا أنّ الحرف لا يفهم منه معنى في حال الإفراد كونه من قبيل المهمل، لأنّ الحرف وُضع لأن يُفهم منه معنى عند التّركيب، وليس المهمل كذلك فإنّه ليس له معنى لا في حال الإفراد ولا في حال التّركيب، والحقّ أنّ الحرف له معنى في نفسه؛ لأنّا نقول لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة فلا دليل لعدم فهمه المعنى أنّه لا معنى له؛ لأنّه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك، وإن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة كما إذا خاطبْنا إنسانًا بـ(هل) وهو يفهم أنها موضوعة للاستفهام، وكذا باقي الحروف ، فإذا عرفنا أن له معنى في نفسه لكن المعنى المفهوم عنه في حال التّركيب أتمّ مما يُفهم منه عند الإفراد بخلاف الاسم والفعل فإنّ المفهوم منهما في حال الإفراد غير ما يُفهم منه عند التّركيب . من أشباه السّيوطي .
السيوطي ، الأشباه والنّظائر في النحو ، ٣/٣ــ٥ .

بذكر الكوفة، وهذا بخلاف ذو مثلا (ق١٥/أ) فإنّها لا يُشترط إفادتها لمعناها ذكرُ المتعلّق غاية ما في الباب أنّ الواضع وضعها ليتوصّل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، وحينئذٍ توقّفت إفادتها لمعناها على ذكر المضاف إليه لا أنّه يشترط في إفادتها لمعناها ذكر المتعلّق فلم يكن ذو حرفًا.

وإن أردت تعريف الحرف بالخاصة، فنقول : هو الذي لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل[١]، قال الرّاعي : "والحرف يُعرف بالحدّ أيضًا وبالعلامات، فأمّا حدّه فهو أن تقول الحرف كلمة تدلّ على معنى في غيرها، وقيل لا تدلّ على معنى إلا في غيرها؛ لأنّ الأوّل يدخُل فيه أسماء الشّرط وهذا الثّاني يخرجها، وذلك لأنّ الحرف لم يؤتَ به ليُفيد معنى في نفسه، وإنّما جيء به ليُفيد معنى في الاسم أو الفعل"[٢]، قال البجائي[٣] : "وحدّه كلّ كلمة تدلّ على معنى في غيرها فقط، قولهم فقط مُخرج لأسماء الشّرط فافهمْه"[٤] .

فعلامة الجيم نقطة من أسفل، وعلامة الخاء نقطة من فوق بضمّ أسفل وفوق لحذف المضاف ونيّة ثبوت معناه، ويجوز كسرهما لحذف المضاف ونيّة ثبوت لفظه ومعناه، والكسرُ هنا بلا تنوين، ويجوز مع التّنوين في فوق أيضًا لحذف المُضاف وعدم ثبوت لفظه ومعناه.

باب الإعراب[٥]

بابُ الإعرابِ بكسر الهمزة.

---

[١] في أ: مكتوب تحتها أمالي .

[٢] الرّاعي، المستقل بالمفهومية ، ص ٧.

[٣] البجائي هو: هو شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن عليّ بن منصور الحميديّ المعروف بالبجائيّ ، ت(٨٣٧هـ) ، ولد في بجاية من بلاد المغرب، واستقر في القاهرة ، أخذ عنه برهان الدين اللّقاني . ينظر ترجمته في : حاجي خليفة ، كشف الظّنون، ١٧٩٧/٢ ، السّخاوي، الضوء اللّامع ، ٤٤/٢ ، ٢٥٥ .

[٤] البجّائي ، شرح الآجرّوميّة ، ورقة ٤ .

[٥] في أ : كتب على الهامش الأيمن بين خطّين متوازيين .

والإعرابُ في اصطلاح من يقول إنّه معنويّ ، قال بعض (ق١٥/ب) الشّارحين : فإن قيل إذا كان معنويًّا وهو التّغيير فزيْد من قولنا جاء زيْد ليس فيه إعراب ولا يحصل حتى تنصبه وتقول : رأيتُ زيدًا ، أجيب : بأنّ فيه تغييرًا لأنّ الأسماء قبل التّركيب موقوفة أو مبنيّة، وعلى كلّ حال إذا رُكّبت حصل التّغيير انتهى.

وهذا (الجواب)[1] هو معنى قول الشّارح والمراد بتغيير الآخر، فكأنّه استشعر الإيراد المذكور وأجاب عنه بما ذكره، ولكن هذا الجواب لا يخلو عن نظر كما يعلم من كلام المرادي الآتي عند قوله ولا يخلص قولهم فتنبّه .

قال في التّسهيل: "الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"[2].

قال المرادي : "والإعراب في الاصطلاح مختلفٌ فيه، فقيل: هو أمرٌ لفظيّ وحدّه ما ذكره ونسبه للمحقّقين، وإليه ذهب ابن خروف[3] والشّلوبين[4]، وقيل هو معنويّ وحدّه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها لفظًا أو تقديرًا، وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلم[5]، ويدلّ

---

[1] في أ : ما بين الهلالين مكتوب على الهامش الأيسر.

[2] ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٧/١ .

[3] ابن خروف هو : أبو الحسن علي بن محمد الحضرميّ، عاش ما بين (٥٢٤- ٦٠٩) أندلسي من أهل إشبيلية، عالم بالعربيّة، نسبته إلى حضرموت، توفي في إشبيلية، له : تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب. ينظر ترجمته في : ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٣٣٥/٣، الزركلي، الأعلام، ٣٣٠/٤.

[4] الشّلوبين هو : هو أبو علي عمر بن محمد الشلبوبيني أو الشلوبين، عاش ما بين (٥٦٢ ـ ٦٤٢)، كان إمامًا في النحو، مولده ووفاته بإشبيلية، له : شرح المقدمة الجزولية في النحو. ينظر ترجمته في: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٤٥١/٣، الزركلي، الأعلام، ٥/ ٦٢.

[5] الأعلم الشّنتمري هو: يوسف بين سليمان بن عيسى، أبو الحجاج المعروف بالأعلم لأن شفته العليا كانت مشقوقة، عاش ما بين (٤١٠ ـ ٤٧٦ هـ) عالم باللغة والأدب، له : شرح الشعراء الستة، وتحصيل الذهب في شرح شواهد سيبويه. ينظر ترجمته في : ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٨١/٧ ، الحموي، معجم الأدباء، ٢٨٤٨/٦، الزركلي، الأعلام، ٢٣٣/٨.

على صحّة الأوّل أن الإعراب قد يكون لازمًا للزوم مدلوله[1]، كرفع لا نولك أن تفعل، ولعمرك، وكنصب سبحان الله ورويدك، وكجرّ الكلاع وعريط من ذي الكلاع[2] وأم عريط[3]"[4]، ولهذا، الإعراب اللّازم يعلم فساد قول من جعل الإعراب تغييرًا وقد أجيب عنه (ق١٦/أ) بأنّ ذلك مُتغيّر بمعنى أنّه صالح للتّغيير أو متغيّر عن حالة السّكون التي كان عليها قبل التّركيب، وردّ بأنّ الأوّل مجاز وأمّا الثّاني فالمبني على حركة كذلك، ولا يخلص قولهم لتغيّر العامل لأنّ ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعامل، وذلك باطل إذ لا عامل قبل التّركيب، ولا يرد هذا على من قال تغيّر في آخر الكلمة لعامل داخل عليها، فإن قيل: لو كانت الحركات إعرابًا لم تضف للإعراب في قولهم حركات الإعراب، وأجيب: بأنّ إضافة ما نوع أو بعض إلى ما جنس أو كل ثابتة، وكلا التقديرين هنا ممكن، أو لأنّ الحركات تنقسم إلى إعرابيّة وبنائيّة فأضيفت للتّخصيص، فالمختار في الإعراب ما ذهب إليه المصنّف، وقوله : ما جيء به جنس ، أي شيء جيء به، وقوله: لبيان مقتضى العامل أخرج به ما سوى العامل والمقتضى المطلوب، والعامل ما أثّر في آخر الكلمة، وقوله : من حركة بيان لإبهام ما وهي ضمّة وفتحة وكسرة، وقوله: أو حرف هو الواو والألف والياء والنّون عند من يرى ذلك، وقوله :أو سكون هو حذف الحركة أو حذف هو حذف الحرف انتهى .

---

[1] في د (ق١٤/ب) : كتب على الهامش الأيسر : والقول مصدر بمعنى المتناول، وهو بمعنى المفعول أي ليس متناولك ومأخوذك هذا ... أي لا ينبغي أن يتناوله ، ونولك مبتدأ ... لفعل مرفوع به سدّ مسدّ خبره كما في أقائم الزّيدان ، ذكره الشّنواني في شرح الآجرّومية في باب لا .والشّنواني هو : أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني، عاش ما بين (٩٥٩ ـ ١٠١٩)، تونسيّ الأصل وُلد في المنوفية في مصر، له : هداية مُجيب الندا إلى شرح قطر الندى. ينظر ترجمته في : المحبّي، محمد أمين بن فضل الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت، ٧٩/١، الزركلي، الأعلام، ٦٢/٢.

[2] ذو الكلاع : ملك من ملوك اليمن . الزركلي ، الأعلام ، ١٤٠/٣ .

[3] أم عريط : من أسماء العقرب . اللّبابيديّ ، اللّطائف في اللّغة ، ٧٥/١ .

[4] المرادي، شرح التسهيل ، ٣٩/١ .

[البناء][1]

وأمّا البناء فعرّفه بعض شيوخنا بأنّه لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا لغير عامل، ثمّ رأيته بعد(ق١٦/ب) ذلك منصوصًا عليه للمتقدّمين، وهل هو لفظيّ أو معنويّ فيه خلاف، كما في الإعراب، قاله السّنهوريّ في الكبير[2]، وقال في الصّغير : وهذا التّعريف يُناسبُ كلام المؤلّف من حيث إنّه ظاهر في أنّه معنويّ.

قوله حقيقة أو حكمًا حالان من أواخر، يعني أنّ آخر الكلمة تارة يكون آخرًا حقيقة، وذلك بأن لم يحذف منها شيء، وتارة يكون آخرها آخرًا حكمًا، وذلك بأن يحذف آخرها للتّخفيف نحو: يد، فإنّ أصلها يدي على فعْل ساكنة العيْن فحذفت الياء وجعلت الدال في حكم الآخر بأن صارت حرف إعراب والله أعلم.

بعد أن كان موقوفًا قبل التّركيب، قال البجائي: "وسبب الإعراب التّركيب الإسناديّ، والألفاظ قبل التّركيب موقوفة لا معربة ولا مبنيّة، هذا مذهب الجمهور"[3].

والمراد بالكلم هنا، الاسم المتمكّن، الاسم قسمان: متمكّن وهو المعرب، وغير متمكّن وهو المبني، والمتمكّن قسمان: متمكّن أمكن وهو المعرب المنصرف، ومتمكّن غير أمكن وهو المعرب غير المنصرف.

لاختلاف العوامل، اللام فيه للجنس وهي تبطل معنى الجمعيّة، فيكون اختلاف صفة الآخر لوجود جنس العوامل، فلا يرد أن العوامل جمع وأقلّه ثلاثة، فيلزم منه أن يتحقّق معرب بدون اختلاف ثلاثة أفراد (ق١٧/أ) منها .

---

[1] غير موجود في الأصل والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة.

[2] ينظر : السّنهوريّ ، شرح الآجرّوميّة ، ١٥٤/١.

[3] البجائيّ ، شرح الآجرّوميّة، ورقة ٤ .

وقول المصنّف لاختلاف العوامل إلى آخره، يحترز من التّغيير الحادث بغير عامل كحركتيّ النقل والاتّباع، فإنّ ذلك لا يسمّى إعرابًا؛ لأنّه بغير عامل، على أنّه أي الاختلاف علّة له أي التّغيير، يتقوّم أي يحصل، فإنّه يطلب المضاف إليه، المراد بالمضاف إليه هنا المجرور؛ لأنّ أحرف الجرّ تسمّى حروف الإضافة؛ لأنّها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتوصلها إليها، والعامل المعنويّ الابتداء في المبتدأ، والتجرّد في الفعل المضارع، حالان من تغيير، قال القرافي: ويمكن أن يكون نصبهما على التّمييز، قوله فتلفظ بالرّفع إلى آخره، هذا إنّما يتمشّى على من يقول بأنّ الإعراب لفظيّ لا على من يقول بأنّه معنويّ كالمصنّف، والنّاصب له لن وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا ، وفاعل يخشى ضمير مستتر جوازًا .

[الضّمير المستتر][1]

اعلم أنّ الاستتار تارةً يكون على سبيل الوجوب وذلك في كلّ موضعٍ لا يخلفه الظّاهر ولا الضّمير المنفصل، كالفعل المضارع المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنّون كما في نحو : أقوم ونقوم، وكذلك المبدوء بتاء خطاب الواحد نحو : تقوم، ومنها فعل الأمر المسند إلى الواحد كقم، وأفعال الاستثناء كخلا وعدا ونحوهما نحو : قاموا ما خلا زيدًا وما عدا عمرًا، وفعل التعجّب نحو : ما أحسنَ زيدًا وأفعل التّفضيل نحو: ﴿هُمۡ أَحۡسَنُ (ق١٧/ب)أَثَٰثٗا﴾[2] واسم فعل الأمر والمضارع كصه و أوه ، والمصدر الواقع بدلًا من اللّفظ بالفعل كضربًا زيدًا، وتارة يكون على سبيل الجواز وهو ما يخلفه الظّاهر وذلك في فعل الغائب أو الغائبة، كما في نحو زيد قام ويقوم، وهند قامت وتقوم ولتقم.

---

[1] غير موجود في الأصل والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة.

[2] مريم ،١٩/٧٤.

قال في التّسهيل :"فمنه واجب الخفاء وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النّون أو بفعل أمر المخاطب ومضارعه واسم فعل الأمر مطلقًا، ومنه جائز الخفاء وهو المرفوع بفعل الغائب والغائبة أو معناه من اسم فعل أو صفة وظرف وشبهه"[١].

قوله وباسم فعل الأمر مطلقًا، قال المراديّ : "أي سواء كان لمذكّر أو غيره نحو نزل يا زيد ويا زيدان، ويا هند ويا هندان ويا هندات"[٢].

وقوله أو معناه، قال المراديّ: "يريد معنى فعل الغائب والغائبة من اسم فعل ، نحو : زيد هيهات ، وهند هيهات ، وصفة نحو : زيد ضارب ومضروب، وهند ضاربة ومضروبة، وظرف نحو: زيد عندك وهند عندك ، وشبهه وهو الجارّ والمجرور نحو: زيد في الدّار وهند في الدّار ، فهذا كلّه جائز الخفاء لأنّه قد يخلفه الظّاهر، نحو : زيد قام أبوه وكذلك الباقي، فإن قيل فهل يجوز إبراز جائز الخفاء، فيقال زيدٌ قام هو، وتجعل هو فاعل قام؟ فالجواب : أنه لا يجوز إظهاره إلّا في مواضع ستأتي كالحصر بإلا ، وهو في المثال المذكور توكيد للمضمر لا فاعل، (ق١٨/أ) نصّ على ذلك بعض النحويّين وهو ظاهر كلام المصنّف وغيره، وقد نصّ سيبويه على أنّه لا يجوز قام أنا بمعنى قمت[٣]، وقال الجرميّ[٤] : يجوز في الشعر قام أنا وقام هو، وهو صحيح ؛ لأنّه يجوز إقامة المتصل مقام المنفصل للضّرورة"[٥] انتهى .

---

[١] ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٢٢/١ .

[٢] المراديّ ، شرح التّسهيل ، ١٤٠/١.

[٣] يقول سيبويه : " ولا يقع أنا موضع التاء التي في فعلت ، لا يجوز أن تقول فعل أنا لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا" . سيبويه ، الكتاب، ٣٥٠/٢ .

[٤] الجرميّ هو: أبو عمر الجرمي، صالح بن اسحاق،(ت٢٢٥هـ)، فقيهًا، عالمًا باللغة والنحو، ولد في البصرة، وقدم بغداد، أخذ النحو عن الأخفش، واللغة عن أبي عبيدة، كان يلقّب بالنبّاح لكثرة مناظرته في النّحو ورفع صوته، حدّث عنه المبرّد، ينظر ترجمته في: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٤٨٥/٢، السيوطي، بغية الوعاة، ٨/٢ ـ ٩، الزركلي، الأعلام، ١٨٩/٣.

[٥] مصدر سابق .

ومن النّصب إلى غير وهو الخفض والجزم تسمّى أنواع الإعراب مجازًا، وإنّما قال مجازًا؛ لأنّ حقيقة الإعراب هو الانتقال من الوقف إلى الرّفع ومن الرّفع إلى النّصب ومن النّصب إلى غيره كما تقدّم آنفًا.

قوله وأقسامه، أي أنواعه كذا في شرح القرافي، وكان الأولى أن يقول: وألقابه أربعة؛ لأنّه جعل الإعراب معنى، وأمّا من جعل الإعراب الحركات، فالأولى أن يقول وأقسامه كابن الحاجب وابن مالك وغيرهما، قاله الرّاعي[١] .

وقال السّنهوريّ في الكبير: "ما نصّه من العلماء من يعبر عن هذه الأربعة بأقسام الإعراب، ومنهم من يعبّر بأنواعه، والعبارتان متقاربتان في المراد، ومنهم من يعبّر عنها بألقابه، وهو على حذف مضاف أي ألقاب أنواعه"[٢]، انتهى.

قال في التّسهيل: "وأنواع الإعراب رفع ونصب وجرّ وجزم"[٣]، قال المراديّ: "فالإعراب جنس وهذه أنواعه لا ألقابه كما قال بعضهم؛ لأنّ من حقّ اللّقب أن يصدق على ما لقّب به وهذه ليس كذلك إذ لا يُقال الإعراب (ق١٨/ب) رفع وكذا البواقي، ومن قال ألقاب الإعراب فمراده ألقاب أنواع الإعراب"[٤] انتهى.

قوله إذ لا يقال الإعراب رفع أي لأنّه أخصّ منه، والإعراب أعمّ، فثبت أنّ هذه أنواع تحت الإعراب، وهو جنس لها إلّا أنها ألقاب له، وهذه الأقسام تفصيل له، انتهى .

وأنواع البناء أيضًا أربعة ضمّ وفتح وكسر وسكون، وهذه التّفرقة مذهب البصريّين، والكوفيّون لا يفرّقون بين لقب الإعراب والبناء، قاله السّنهوريّ ـ رحمه الله ـ .

---

[١] الرّاعي ، المستقل بالمفهوميّة ، ورقة ٩.

[٢] السّنهوريّ ، شرح الآجرّوميّة ، ١٥٥/١ .

[٣] ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ٧/١ .

[٤] المراديّ، شرح التّسهيل ، ٨٦.

قال المراديّ في شرح التّسهيل :" وقد حكوا خلافا في الإعراب وحركات البناء أيهما أصل؟ فقيل : حركات الإعراب لأنها بعامل، وقيل حركات البناء لأنّها لازمة، وقيل هما أصلان، قال بعضهم وهو الصّحيح"[1]. انتهى.

باب معرفة علامات أقسام الإعراب

التي هي الرّفع والنّصب والخفض والجزم، وقد تقدّم أنّ أقسام الإعراب أربعة :

الأول : الرّفع وله أربع علامات، الضمّة والواو والألف وثبوت النّون.

الثاني : النّصب وله خمس علامات، الفتحة والألف والياء والكسرة وحذف النّون.

الثّالث : الخفض وله ثلاث علامات، الكسرة والياء والفتحة .

الرّابع : الجزم وله علامتان، السّكون والحذف.

فجملتها أربع عشرة علامة، وهذا بين إن قلنا أنّ الإعراب (ق١٩/أ) معنويّ وهو رأي المؤلّف وطائفة، وأمّا إذا قيل أن الإعراب لفظيّ إعراب لا علامات وهو ظاهر كلام ابن الحاجب فإنّه قال في الكافية :" الإعراب ما اختلف آخره به"[2]، وآخر المعرب يختلف بالحركات أو بالحروف وهو أيضًا ظاهر كلام التسهيل[3]، كذا في الأمالي.

للرّفع من حيث هو سواء كان في الأسماء أو في الأفعال ما تغيّر فيه بناء مفرده تحقيقًا أو تقديرًا، فالتحقيقيّ ما ذكره الشّارح ـ رحمه الله ـ والتّقديريّ (كفُلك)، فإنّه يُستعمل للجمع والمفرد بلفظ الواحد، ولكن إن جعلته جمعًا فضمة أوله كضمة (أُسد) وإن جعلته مفردًا فضمته كضمة (قُفل)، فالتّغيير أمر اعتباريّ والله الموفّق .

---

[1] المرادي، شرح التسهيل، ٩٩

[2] ابن الحاجب ، الكافية ، ١١/١ .

[3] ينظر : ابن مالك ، تسهي الفوائد وتكميل المقاصد، ٧/١ .

نحو صنو وصنوان ، الصنو فرخ الشّجرة ، نحو أسد وأسُد ، الأسدُ جمعه أسود وأُسُد مقصور منه أسْد مخفّف وآسد وآساد مثل أجبل وأجبال، قاله الجوهري[1].

نحو غلام وغلمان ، أمّا الزّيادة في غِلمان فبالألف والنّون ، وأمّا النّقص فنقص الألف التي كان بعد اللّام في المفرد، وأمّا تغيير الشّكل فظاهر.

قوله ما جمع بألف وتاء مزيدتيْن احترازًا من نحو قضاة وأبيات، فإنّ كلّا منهما يصدق عليه أنه جمع بألف وتاء، لكن ألف قضاة منقلبة عن أصل لا زائدة، وتاء أبيات أصل، ونصْب هذين بالفتحة كغيرهما من جموع (ق١٩/ب) التّكسير قاله المرادي .

نحو اصطبلات وحمّامات وحسامات ، نحو حبلَيات وتغييره بقلب ألف المفرد وهو حُبلى في الجمع يا .

يوجبُ بناءه أي على السّكون، كنون النّسوة أو على الفتح كنون التّوكيد الثّقيلة كانت نحو : ليسجنَنّ أو خفيفة نحو ليكونَنْ.

وأما الواو فتكون علامة للرّفع في موضعيْن :

الأول : في جمع المذكّر السّالم : إنّما يرفع الجمع بالواو إذا كان مفرده علمًا أو صفة، ويُشترط في العلم أن يكون لمذكّر عاقل خالٍ من تاء التأنيث ومن التّركيب الإضافيّ، فلا يرفع بالواو رجل إذا جُمع لأنّه ليس بعلم، ولا واشق علما لكلب لأنّه ليس بعاقل، ولا زينب علما لامرأة لعدم تذكيره ، ولا طلحة لأنّ فيه تاء التأنيث، ولا سيبويه مثلا ، لأنّه مركّب ، ويشترط في الصّفة أن تكون لمذكر عاقل خالية من تاء التّأنيث، ليست من باب أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى، ولا ممّا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، فلا ترفع بالواو حائضًا إذا جمعتها لعدم التّذكير ولا سابقًا صفة لفرس لأنّه لا يعقل ولا علامة مثلا لأنّ فيه تاء التأنيث، ولا نحو أحمر وأخضر لأنّه على وزن

[1] في الصّحاح ، مادة أسد ، ٤٤١/٢ .

أفعل ومؤنّثه على وزن فعلاء ، ولا نحو سكران وغضبان لأنّه على وزن فعلان ومؤنّثه على وزن فعلى، فلو كان أفعل مؤنّثه على غير فعلاء أو فعلان مؤنّثه على غير فعلى جمعا بالواو(ق٢٠/أ) رفعًا، فتقول في الأوّل جاء الأفضلون ،وفي الثّاني جاء النّدمانون (من المنادمة)[1]، أمّا إذا كان ندمان من النّدم فمؤنّثه نديمٌ فلا يُجمع هذا الجمع، ولا يجمع نحو جريح وصبور لاستواء المذكّر والمؤنّث فيه؛ لأنّك تقول رجلٌ جريح وامرأة جريح، ورجلٌ صبور وامرأة صبور.

ويلحق بجمع المذكرّ السّالم في رفعه بالواو ونصبه وجرّه بالياء كما سيأتي أربعة أشياء:

الأوّل : أسماء جموع لا مفرد لها كعشرين وبابه إلى تسعين، وأولي وعالَمين بفتح اللّام، وأمّا بكسرها فجمع فليس بملحق.

الثّاني: جموع تصحيح لم يستوفِ مفردها الشّروط المتقدّمة كأهلين ووابلين .

الثّالث: جموع تكسير كأرضين وكسنين وبابه، وهو كلّ ثلاثيّ حُذفت لامه وعوّض عنها هاء التأنيث ولم يكسّر كسنة وسنين، وعضة وعضين ، وعزة وعزين .

الرّابع: ما سُمّيَ به من هذا الجمع أو مما ألحق به، فإذا سمّيت شخصًا بزيدان أو بعشرين أجريته مجرى الجمع، ومنه علّيّون في قوله تعالى:﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ١٨ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ١٩﴾[2] فإنّه في الأصل جمع وهو الآن مسمّى به كذا في الأمالي .

تنبيه : "السّالم صفة للجمع، لا للمذكّر ولا للمؤنّث، ألا ترى أنك تقول الجمع السّالم والجمع المُكسّر؛ لأنّ الجمع على قسميْن: صحيح ومكسّر، لأنّ المذكر والمؤنّث على قسميْن

[1] في أ: (ق٢٠/أ) كتبت في أعلى الصفحة.

[2] المطفّفين،١٨/٨٣ـ١٩ .

صحيح ومكسّر لفساد(ق٢٠/ب) المعنى"[١] .قاله البجائي.

مع قطع النّظر عن زيادة الواو والنّون حالة الرّفع، أو الياء والنّون حالة النّصب والجرّ.

[الأسماء الخمسة][٢]

وحموكِ بكسر الكاف وفتحها معًا، قال الرّاعي : "قال بعض اللّغويّين أن الحم قريب الزّوج، فعلى هذا لا يُخاطب به إلا المؤنّث، فيجبُ كسر كافه بخلاف باقيها، فإنّه يخاطب به المذكّر والمؤنّث"[٣].انتهى ، وفي شرح القرافي "وحموك بكسر الكاف وفتحها، والحمو أبو الزوج ومن أولى به كالأخ وابن العمّ، وأبو المرأة أيضًا ومن أولى به، وقيل أقارب الزّوج فقط، وقيل أقارب المرأة فقط". انتهى .

وفي القاموس : حم المرأة أبو زوجها ومن كان قبله والأنثى حماة وحم الرّجل أبو امرأته أو أخوها أو عمّها والأحماء من قبلها خاصّة[٤]. انتهى .

وفوك لغة في الفم، وذو أي التي بمعنى صاحب ، واستغنى عن اشتراط كونها مفردة مكبّرة مُضافة لغير المُتكلّم، يعني أنّ هذه الخمسة إنما تُعرب بالحروف بشروط :

الأوّل : أن تكون مفردة فلو ثُنيّت أعربت إعراب المُثنّى بالألف رفعًا وبالياء نصبًا نحو : جاء أبواك، ورأيْتُ أبويْك، ومررتُ بأبويْك، ولو جُمعت جمع تكسير أُعربت بالحركات الظّاهرة على الأصل نحو : جاء آباؤك ، ورأيتُ آباءك ، ومررت بآبائك، أو جُمعت جمع تصحيح أُعربت

---

[١] البجائي ، شرح الآجرّوميّة ،ورقة ٩.

[٢] غير موجود في الأصل والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة.

[٣] الرّاعي، المستقل بالمفهوميّة ، ص ١٢ .

[٤] الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ١٢٧٦/١.

إعراب جمع التصحيح بالواو رفعًا وبالياء(ق٢١/أ) جرًّا ونصبًا نحو : جاء أبون ، ورأيتُ أبين ، ومررتُ بأبين .

الشّرطُ الثّاني : أن تكون مُكبّرة، فلو صُغّرت أُعربت بالحركات على الأصل أيضًا نحو : جاء أبيُّك ، ورأيتُ أبيّك ، ومررتُ بأبيّك.

الشّرطُ الثّالث : أن تكون مضافة، فلو لم تُضف أُعربت بالحركات على الأصل أيضًا نحو : جاء أب ، ورأيت أبا ، ومررت بأب ، ولهذا الشّرط شرطٌ آخر وهو : أن تكون إضافتها لغير ياء المُتكلّم ، فلو أضيفت لياء المُتكلّم أُعربت بحركات مقدّرة على ما قبل الياء كسائر ما يُضاف إلى ياء المتكلّم نحو : جاء أبي ، ورأيتُ أبي ، ومررتُ بأبي.

وأمّا الألف فتكونُ علامة للرّفع في تثنية الأسماء[١]، "وهي ضمّ اسم إلى مثله بزيادة في آخره صالح للتّجريد وعطف مثله عليه، والمُثنّى ما دلّ على اثنيْن وأغنى عن المتعاطفين بزيادة في آخره صالح للتّجريد وعطف مثله عليه". ذكره القُرافي .

خاصّة؛ "لأنّ المفرد أخذ الضّمة والجمع الواو ، فناسب أن يعطى المثنّى الألف". قاله القرافي .

قوله في المتن في تثنية الأسماء، قال السّنهوريّ : "في عبارته ضربٌ من المسامحة؛ لأنّ الألف ليست علامة في التّثنية إنّما هي علامة في المُثنّى، وفرق بيّن بينهما، إلا أنه يجوز، فأوقع المصدر موقع المفعول وهو سهل وكثير الاستعمال". انتهى .

---

[١] في أ : كتب على الهامش الأيمن : شرط المثنّى أن يكون معربًا ومفردًا مذكّرًا ... موافق في اللفظ والمعنى له ما قلّ لم يُغنِ عنه غيره .

(ق٢١/ب) والفرق بينهما هو ما ذكره القرافي ـ رحمه الله ـ نحو تضربين ولا يكون مبدوءًا بالتاء الفوقانيّة[1] نحو : رأيتُ الزّيود جمع مذكّر مكسّر والإعراب ظاهر، والهنود جمع مؤنّث مكسّر والإعراب ظاهر، والأسارى جمع مذكّر مكسّر والإعراب فيه مقدّر، والعذارى جمع مؤنّث مكسر والإعراب مقدّر.

ممّا تقدّم في علامات الرّفع ، الذي تقدّم في علامات الإعراب قسمان : قسمٌ يوجِب البناء كنون الإناث ونون التوكيد، وقسمٌ ينقل الإعراب كالضمائر الثلاثة في الأفعال الخمسة.

وأمّا الكسرة فتكون علامة النّصب في جمع المؤنّث السّالم، وذهب الأخفش والمبرّد إلى أنّ كسرة هذا الجمع حالة النّصب بناء كما قالا في فتحة ما لا ينصرف حالة الجر، ومذهب الجمهور أنّها حركة إعراب كذا في شرح التّسهيل[2].

فالسموات مفعول به عند الجمهور، ومفعول مطلق عند الجرجانيّ والزمخشريّ وابن الحاجب، وصوّبه في المُغني ووضّحه بأن قال : المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلًا والمفعول المطلق ما كان الفعل فيه هو فعلَ إيجاده وإن كان ذاتًا لأنّ الله تعالى موجد للأفعال وللذّوات جمعًا[3]. انتهى، وحاصله أنّ الجمهور لا يشترطون هذا (ق٢٢/أ) الشّرط الذي اشترطه الجماعة والله أعلم .

وهو الاسم المتمكّن الأمكن، قال الحلاوي : الأسماء منها ما هو متمكّن أمكن وهو المُنصرف، لأنّه متمكّن من الإعراب أمكن من التّنوين، ومنها متمكّن غير أمكن وهو غير المنصرف لأنّه متمكّن من الإعراب غير متمكّن من التّنوين، ومنها اسم لا متمكّن ولا أمكن هو

---

[1] في ب: (ق١٥/ب) : الفوقيّة .

[2] المرادي، شرح التسهيل، ٨٧.

[3] ينظر : ابن هشام ، مغني اللّبيب، ٧٦٨/١ .

المبنيّ كالمضمرات، وأسماء الشّرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال والاسماء الموصولة.

والثّاني في جمع التّكسير المُنصرف احترازًا عن غير المنصرف كمساجد ودراهم، ولا يكون إلا منصرفًا ، ولذا لم يُقيّد المؤلّف جمع المؤنّث السّالم بالصّرف كما فعل فيما قبله .

فإن كان علمًا جاز فيه الصّرف وعدمه نحو : عرفات وهو علم لموضع الوقوف، وأذرُعات[1] وهي قرية من قرى الشّام، واختلف العرب في كيفيّة إعراب هذا النّوع المسمّى به على ثلاث فرق، فبعضهم يُعربُه على ما كان عليه قبل التّسمية ولم يحذف تنوينه لأنّه في الأصل للمُقابلة فاستصحب بعد التسمية، وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التّسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلميّة والتّأنيث، وبعضهم يُعربُه إعراب ما لا ينصرف فيترك(ق٢٢/ب) تنوينه ويجرّه بالفتحة مراعاة للتّسمية، فالأول راعى الجمعيّة فقط والأخير راعى التّسمية فقط والمتوسّط توسّط بين الأمرين فراعى الجمعيّة فجعل نصبه بالكسرة، وراعى اجتماع العلميّة والتأنيث فترك تأنيثه.

وهو بحذف الحركة الموجودة حالة الرّفع ومن نحو لتبلون فتقول في إعرابه : فعل مضارع مرفوع لتجرّده من النّاصب والجازم وعلامة رفعه النّون المحذوفة لتوالي الأمثال، ولم يتّصل بآخره شيء من النّونات وضمائر الفاعلين أو ضمير جمع وفي نسخة أو ضمير جمع لمذكّر.

[1] هي أرض بالشّام، وهي المنطقة التي لقي أهلها عمر بن الخطاب بالسيوف والرّيحان، الأندلسي ، معجم ما استعجم من أسماء البلاد، ١/١٣١ ـ ١٣٢.

فصل

قوله: قسم يُعرف بالحركات، قال القرافي : "التي هي الضمّة والفتحة والكسرة والسّكون على رأيي". انتهى، والمعربات كلّها الأصل فيها كونها ترفع بالضمّة إلى آخره.

كذا مزج القرافي جمع المؤنّث السّالم بنصبٍ بالكسرة لمجانسته للياء حملًا على جمع المذكّر السّالم، والاسم الذي لا ينصرف يُخفض بالفتحة لأمرين : لقرب الفتحة من الكسرة في الخفة، الأمر الثّاني أنّه لمّا وُجد النّصب بالكسرة طلب التقابل للجرّ بالخفض بالفتحة .

باب الأفعال

جمع فعل، وهو لغة نفس الحدث، واصطلاحًا: كلّ كلمة دلّت على معنى في نفسها واقترنت بزمان ومضارع (ق٢٣/أ) أي مشابه لاسم الفاعل في حركاته وسكناته، والمراد مطلق الحركة لا شخصها، فيدخل فيه نحو : يقتل بالقياس إلى اسم فاعله، وقيل ما يلي لم وفي نسخة وقبل لم وهي أصحّ، وهو ما دلّ على طلب حدث في زمن الاستقبال[١]، قال في التّسهيل : "والأمر مستقبل أبدًا"[٢] قال المرادي : "لأنّه مطلوب به حصول ما يحصل، او دوام ما حصل"[٣] ، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [٤] .

ما لم يتّصل به ضمير متحرّك دخل في قوله ضمير رفع متحرّك تاء الفاعل مطلقًا، ونون الفاعلات كضربن، قولك أنيت بمعنى أدركت، قال في الصّحاح: "أنى الشيء يَأنى إنىً أي

---

[١] في د ق(٢١/أ) : كتب على الهامش الأيْسر : ذكر في المقاصد ... هذا وإن ... بالكلمة ... هذا راجعه ... .
[٢] ابن مالك، تسهيل الفوائد ، ٤/١ .
[٣] المراديّ ، شرح التّسهيل ، ٧٥/١ .
[٤] الأحزاب ،١/٣٣ .

حان، وأني أيضًا أدرك: قال تعالى:﴿غَيْرَنَٰظِرِينَإِنَىٰهُ﴾[1] أي نضجه وإدراكه"[2] انتهى، "وقد أمال حمزة والكسائي إناه، لأنّه مصدر أنى الطّعام إذا أدرك"، قاله البيضاويّ[3]، بخلاف نون نرجس، قال في المساعد : "نرجس الدّواء إذا جُعل فيه نرجسًا"[4]، انتهى ، قال في المصباح : "ونونه زائدة بالاتّفاق"[5]، بخلاف ياء يرنأ، قال في المساعد: "يرنأ الشّيبَ إذا خضبه باليرنأ وهو الحنّاء ويُقال: اليَرنأ واليُرنّأ بالفتح والضم مهموزتيْن بلا مد، واليُرنّأ بالضمّ ممدودًا، وسألت فاطمة ـ رضي الله عنهاـ النبيّ، صلى الله عليه وسلّم، عن اليرنأ، فقال: ممّن سمعتِ هذه الكلمة؟ فقالت: من خنساء[6]، قال القتبي[7] لا أعرف لهذه الكلمة (ق٢٣/ب) في الأبنيةِ مثلا، وقولهم يرنأ من غريب الأفعال"[8]، انتهى ، وقال في الصّحاح : "اليرنأ مثل الحنّاء"[9]، انتهى وهو يقتضي أنّه غير الحنّاء، وهو أي المضارع المجرّد من النّونيْن أي نون الإناث والتوكيد أو جازم فيجزمه ، قال القرافيّ : "ومن ثمّ علم أنّ الرّافع له تجرّده من النّاصب والجازم".

---

[1] الأحزاب ، ٥٣/٣٣.

[2] الجوهريّ، الصّحاح ، مادّة أنا ، ٢٢٧٣/٢.

[3] البيضاويّ، أنوار التنزيل ، ٢٣٧/٤ .

[4] ابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد ، ١٠/١.

[5] أبو العبّاس الحموي، المصباح المنير على الشرح الكبير ،٢١٩/١.

[6] الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢٩٥/٥.

[7] في ب +ج: القبتي ، والصّحيح القتيبي وهو : أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلانيّ المصريّ القتيبيّ ، شهاب الدّين ، مولده ووفاته في القاهرة، عاش ما بين (٨٥١ ـ ٩٢٣هـ) قرأ على عمر بن قاسم الأنصاريّ والزّين عبد الغنيّ الهاشميّ ، وأخذ القراءات عن الشمس بن الحمصاني ، له : المواهب اللدنيّة في المنح المحمديّة ، لطائف الإشارات في علم القراءات . يُنظر ترجمته في : السخاوي ، الضّوء اللامع ، ١٠٣/٢ ، الغزي ، الكواكب السّائرة ، ١٢٨/١ ، الزركلي ، الأعلام ، ٢٣٢/١.

[8] ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد،١١/١

[9] الجوهريّ، الصّحاح ، مادة يرنأ ، ٨٥/١ .

[النّواصب] [1]

قوله : فالنّواصب عشرة، ظاهره أنّ العشرة ناصبة بنفسها وهذا منه جنوح إلى قول الكوفيّين القائلين بأنّها ناصبة بنفسها[2]، وقول الشّارح ـ رحمه الله ـ على ما هنا ليس المراد منه أنّها ذكرت أكثر من هذا في غير هذا الكتاب، بل المراد أنّ غير المصنّف لا يرى أنّها عشرة بل النّاصب بنفسه عنده أربعة : أن ولن وإذن وكي ، وأمّا لام كي وما بعدها فالنّاصب بعدها أن مضمرة جوازًا بعد لام كي ووجوبًا في البقيّة، والدّليل على أنّ هذا الإضمار جائز بُروز أن في بعض التّراكيب كقوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾[3] فلو وقع بعد اللّام لا امتنع الإضمار ووجب إبراز أن، كقوله تعالى :﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[4] ، وقول الشّارح : والمتفق عليها أربعة فيه نظر، قال المراديّ ـ رحمه الله ـ في كتابه (الجنى الدّاني)" في إذن مذهب الجمهور أنها حرف، وذهب الكوفيّون إلى أنّها اسم وأصلها إذا (ق٢٤/أ) والأصل أن تقول : إذا جئتني أكرمتك[5]، فحذف ما تضاف إليه وعوّض منه التنوين[6]، ثم اختلف القائلون بحرفيّتها، فقال: الأكثرون أنّها بسيطة وذهب الخليل في أحد أقواله إلى أنّها مركّبة من إذ وإن[7]، واختلف القائلون بأنّها بسيطة، فذهب الأكثرون إلى أنّها ناصبة بنفسها،(وذهب الخليل فيما روى عنه أبو عبيدة إلى أنّها ليست ناصبة

---

[1] غير موجود في الأصل والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة.

[2] في ج (ق١٨/أ) : كتب على الهامش الأيمن :وهذا ضمّ ... إلى قول الكوفيّين القائلين بأنّها ناصبة بأنفسها .

[3] الزّمر ، ١٢/٣٩ .

[4] البقرة ، ١٥٠/٢ .

[5] يُنظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب ، ١٦٥٠/٤.

[6] يُنظر :ابن مالك ، شرح التّسهيل ، ٢٠/٤.

[7] المصدر نفسه .

بنفسها) [1]، وأنّ بعدها مقدّرة وإليه[2] ذهب الزّجاج[3] والفارسيّ[4]، والصّحيح أنّها ناصبة بنفسها"[5]، انتهى ، وبمعناه في (المُغنيّ)[6] ، وقال في التّسهيل : "وليست أن مضمرة بعدها، أي بعد إذا، خلافًا للخليل"[7] ،انتهى، أو محلّا كما إذا اتّصل به نون الإناث أو نون التّوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة.

والثالث إذًا : قال في المُغني:" المسألة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها، والصّحيح أنّ نونها تبدل ألفا تشبيهًا لها بتنوين المنصوب، وقيل بوقف بالنّون؛ لأنّها كنون لن وإن، رُويَ عن المازنيّ[8] والمُبرّد[9] وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها

---

[1] في أ:ما بين الهلالين كتب على الهامش الأيمن .

[2] أي رأي الخليل . يُنظر: أبو حيّان ، ارتشاف الضرب ، ١٦٥٠/٤ .

[3] الزّجاّج هو: إبراهيم بن السريّ بن سهل أبو اسحاق الزّجاج، عاش ما بين (٢٤١ـ ٣١١هـ)، عالم بالنحو واللّغة، ولد ومات في ببغداد، كان يخرط الزّجاج ومال إلى النّحو فعلّمه المبرّد وكان المبرّد لا يعلّم بالمجّان، وقد طلبه وزير المعتضد العبّاسي ليُؤدّب ابنه، فأدّبه حتّى صار وزيرًا بدل أبيه، وكان للزّجّاج مناقشات مع ثعلب، من مؤلّفاته : معاني القرآن ، والأمالي ، إعراب القرآن . له ترجمة في : ابن النّديم ، الفهرست ، ٨٤/١ ، ابو البركات الأنصاريّ ، نزهة الألباء ، ١٨٣/١ ، الأعلام ، الزركلي ، ٤٠/١ ـ ٤١ .

[4] الفارسيّ هو : الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ الأصل، عاش ما بين (٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ)، أحد الأئمّة في العربيّة، أقام مدّة عند سيف الدّولة ، من كتبه : التّذكرة في علوم العربيّة ، تعاليق سيبويه ، الشّعر . يُنظر ترجمته في : القفطيّ ، إنباه الرّواة ، ٣٠٨/١ ، ابن خلّكان ، وفيات الأعيان ، ٨٠/٢ ، الزّركليّ ، الأعلام ١٨٠/٢.

[5] المراديّ، الجنى الدّاني ، ٣٦٤/١ .

[6] ابن هشام ، المغني ، ٣٠/١ .

[7] ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ٢٣٠/١ .

[8] المازنيّ هو : أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني، ت (٢٤٩)، أحد أئمة النحو وهو من أهل البصرة، وهو أستاذ المبرد، له : ما تلحن به العامة. ينظر ترجمته في : ابن خلكان، ٢٨٣/١، الحموي، معجم الأدباء، ٧٥٧/٢، الزركلي، الأعلام، ٦٩/٢.

[9] المبرّد هو : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ ، المعروف بالمبرّد ، عاش ما بين (٢١٠ـ٢٨٦هـ) ، إمام العربيّة في بغداد في زمانه، أخذ عن المازنيّ وأبي حاتم السجستانيّ ، وروى عنه إسماعيل الصفّار ونفطويْه ، من مؤلّفاته : المقتضب ، الكامل ، المذكّر والمؤنّث . يُنظر ترجمته في :ابن خلّكان ، وفيات الأعيان ، ٣١٥/٤ / السّيوطيّ ، بغية الوعاة ، ٢٦٩/١ ، الزركلي ، الأعلام ، ١٤٤/٧ .

بالألف وكذا رُسمت في المصاحف، والمازنيّ والمبرّد بالنّون، وعن الفرّاء[1] إن عملت كتبت بالألف وإلّا كتبت بالنّون؛ للفرق بينها وبين إذا وتبعه ابن خروف"[2]، انتهى ، وقال المراديّ : "اختلف النحويون في رسمها على ثلاثة مذاهب :أحدها أنّها تكتب (ق٢٤/ب) بالألف، قيل : وهو الأكثر، وكذلك رُسمت في المُصحف.

والثّاني أنّها تُكتب بالنّون، قيل : وإليه ذهب المبرّد والأكثرون، وعن المبرّد: أشتهي أكوي يد من يكتب إذًا بالألف لأنّها مثل أن ولن ، ولا يدخل التّنوين في الحروف ، والثالث التفصيل فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن عملت كتبت بالنّون"[3]، انتهى ، مع حذف .

وشرط النّصب بإذا أن تكون في صدر الجواب، يُقال : أتيك فتقول: إذًا أكرمَك، ولو قلت أنا إذن، قلتُ: أكرمُك بالرّفع لفوات التصّدر، فأمّا قوله[4] :

[الرّجز]

لا تَتْرُكَنِّـــــي فِيهِمُ شَطِـــيرًا إنَى إذًا أهلَكَ أو أطـــــيرا

"فمؤوّل على حذف خبر إنّ أي إنّي لا أقدر على ذلك، ثم استأنف ما بعده"[5]، كذا في المغني، ولا يضرّ فصله منها بالقسم أو بلا النّافية، قال السّنهوريّ ـ رحمه الله ـ "ومثال الفصل المغتفر،

---

[1] الفرّاء هو : هو يحيى بن زياد أبو زكريّاء المعروف بالفرّاء، عاش ما بين (١٤٤ ـ ٢٠٧هـ)، إمام أهل الكوفيّين في النّحو واللغة والأدب، ولد بالكوفة وانتقل إلى بغداد وعهد إليه المأمون بتربية ابنيه، أخذ عن الكسائيّ وأخذ عنه سلمة ابن عاصم، من مؤلّفاته : المقصور والمدود ، معاني القرآن ، الفاخر في الأمثال . يُنظر ترجمته في: ابن النّديم ، الفهرست ، ٩١/١ ، ياقوت الحموي، معجم الأدباء،٢٨١٨/٦ ، الزّركلي ، الأعلام ،١٤٦/٨ .

[2] ابن هشام ، مغني اللّبيب،٣١/١ .

[3] المراديّ، الجنى الدّاني، ٣٦٦/١ .

[4] الشّاهد : إني إذًا أهلَك، نصب الفعل بعد إذن وهي ليست مصدّرة . ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصّل ، ٢٢٧/٤ـ ٢٨٨ ، ابن عقيل ، المُساعد على تسهيل الفوائد، ٧٦/٣ ، الجوجري، شرح شذور الذّهب،٥٢٠/٢.

[5] ابن هشام ، المغني ، ٣١/١ .

قولك: إذن لا أهينك جوابًا لمن قال : غدا آتي إليك، وقول الشّاعر : **إذن والله نرميهم بحرب**[1]"، انتهى .

وقال في المغني : "ولو قلت إذن يا عبد الله ، قلتُ: أكرمُك بالرّفع للفصل بغير ما ذُكر، وأجاز ابن عصفور[2] الفصل بالظّرف وابن بابشاذ[3] الفصل بالنّداء أو بالدّعاء[4] ، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، والأرجح حينئذٍ عند الكسائيّ النّصب وعند هشام الرّفع، ولو قيل (ق٢٥/أ) لك أحبّك، فتقول : إذن أظنُّك صادقًا، رفعت لأنّه حال"[5] ، وقال المرادي في الجنى الدّاني : " وأجاز ابن عصفور الفصل بالظّرف نحو : إذن غدًا أكرمَك، وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنّداء والدّعاء نحو : إذن يا زيد أحسن إليك، وإذن يغفر الله لك يدخلك الجنة، ولم يسمع شيء من

---

[1] هذا شطر بيت من الوافر لحسّان بن ثابت قاله مفردًا وعجزه: يُشيب الطّفل من قبل المشيب
وقد قاله حسّان مفردًا ، والشّاهد فيه قوله : إذن والله نرميهم ، نصب نرميهم وفصل بينها وبين إذن . ينظر : الأزهري، شرح التصريح ، ٣٦٩/٢ ، العيْنيّ ، المقاصد النّحويّة ، ١٨٩١/٤ ، الغلاييني ، جامع الدروس العربية،١٧٢/٢ . السّنهوري، شرح الآجرّوميّة، ٢٠٧/١.

[2] ابن عصفور هو : أبو الحسن بن عصفور عليّ بن مؤمن بن محمد النّحويّ الاشبيليّ، عاش ما بين (٥٩٧ ـ ٦٦٩هـ)، حامل لواء العربيّة في الأندلس، أخذ عن الدّبّاج والشّلوبين ،وكان أصبر النّاس على المطالعة، قال الصّفديّ ولم يكن عنده ورع ، ومن مؤلّفاته : المقرّب ، الممتع ، المفتاح . يُنظر ترجمته في : صلاح الدّين ، فوات الوفيات،١١٠/٣ ، ابن العماد الحنبليّ، شذرات الذّهب، ٥٧٥/٧ ، الزركلي ، الأعلام ،٢٧/٥ .

[3] ابن بابشاذ هو : هو أبو الحسن طاهر بن أحمد المصريّ الجوهريّ (ت ٤٦٩هـ)، إمام النحو في عصره، كان تاجرًا في الجوهر وتعلّم في العراق، وولي إصلاح ما يصدر من دار الإنشاء في مصر، وتوفي بعد أن سقط من جامع عمرو بن العاص في مصر، من مؤلّفاته : المقدّمة في النّحو ، شرح الجمل للزّجاج ، شرح الأصول لابن السّراج . يُنظر ترجمته في : ابن خلكان ، وفيّات الأعيان ، ٥١٥/٢ ، السّيوطيّ ، حسن المحاضرة ،٥٣٢/١ ، الزركلي ، الأعلام ، ٢٢٠/٣ .

[4] في حديث ابن بابشاذ عن نواصب الفعل المضارع "الحروف الناصبة للفعل للمستقبل" لم يتعرّض لهذا الموضوع . ينظر : ابن بابشاذ، شرح المقدّمة المحسبة ،٢٣٢/١.

[5] ابن هشام ، المغني ، ٣٢/١ .

ذلك، فالصّحيح منعه وبعض العرب يلغي إذن مع استيفاء الشّروط، وهي لغية نادرة، حكاها عيسى وسيبويه، ولا يقبل قول من أنكرها"[1]، انتهى ، مع حذف .

والرّابع كي المصدريّة وهي الدّاخلة عليها لام التّعليل لفظًا نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [2]، قال في المغني :" وعن الأخفش أن كي جارّة دائمًا، وإنّ النّصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة، ويردّه نحو لكيلا تأسوا فإن زعم أن كي مؤكّدة للام كقوله:

ولا للما بهمْ أبدًا دواء [3]

ردّ بأنّ الفصيح المقيس لا يخرج على الشّاذ"[4]، انتهى ، وقال في الجنى الدّاني :"نقل بعضهم في كي ثلاثة مذاهب : أحدهما أنها حرف جر دائما ، قال : وهو مذهب الأخفش ، ثانيها : أنّها ناصبة للفعل دائمًا وهو مذهب الكوفيّين، ثالثها : أن تكون حرف جر تارة وناصبة للفعل تارة، وهو الصّحيح"[5] ، انتهى .

أو تقديرًا نحو كيلا تأسوا في غير القرآن ، الأولى : التّمثيل بقوله (ق٢٥/ب) تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾[6] إذا قُدّرت اللام قبلها، ولا حرف نفي واستقبال، قال في الجنى الدّاني في أقسام لا: "وأمّا النّافية غير العاطفة والجوابيّة، فإنّها تدخل على الأسماء والأفعال، فإذا دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعًا، ونصّ الزّمشخريّ ومعظم المتأخّرين على أنّها تخلصه للاستقبال، وهو ظاهر مذهب سيبويه، وذهب الأخفش والمبرّد وتبعهما ابن مالك إلى أن ذلك غير لازم، بل قد يكون

---

[1] المرادي، الجنى الدّاني ، ٣٦٢/١ .

[2] الحديد ، ٢٣/٥٧ .

[3] هذا عجز بيت من الوافر وصدره: فلا والله لا يُلفى لما بي الشّاهد : "للماء" مجيء اللّام الثانية توكيدًا للأولى الجارّة دون أن يفصل بينهما فاصل. وهو شاذ. ينظر : ابن هشام، أوضح المسالك، ٣٠٨/٣ ، الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني،٤١٢/٣، ابن يعيش ، شرح المفصّل ، ٢٢٨/٤ .

[4] ابن هشام ، المغني ، ٢٤٢/١ .

[5] المرادي، الجنى الداني ، ٢٦٤/١ .

[6] الحشر،٧/٥٩ .

المنفيّ بها للحال، قال ابن مالك: "وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء؛ لإجماعهم على صحّة قام القوم لا يكون زيدًا، بمعنى إلّا زيدًا، ومعلوم أنّ المستثنى مُنشئ للاستثناء، والإنشاء لا بدّ من مقارنة معناه للفظه"[1] والاستقبال ينافيه، وأجمعوا على إيقاعها في موضع يُنافي الاستقبال، نحو: أتظنّ زيدًا كائنًا أم لا تظنّه؟ وما لك لا تقبل؟ وأراك لا تُبالي، وما شأنك لا توافق؟"[2] .

[النّواصب المختلف فيها] [3]

قوله والنّواصب المختلف فيها ستّة، هذا صريح في أن الخلاف ثابت في النّواصب الستّة الباقية، وهو صحيح ويؤيّده ما قال في الجنى الدّاني في الكلام على اللّام، "القسم الثالث : النّاصبة للفعل، فإنّما قال بها الكوفيّون، وأمّا البصريّون فهي عندهم لام جرّ، والنّاصب أن مضمرة بعدها وهو الصّحيح"[4]، "وذكر(ق٢٦/أ) لهذه اللّام النّاصبة للفعل ستة أقسام :

الأول: لام كي ، وفي هذه اللّام مذاهب : مذهبُ أكثر الكوفيّين أنّها ناصبة بنفسها، وقال ثعلب: ناصبة لكن بقيامها مقام أن، وقال البصريّون جارّة والنّاصب مقدّر بعدها وهو أن، وقال ابن كيسان والسّيرافيّ : يجوز أن يكون أن، ويجوز أن يكون كي، ومذهب الجمهور أنّ كي لا تضمر، ويجوز إظهار أن المضمرة بعد هذه اللّام، فتقول: جئت لتكرمني ولأن تكرمني، إلا إذا قرن الفعل بلا النّافية أو الزّائدة فإن إظهار أن في ذلك واجب نحو : ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[5] فإن قلت : إذا ظهر بعدها أن أو كي، فماذا تقول الكوفيّون، قلت: يقولون إنّ كلا منهما مؤكّد للام النّاصبة، هكذا نقل عنهم"[6].

---

[1] ابن مالك ، شرح التّسهيل،١٨/١.

[2] المرادي، الجنى الدّاني ، ٢٩٦/١. ٢٩٧ .

[3] غير موجود في الأصل والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة

[4] المرادي ، الجنى الدّاني ، ١١٥/١.

[5] الحديد ، ٢٩/٥٧ .

[6] المرادي ، الجنى الدّاني ، ١١٥/١ . ١١٦ .

الثّاني: لام الجحود، والخلاف فيها كالخلاف في لام كي، ففيها المذاهب الثّلاثة، انتهى ملخّصًا"[1] . وأضيفت اللّام إلى كي لأنّها أي اللّام تخلفها أي كي وهي الزّائدة، وفي نسخة وهي الواقعة.

والثّالثة : حتى الجارّة المفيدة للغاية، حتى له عند البصريّين ثلاثة أقسام : يكون حرف جرّ وحرف عطف وحرف ابتداء، وزاد الكوفيّون قسمًا رابعًا : وهو أن يكون حرف نصب ينصب المضارع .

الأوّل: حتى الجارّة ومعناها انتهاء الغاية، ومذهب البصريّين أنها جارّة بنفسها، وقال الفرّاء تخفض لنيابتها عن(ق٢٦/ب) إلى، وربّما أظهروا إلى بعدها، قالوا: جاء الخبر حتى إلينا، جمعوا بينهما على تقدير إلغاء أحدهما ومجرورها، إما اسم صريح نحو حتى حين ، أو مصدر مؤوّل من أن والفعل المضارع ،﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[2]، لأنّ التّقدير حتى أن يقول، هذا مذهب البصريّين[3]، كذا قال في الجنى الدّاني.

ثمّ قال فيه بعد هذا، "القسم الرّابع : حتى النّاصبة للفعل المضارع، وهذا القسم أثبته الكوفيّون، فإن حتى عندهم تنصب الفعل المضارع بنفسها، وأجازوا إظهار أن بعدها توكيدًا، ومذهب البصريّين أنها هي الجارّة والنّاصب أن مضمرة بعدها"[4]، انتهى .

وقال في المغني: "وإنّما قلنا إنّ النّصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفس حتّى كما يقول الكوفيّون؛ لأنّ حتى قد ثبت أنّها تخفض الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال،

---

[1] ينظر : المرادي، الجنى الداني، ١١٨

[2] البقرة، ٢/٢١٤.

[3] ينظر : المرادي، الجنى الداني ، ١/٥٤٢. ٥٤٣.

[4] المصدر نفسه .

وكذا العكس."[1]، انتهى .

أو التّعليل إن كان بعدها معلولًا لما قبلها، قال المراديّ: "وعلامة كونها للغاية أن يُحسن في موضعها إلى أن، وعلامة كونها للتّعليل أن يُحسن في موضعها كي"[2].

والرّابعة والخامسة الجواب بالفاء المفيدة للسّببيّة والواو المفيدة للمعيّة: واحترز بتقييد الفاء بالسّببيّة والواو بالمعيّة من الفاء والواو العاطفتين على صريح الفعل إذا لم يشعر بسببيّة ولا معيّة، ومن الاستئنافيّتين (ق٢٧/أ) فالفاء العاطفة على صريح الفعل نحو: لا يؤذن لهم فيعتذرون، فإنّها عطفت يعتذرون على لفظ يؤذن لهم، فهو شريك له في رفعه، وفي النّفي الدّاخل عليه وكأنّه قيل: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ، والفاء الاستئنافيّة نحو قوله :

ألم تسألِ الرّبع القَواء فينطقُ[3]

أي فهو ينطق، فالفاء للاستئناف لا للعطف ولا للسببيّة، والرّبع المنزل، والقواء بفتح القاف ومدّه أكثر من قصرة الخالي الذي لا أنيس به ، وتقول مع الواو : لا تأكلِ السمك وتشربُ اللّبن، بالرّفع على الاستئناف إذا نهيته عن الأوّل فقط وأبحت له الثّاني، وكأنّك قلت : لا تأكلِ السّمك ولك شربَ اللّبن ، فإن قدرت النّهي عن الجمع بينهما نصبت على إرادة المعيّة، وكأنّك قلت لا تأكل السّمك مع شربك اللّبن، وإن قدرت النّهي عن كلّ منهما على حدته جزمت على العطف وكأنّك قلت : لا تأكلِ السّمك ولا تشربِ اللّبن ، وقال في الجنى الدّاني :" وقد ذكر للفاء أقسام ترجع عند التّحقيق إلى الأقسام الثّلاثة المتقدّمة، أحدها النّاصبة للفعل في جواب الأمر

---

[1] ابن هشام ، مغني اللّبيب،١٦٩/١.

[2] المراديّ، الجنى الدّاني ، ٥٥٤/١ .

[3] هذا شطر بيت من الطويل، وعجزه: وهل يخبرنّك اليوم بيداء سملق؟

الشّاهد : "فينطق" حيث بقي الفعل المضارع مرفوعًا بعد الفاء ، وهي استئنافيّة وليست سببيّة .

جميل بثينة ، الدّيوان ، ٣٣ ،سيبويه ، الكتاب ، ٣٧/٣،ابن هشام، شرح شذور الذّهب،٣٨٨/١، ابن يعيش ، شرح المفصّل ، ٢٥٦/٤ ،

والنّهي، والدّعاء والاستفهام، والتّخصيص والعرض، والتّمني والنّفي، والتّرجّي، فهذه تسعة أجوبة وليس للتّرجّي عند البصريّين جوابٌ منصوب، وتأوّلوا قراءة حفص:﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[1] على أن لعلّ (ق٢٧/ب) أشربت معنى ليت، ومذهب بعض الكوفيّين أنّ الفاء في هذه الأجوبة هي النّاصبة للفعل بنفسها، وذهب بعضهم إلى أن انتصابه بالمخالفة؛ لأنّه لمّا لم يصح عطفه على الأوّل لمخالفته له في المعنى نُصب، ومذهب البصريّين أن هذه الفاء فاء عاطفة والفعل منصوب بأن مضمرة بعد الفاء، والفاء في ذلك عاطفة مصدرًا مقدّرًا على مصدرٍ متوهّم، فإذا قلت أكرمني فأحسن إليك، فالتّقدير ليكن منك إكرام فإحسان منّي"[2]، انتهى .

وقال في الجنى الدّاني: الواو حرف يكون عاملًا وغير عامل، فالعامل قسمان جارّ وناصب، فالجار واو القسم وواو رُبّ، والنّاصب واو مع، تنصب المفعول معه عند قوم، والواو التي ينتصب المضارع بعدها هي النّاصبة له عند الكوفيّين، ثم قال : وأمّا الواو التي ينتصب المضارع بعدها فيكون في موضعين:

الأوّل : في الأجوبة الثّمانية التي تقدّم ذكرها في الفاء النّاصبة كقول الشّاعر:

لا تنهَ عن خلقٍ وتأتيَ مِثلَه[3]

---

[1] غافر،٤٠/٣٦.٣٧.

[2] المرادي، الجنى الدّاني،١/٧٤.٧٥ .

[3] هذا شطر بيت من الكامل قيل إنه للمتوكل الليثي، وعجزه :عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ
الشّاهد : "وتأتي" ، حيث نُصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الواو بمعنى مع، جاءت الواو دالّة على المعيّة وقبلها نهي، ولا يجوز أن نسمّي ما بعدها مفعولا معه لأنّها فعل وليست اسم .
أبو الأسد الدؤلي، الدّيوان ،٤٠٤ ،ابن الصّائغ، اللّمحة ، ٢/٧٣٧ ،ابن يعيش ، المفصّل ، ٤/٢٦٣ ، ابن هشام ، شرح شذور الذّهب ، ١/٣١١ . الجوجري، شرح شذور الذهب، ٢/٥٣٧، الأصفهاني، أبي الفرج، الأغاني، تحقيق: سمير جابر، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٢/١٨٨.

والثّاني: أن تعطف بها الفعل على المصدر كقول القائلة :

لَلُبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني[1]

ذهب بعض الكوفيّين إلى أنّ الواو في ذلك هي النّاصبة للفعل بنفسها، وذهب بعضهم إلى أنّ الفعل منصوب بالمخالفة، والصّحيح أنّ الواو في ذلك عاطفة والفعل منصوب بأن مضمرة بعد (ق٢٨/أ) الواو إلا أنّها في الأوّل عاطفة مصدرًا مقدّرًا على مصدرٍ متوهّم، وفي الثّاني عاطفة مصدرًا صريحًا ، وإضمار إن بعدها في الأوّل واجب، وفي الثّاني جائز"[2]، انتهى ، وبمعناه في المغني، نحو أقبل فأحسن إليك أو وأحسن إليك، فالإحسان الواقع بعد الفاء مُسبّب عن الإقبال وبعد الواو واقع مع الإقبال مقارن له ، وهكذا في كلّ مثال .

وبعد العرض نحو ألا تنزل عندنا فتصيب علمًا أو وتصيب ، وبعد التخصيص ، والعرض والتّحضيض كلّ منهما طلب، لكن العرض طلبٌ بلين ورفق، والتحضيض طلب بحث وإزعاج، وبعد النّفي المحض واحترز بتقييد النّفي المحض من النّفي التّالي تقريرًا نحو: لم تأتني فأحسنُ إليك بالرّفع، إذا لم ترد الاستفهام الحقيقيّ، وإنّما أردتّ أن تحمل مخاطبك على الإقرار والاعتراف بإتيانه إليك وإحسانك إليه، ومعنى قولنا الهمزة للتّقرير أنّك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بأمر قد كان، تقول: أضربْت زيدًا؟ ولا يكونُ غرضك أن يُعلمك أمرًا لم تكن تعلمه، ولكن أردت أن تُقرّره، أي تحمله على أن يقرّ بفعل قد فعله، فثبت بهذا أن الاستفهام التّقريريّ يتضمّن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه، ومن النّفي (ق٢٨/ب) المتلوّ بنفي آخر نحو: ما تزال تأتينا فتحدّثنا، ومن النّفي المنتقض بإلا نحو : ما تأتينا إلّا وتحدّثنا فلان ، معناهما الإثبات،

---

[1] هذا شطر بيت من الوافر، وعجزه :أحبُّ أليّ من لُبسِ الشُّفوفِ

الشّاهد : "وتقرَّ" نُصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد واو العطف. والبيت هو لميسون بنت بحدل الكلبيّة . البغدادي، خزانة الأدب، ٥٠٣/٨ ، ابن يعيش ، شرح المفصل،٢٣٧/٤ ، ابن هشام ، شرح شذور الذّهب،٣٨١/١ ، ابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد،١٠٢/٣ .

[2] المرادي، الجنى الدّاني، ١٥٣/١ وما بعدها .

فلذلك وجب الرّفع بعدهما، نحو لا يقضي على زيدٍ فيموت، ومعنى لا يقضي، لا يحكم على زيد بالموت فيموت، والمراد نفيهما معًا على أن يكون القضاء سببًا للموت، فإذا انتفى السّبب انتفى المُسبّب، ويعبّرُ عن هذا بكيف، أي لا يقضي على زيد فكيف يموت؟ ولو قال والفاء والواو في الجواب لكان أوضح؛ لأنّ الجواب منصوب لا ناصب ، يعني كلامه في النّواصب والجواب منصوب لا ناصب، ولو قال: والفاء والواو في الجواب لكان صحيحًا ماشيًا على مذهب الكوفيّين القائلين بأنّ الفاء والواو ناصبة كغيرها من النّواصب المذكورة.

والسّادس : أو، قال في الجنى الدّاني: "وزاد بعض الكوفيّين لأو قسمًا آخر وهو أو النّاصبة للفعل المضارع في قول الشّاعر[1]:

[الطّويل]

فقلتُ له لا تبكِ عيْنُك إنّما نُحاول مُلكًا أو نموتُ فَنُعذَرا

مذهب الكسائيّ أنّ أو هذه ناصبة للفعل بنفسها، وذهب قوم من الكوفيّين منهم الفرّاء إلى أنه انتصب بالخلاف، ومذهب البصريّين أن أو هذه هي العاطفة والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وهو الصّحيح"[2]، انتهى.

وقال السّنهوري ـ رحمه الله ـ في الكبير عند قوله: (ق٢٩/أ) فالنّواصب عشرة إلى آخره ، "التّحقيق أنّ نواصب المضارع أربعة وهي: أن ولن وإذا وكي، وجعلُ المصنّف النّواصب عشرة بناء على قول ضعيف في البعض، وعلى التجوّز في الباقي، وذلك أنّ لام كي ولا الجحود وحتى

---

[1] الشّاهد : "تموتَ" النّصب بعد أو . امرؤ القيس ، الدّيوان،٩٦ ، سيبويه ، الكتاب ،٤٧/٣ ، المبرّد، المقتضب، ٢٩.٢٨/٢ ، ابن يعيش، شرح المفصّل،٢٣٥/٤ .

[2] المرادي، الجنى الدّاني،٢٣١ .٢٣٢ .

نواصب عند الكوفيّين، لكنّه مذهب ضعيف، والفاء والواو وأو ليست بنواصب، ولكن سمّيت نواصب لإضمار النَاصب"[1]، انتهى.

وظاهر قوله والفاء والواو وأو ليست نواصب إلى آخره، أنه لم يقل أحدٌ من النّحْويّين بأنّ هذه الثّلاثة ناصبة بأنفسها، وليس كما قال.

لما سمعته فيما تقدّم وتلخّص من هذا كلّه، أنّ المتّفق عليه من النّواصب العشرة حرفان : أن ولن، والبقيّة فيها خلاف والله الموفقّ.

التي بمعنى إلّا نحو: لأقتُلنّ الكافر أو يُسلم ، أو التي بمعنى إلى، والفرقُ بينهما أنّ التي بمعنى إلى ما قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا، والتي بمعنى إلّا، ينقضي دفعة، وأو هذه عاطفة مصدرًا مؤوّلًا على مصدرٍ مقدّر، التّقدير ليكوننّ قتل منّي للكافر او إسلامٌ منه، وكذلك ما أشبهه.

قوله وهي اللّام : المُراد باللّام لامُ كي ولامُ الجحود .

[الجوازم][2]

فلم حرف يجزم المضارع وينفي معناه ويقلبه إلى المضيّ، وقد جاءت لنفي المستقبل في قوله ، صلّى الله عليه وسلّم ، "لو أنّ أحدهم (ق٢٩/ب) إذا أراد أن يأتي أهله، قال: اللّهم جنّبنا الشّيطان وجنّب الشّيطان ما رزقتنا، فإنّه إن يُقدّر بينهما ولد لم يضرّه الشّيطان أبدًا" ، أخرجه البخاريّ ومسلم[3]، كذا في شرح الجمل لابن أبي الفتح الحنبليّ.

والثّاني لمّا المرادفة لِلَم : إنّما قيّد بالمرادفة لِلَم؛ لأنّها قد تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسميّة نحو قوله تعالى:﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾ ﴾[4]، وعلى الماضي لفظًا لا

---

[1] السّنهوري، شرح الآجرّوميّة ،٢٠١.

[2] غير موجود في الأصل، والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة .

[3] البخاريّ، الصّحيح، حديث رقم (٦٣٨٨) ، ٨٢/٨ ، مسلم ، الصّحيح ، حديث رقم (١١٦) ،١٠٨٥/٢ .

[4] الطّارق ،٤/٨٦ .

معنى نحو: أنشدك الله لمّا فعلت ، أي ما أسألك إلّا فعلك، وقد يكون بغير ذلك، ولمّا المرادفة لِلم تفارقها في خمسة أمور:

الأوّل : أن لا تقترن بأداة شرط، لا يقال: إن لمّا تقم، بخلاف لم .

الثّاني : أنّ منفيّها مستمرّ النّفي إلى الحال، بخلاف لم، فلذلك جاز : لم يكن ثمّ كان .

الثّالث : أن منفيّ لمّا لا يكون إلّا قريبًا من الحال، ولا يشترط ذلك في منفيّ لم.

الرّابع : أنّ منفيّ لمّا متوقّع كقوله تعالى:﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[1] أي وسيذوقونه بخلاف منفيّ لم .

الخامس : أنّ منفيّ لمّا جائز الحذف لدليل، كقولك: قاربت المدينة ولمّا، أي ولمّا أدخلها.

وتشاركها في الحرفيّة والاختصاص بالمضارع والنّفي والجزم والقلب للمضيّ، وجواز دخول همزة الاستفهام عليها، قال في الجنى الدّاني :"اختلف في لمّا، فقيل مركّبة، (ق٣٠/أ) من لم وما، وهو مذهب الجمهور وقيل بسيطة"[2] .

والرّابع: ألمّا(وهي)[3] أختها[4]، وأمّا ألم وألمّا، فراجعان إلى لم ولمّا، غايةُ ما في الباب أنّ الآخرتين هما الأولتان مزيدًا عليهما همزة الاستفهام، وهي كلمة أخرى لا دخل لها في العمل، إنّما لها دخل في المعنى، قاله السّنهوريّ في الصّغير.

[أدوات تجزم فعلين[5]]

(فإن حرف شرط وجزم)

---

[1] ص ،٨/٣٨.

[2] المراديّ، الجنى الدّاني ،٥٩٣/١.

[3] ما بين هلالين سقطت من المتن

[4] ربما نسي المؤلف أن يكتب الثالث، وهي ألم، ولكنه دمج بينهما في الشرح.

[5] غير موجود في الأصل والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة.

فائدة: يشترط في الشّرط ستّة أمور:

أحدها: أن يكون فعلًا غير ماضٍ المعنى، فلا يجوز: إن قام زيد أمس قمت.

الثّاني: أن لا يكون طلبًا، فلا يجوز: إن قم وإن لا تقم.

الثّالث: أن لا يكون جامدًا، فلا يجوز: إن عسى .

الرّابع: أن لا يكون مقرونًا بحرف تنفيس، فلا يجوز: إن سوف تقم.

الخامس: أن لا يكون مقرونًا بقد، فلا يجوز: إن قد قام، وإن قد يقم.

السّادس: أن لا يكون مقرونًا بحرف نفي غير لم ولا، فلا يجوز: إن لمّا تقم ولا إن لن تقوم. والله أعلم.

فمهما اسم شرط على الأصح.

والخامس إذما، نحو قوله:

[الطّويل]

وإنّكَ [إذْ ما تأتِ ما أنتَ آمرٌ به تلفَ مَنْ إيّاه تأمرُ آتيا][1]

الكاف اسم إنّ، والجملة بعدها خبرها، قوله: ما تأتِ، من الإتيان وكذلك قوله: آتيا من الإتيان، ووقع في بعض النّسخ آبيا من الإباء وهو الامتناع، وهذا غير صحيح؛ لأنّه ينعكس المعنى، فإذا قُرئ آبيا من الإباء ينبغي أن يُقرأ قوله: ما تأب بالباء الموحّدة من الإباء أيضًا؛ ليستقيم المعنى، لأنّك إذا أبيت أمرًا يعنى امتنعت منه، ثمّ أمرت غيرك به، فإنّه لا يمتثل بل **(ق ٣٠/ب)** يأباه كما

[1] غير موجود في الأصل، والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة، والشاهد: إذما ما تأت تلف، جزمت إذما فعلين، ، ينظر: ابن الصّائغ، اللّمحة، ٨٧٩/٢، العيني، المقاصد النحوية، ١٩١٤/٤، الغلاييني، جامع الدروس، ١٨٦/٢.

أبيته، فالحاصل أنّه يجب أن يكون في الموضعين مادّة الإتيان، أو مادّة الإباء، وقد أنشد أبو حيّان في شرحه على هذا الوجه :

[الطّويل]

وإنك إذما تأبَ ما أنت آمرٌ به لا تجدْ مَنْ أنتَ تأمُرُ فاعِلًا

ما أنت آمرٌ به: ما: في محل النّصب على أنّه مفعول تأت، وهي موصولة، وأنت مبتدأ، آمر به خبر، والجملة صلة الموصول.

قوله: تلف من ألفى إذا وُجد. قاله العينيّ، رحمه الله، في الكبرى[1].

من إياه تأمر آتيا، من مفعول تلف وإيّاه مفعول لقوله تأمر، وجملة تأمر صلة من، وآتيا حال من مَنْ[2].

والسّابع متى، نحو قوله: متى[3] ، وهو ظرف زمان، ومعناه الشّرط، والعامل فيه أضع[4].

والحادي عشر حيثما، نحو قوله: حيثما تستقم يُقدّر الله لك نجاحًا، أي فوزًا ونجاة، في غابر الأزمان، أي في باقي الأزمان، من غير إذا بقي وغير مضي، وهو من الأضداد.

---

[1] يُنظر : العيني ، المقاصد النّحوية ، ١٩١٤/٤ .

[2] في د (ق٢٨/أ) : كتب على الهامش الأيمن : قوله وآتيا حالًا من مَن، أعربه الشيخ أبو بكر مفعولًا ثانيًا، فأنت على علم إن وُجد أو كان بمعنى أصاب يتعدّى إلى مفعول ... وجد ضالّته إذا أصابها، وإذا كان بمعنى= تيقّن تعدّى إلى مفعولين ... وإن وُجد بلا ... ... وكون تلف بمعنى تجد ... بمعنى ... أظهر فما ... ...، انتهى النص من النسخة د. وهذه الفراغات هي كلمات غير واضحة . .

[3] أضع العمامة تعرفوني.

[4] الكاتب لم يُشر إلى السادس ، والثامن والتاسع والعاشر ، وهي على التوالي :(أي ، أيان ، أين ، وأنى) .

ويوجد في بعض النّسخ ، وإذا، قال في المغني: "ولا تعمل إذا الجزم إلّا في ضرورة"[1]، وقال في الجنى الدّاني :" ومع تضمنّها معنى الشّرط لم يجزم بها إلّا في الشّعر، قال الشّاعر[2]:

[الكامل]

وإذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فارْجُ الغِنَى وإلى الذي يُعْطِي الرَّغائبَ فارغبِ

وإنما لم يجزم بها لمخالفتها إن الشّرطيّة، وذلك لأنّ إذا لمّا لم يتيقّن وجوده أو رجّح بخلاف إن، فإنّها للمشكوك فيه، وقد تدخل للمتيقّن وجوده إذا أبهم زمانه كقوله تعالى :﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ (ق ٣١/أ) ٱلْخَٰلِدُونَ﴾[3] .

وقد تدخل على المستحيل، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴿٨١﴾﴾[4] وأجاز الكوفيّون الجزم بإذا مطلقًا"[5]. انتهى.

وقال في المساعد: " وكلام المصنّف يقتضي أنّ الجزم بها قليل، لا مخصوص بالشّعر، والمشهورون من النّحاة على خلاف ذلك، قال سيبويه: جازوا بها في الشّعر مضطرّين، شبّهوها بأن، حيث رأوها لما يستقبل، وأنّه لا بدّ لها من جواب"[6]. انتهى .

---

[1] ابن هشام ، مغني اللّبيب، ١٢٧/١ .

[2] النمر بن تولب ، الديوان، ٤٨،

[3] الأنبياء، ٣٤/٢١ .

[4] الزخرف ، ٨١/٤٣

[5] المرادي، الجنى الداني ، ٣٦٨.٣٦٧/١.

[6] سيبويه، الكتاب، ٦١/٣، ابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد ، ١٥٥/٣.

وإذا تصبك خصاصة فتحمّل ، صدره استغنِ ما أغناك ربّك بالغنى[1].

باب الفاعل:

قال القرافي: قدّم من الأبواب السّبعة، باب الفاعل ونائبه على المبتدأ؛ لأمرين: أحدهما: أنّ عامله لفظيّ، والثّاني: أنّ الرّفع فيه للفرق بينه وبين المفعول.

"ورسمه ببعض خواصّه"، الحد إمّا حقيقيّ، وإمّا رسميّ، وإمّا لفظيّ، فالحدّ الحقيقيّ ما أنبأ عن ذاتيّات المحدود، كقولنا: الإنسان حيوانٌ ناطق، والرّسميّ ما أنبأ عن الشّيء بلازم له، كقولنا: الخمر مائع يقذف بالزّبد، واللّفظيّ ما أنبأ بلفظ أظهر مرادف، كقولنا: الغضنفر الأسد، والبُرّ القمح، والعسجد الذّهب، وما أشبه ذلك.

"تقريبًا على المبتدِئ، فقال: الفاعل إلى آخره"، الفاعل لغة: من أوجد الفعل.

واصطلاحا: كلّ اسم ذكرته بعد فعل تام، وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، كقام زيد، سواء كان ذلك الاسم صريحًا كما مثّلنا، أو مؤوّلًا، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[2] أي إنزالنا، وسواء كان ذلك المُسند إلى الاسم فعلًا كما مثّلنا، أو مؤوّلًا بالفعل (ق٣١/ب) نحو قولك: أتى زيدٌ منيرًا وجهه، فأتى فعل ماضٍ، وزيد فاعل، ومنيرًا حال من زيد، ووجهه فاعل منيرًا، وصحّ رفعه به؛ لأنّه مؤوّل بأنار ومعتمد على صاحب الحال.

---

[1] المقصود هنا بيت الشعر صدره وعجزه وهو :

[الكامل]

واسْتَغْنِ ما أَغْنَاكَ رَبُّكَ بالغِنَى وإذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ

الشّاهد : "وإذا تصبْك " حيث جُزم بإذا وقد قلّ الجزم بها في الشّعر، وهذا خاص بالشعر.

ينظر:ابن الصّائغ، اللّمحة، ٨٨٠/٢، ابن مالك، شرح التسهيل، ٨٢/٤ ، ابن الحاجب، الأمالي، ١٨٥/١ ، الضّبي، المفضليّات، ٣٨٥/١ ، الأصمعي، الأصمعيّات، ١/ ٢٣٠.

[2] العنكبوت، ٥١/٢٩ .

قوله: "الاسم يشمل الصّريح"، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمۡ﴾[1] ونحو ذلك، والمؤوّل نحو: يعجبني أن تقوم، وقوله: "المرفوع"، حشو في كلامه كما علمت؛ لأنّه لا يخرج به شيء، وقوله: "المذكور قبله فعله": يُخرج المبتدأ لأنّه ليس مذكورًا قبله فعله، ويُخرج المفعول؛ لأنّ الفعل الذي قبله ليس فعله، فإنْ قلت: يجوز على هذا التّعريف أن يسمّى اسم كان فاعلا لصدق التّعريف عليه، قلت : الضّمير في فعله كما أخرج المفعول، أخرج اسم كان؛ لأنّ الكون ليس فعلًا لاسم كان وكذلك أخواتها عند التأمّل. قاله القرافي ، رحمه الله ، وهو تعريفٌ حسن لو لم يأخذ فيه الحكم.

"فالظّاهر يرفعه الماضي والمضارع"، اعلم أنّ الأفعال ثلاثة: ماضٍ ومضارع وأمر، فالماضي يرفع الظّاهر والمضمر، والأمر مختص بالمضمر، والمضارع المبدوء بالياء كالماضي، والمبدوء بالهمزة والنّون والتّاء كالأمر.

"والفاعل المضمر"، قال القرافي: "وأمّا المضمر من حيث هو ضمير فهو على قسميْن : متّصل ومنفصل، فأمّا المنفصل فهو ما جاز الابتداء به، وأن يقع بعد إلّا، والمتّصل ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد إلّا، وهو على قسميْن: بارز وهو ما له صورة في اللّفظ، ومستتر وهو ما لا صورة له في اللّفظ، والمنفصل قسمان: مرفوع ومنصوب (ق٣٢/أ) والمتّصل ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومجرور، هذا تقسيم المضمر، وأمّا أنواعه فستّون منها أربعة وعشرون مرفوعة، وأربعة وعشرون منصوبة، واثنا عشر مجرورة، وكلّ من المرفوعة والمنصوبة قسمان: متّصل ومنفصل، فالمرفوع المتّصل اثنا عشر، ولا يقع إلّا فاعلًا أو نائبه، وهو على قسمين : بارز ومستتر".

انتهى.

---

[1] المائدة ، ١٢/٥.

"وهو ما كُنّيَ به عن الظّاهر اختصارًا"، قال في اللّب: والأصل فيه، أي في المضمر الاختصار؛ لأنّه كناية، أي عن المظهر، قال السيّد عبد الله: وذلك لأنّ أصل قولك: زيدٌ ذهب، زيدٌ ذهب زيد؛ لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل بعده، فللاحتراز من التّكرار، جعل الضّمير كناية عن المظهر، فيجب أن يكون أخصر[1]". انتهى.

"قسمان: متصل"، سواء كان هذا المتّصل مستترًا أو بارزًا، وسيأتي صريحًا في كلام الشّارح في آخر هذا الباب وآخر الذي يليه، ما يقتضي أنّ الضّمير المستتر من قسم المتّصل، فتنبّه له. "أو لجمع المؤنّثات الغائبات"، وفي نسخة أو لجمع الإناث الغائبات.

"فالمتّصل هو الذي لا يبتدأ به"، قال الرّضيّ: "والمتصل ما يتّصل بعامله الذي قبله، ويكون كالتّتمة لذلك العامل وكبعض حروفه، فالضمائر المستترة في نحو زيد ضرب ويضرب، وهند تضرب وضربت، واضربْ أمرًا، وأضرب ونضربُ وتضربُ في خطاب المذكّر وفي الصّفات نحو: زيدٌ ضاربٌ، والزّيدان (ق٣٢/ب) ضاربان، إلى آخر تصاريفها كلّها متّصلة كما يجيء تحقيقًا"[2].انتهى .

"فنا ضمير المتكلّم مع غيره"، قال المراديّ في شرح التّسهيل :"ولفظ نا هو الضمير، وتسامح ابن بابشاذ في قوله: إن نون فعلنا اسم"[3] انتهى.

"وإن انفتح ما قبلها فهي مفعوله"، وكذلك إذا سكن ما قبلها وهو ألف فإنها تكون مفعوله، نحو: زيدٌ وعمرو أكرمانا.

---

[1] في ج (ق٢٤/أ) وفي د (ق٢٩/ب) : أخصر منه .

[2] الرّضي، شرح الكافية،٤٠٨/٢.

[3] المراديّ، شرح التّسهيل، ١٤٢

قوله: "وما ذكرناه، من أنّ التاء في الجميع هي الفاعل إلى آخره"، قال في التّسهيل: "وتوصل، أي التّاء مضمومة بميم وألف للمخاطبيْن والمخاطبتيْن، وبميم مضمومة ممدودة للمخاطبين وبنون مشدّدة للمخاطبات، وتسكين ميم الجمع إن لم يلِها ضمير متّصل أعرف"[1] .من ضربتمو[2] ومن ضربْتم بضمّ الميم ووصلها بواو وضمّها مختلسة، ولقلة الاختلاس لم يتعرّض له المصنّف وهو أقيس من الإسكان والوصل بواو وهو الأصل، ألا ترى لزوم الإشباع في ضربتما فكان القياس لزوم الإشباع، ولذلك رجع إليه إذا اتّصل بهذه الميم ضميرُ نصبٍ متّصل كما قال تعالى :﴿فَقَدۡرَأَيۡتُمُوهُ﴾[3]؛ لأن الإضمار يرُدّ الأشياء إلى أصلها غالبًا، والتّاء والألف في ضربتما هو الضّمير والميم فيه، وفي ضربتم زائدة؛ لتقوية الضّمير كما عملوا في ذا، فقالوا: هذا.

قال الصفّليّ :"وقد تحذف الواو من ضربتمو وإن كانت جزءًا من الضّمير، تشبيهًا بما ليس (ق٣٣/أ) بجزء كالصّلة من فيه وعليه". قاله أبو حيّان في شرح التّسهيل[4]، وبمعناه في المراديّ[5].

"على التثنية والجمع"، وفي نسخة على التّذكير والتأنيث والجمع، "ولا تقع هذه التّاء إلّا فاعلة أو نائبة عن الفاعل كما سيأتي في الباب الذي يليه والله أعلم .

قوله: "وضرب وضربت"، قال القرافي ، رحمه الله: "وإنّما فصل بالمستتر بين البارز رعيًا لتناسب الغيبة والحضور". انتهى .

---

[1] ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٢٣/١.

[2] في أ: جاءت هكذا وكذلك في د، وفي ب: لم يكتبها بل أشار بقوله بقوله: ووصلها بواو ، أما في ج: ضربتموا.

[3] آل عمران ، ١٤٣/٣.

[4] أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٣٦/٢

[5] المرادي، شرح التسهيل،١٤٢

"ففي ضرب[1] ضمير مستتر جوازًا تقديره هو"، قال السيّد عبد الله[2] في شرح اللّب: "واعلم أنّه لا يستتر من الضمائر إلّا المرفوع؛ لأنّه فاعل، والفاعل ولا سيّما إذا كان ضميرًا مستترًا كالجزء من الفعل، فجوّز في الضمائر التي وضعها الاختصار للتّخفيف غاية، التّخفيف باستتار الفاعل بخلاف المنصوب والمجرور، فإنّهما فضلة يتم الكلام بدونهما، وليس المراد من قولهم إنّ الفاعل في زيد ضرب هو، هو أنّ المقدّر ذلك المصرّح به؛ لأنّه لا بُدّ أن يكون ضمير المفرد أقلّ من ضمير المثنّى، مع أنّ لفظة هو، أكثر من ألف الضّمير في ضربا، وأيضًا لو كان المنويّ هو المصرّح به، لزم ألّا يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع أنّ ذلك[3] نحو ضرب إلّا هو. وإنّما قالوا ذلك تجوّزًا منهم؛ لضيق العبارة عليهم" انتهى. وهو ملخّص كلام الرّضي[4].

"هذا كلّه حكم ضمير الفاعل المتّصل"، وفي نسخة هذا كلّه حكم الفاعل المضمر المتّصل.

باب المفعول الذي لم يسمّ فاعله

قال القرافي:" ولمّا (ق٣٣/ب) شارك باب المفعول الذي لم يسمّ فاعله باب الفاعل في غالب أفعاله ناسب أن يُذكر عقبه".

---

[1] في ج (ق٢٤/ب) : فعلى ضرب .

[2] السّيد عبد الله: هو عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني، عاش ما بين (٧٠٦- ٧٧٦هـ)، عالم بالعربية وأصول الفقه ، وكان بارعًا فيهما، ولي التدريس بحلب، وولي مشيخة بعض الخوانق، ومن مؤلفاته: شرح الشّافية، شرح لبّ اللّباب. ينظر ترجمته في :العسقلاني، الدرر الكامنة، ٣٠/٧، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ٤١٨/٨ ، الزركلي، الأعلام، ١٢٦/٤-١٢٧ .

[3] في أ : كتب على الهامش الأيمن: لعله جائز .

[4] ينظر : الرّضي ،شرح الكافية ، ١٣٩/٢.

قوله: "الذي لم يُذكر معه فاعله"، أي فاعل فعله؛ فحذف المضاف للعلم به، إذ ذكر الفاعل والمفعول يستلزم الفعل، وفي هذا التّعريف مسامحة أيضًا باعتبار أخذ الحكم فيه، وعرّفه بعضهم بأن قال: هو الاسم الذي حُذف فاعله، وأُقيم هو مقامه، وفيه من التّقدير ما في تعريف المؤلّف، ولا يُمكن بنا هذا الباب إلّا من صيغتي الماضي والمضارع خاصة. قاله القرافي.

باب المبتدأ والخبر

ولشدّة احتياج كلّ منهما إلى الآخر عدّهما غالب أهل الفنّ بابًا واحدًا، وإن اختلف تعريفهما، وحسن إيلاء هذا الباب لما قبله وجود الإسناد الحاصل نظيره في باب الفاعل، ورجّح تقدّمه على ما بعده، كونُ ما بعده إما ناسخ أو تابع، وكلاهما يستدعي سبقَ منسوخ ومتبوع، قاله القرافيّ، رحمه الله.

"المرفوع"، قال القرافي: ولفظة المرفوع مستدركة لفظًا أو تقديرًا غير الزائدة، نحو: بحسبك درهم و﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[1] و ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[2]، فحسبك وخالق مبتدآن وإن كانا مجروريْن بالباء، ومن الزائدتين.

قال في الجنى الدّاني في أنواع الباء الزائدة: "الثّالث: المبتدأ نحو بحسبك زيد، بهذا مثل الزمخشري وغيره ، ومثله ابن مالك بقوله: بحسبك حديث، وقال في بحسبك زيد (ق٣٤/أ) الأجود، أن يكون زيد مبتدأ وبحسبك خبر مقدّم ، فإنّ حسب من الأسماء التي لا تعرفها الإضافة، قال ابن يعيش[3]: ولا يُعلم[1] مبتدأ دخل عليه حرف الجرّ في الإيجاب غير هذا الحرف،

---

[1] الأعراف،٥٩/٧.

[2] فاطر ، ٣٥/٣ .

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٩/٥.

قلت: جعل بعض المتأخّرين الباء في قوله: كيف بك؟ وكيف بنا؟ زائدة مع المبتدأ والأصل كيف أنت؟ وكيف نحن؟ " انتهى.

قال في المُغني نحو: "بحسبك درهم، وخرجت فإذا بزيد، وكيف بك إذا كان كذلك، ومنه عند سيبويه ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦﴾[٢] ، وقال أبو الحسن: بأيّكم متعلّق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون، ثمّ اختلف، فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنة، وقيل الباء ظرفيّة، أي في أيّ طائفة منكم المفتون؟"[٣]. انتهى.

"وما أشبهها" نحو: لعلّ الله فضّلكم علينا، ونحو: لعلّ أبي المغوار منك قريب، ونحو: ربّ رجل صالح عندي، مجرور لعلّ وربّ في موضع رفع بالابتداء؛ لأنّ لعلّ وربّ أشبها الحرف الزّائد في كونهما لا يتعلّقان بشيء، قال في المغني: "واعلم أنّ مجرور لعلّ في موضع رفع بالابتداء لتنزل لعلّ منزلة الجارّ الزائد، نحو: بحسبك درهم، بجامع ما بينهما من عدم التعلّق بعامل، وقوله قريب خبر ذلك المبتدأ" . انتهى.

وقال في المغني في رُبّ: "فمحلّ مجرورها في نحو: رُبّ رجل صالح عندي، رفع على الابتدائيّة، وفي رُبّ رجل صالح لقيت، نُصب على المفعوليّة، وفي نحو رُبّ رجل صالح لقيته، رُفع أو نُصب كما في قولك: هذا لقيته.

(ق٣٤/ب) "مثال الاسم الصّريح الواقع مبتدأ"، حال لا مفعول باسم الفاعل؛ لأنّه قاصرٌ لا ينصب المفعول، "وجعله" بالجرّ عطفٌ على قوله بالشّيء، "فإن تصوموا"[٤]، في الصّورة

---

[١] في المتن : نعلم، بينما عند ابن يعيش يُعلم.

[٢] القلم ، ٦/٦٨ .

[٣] ابن هشام، مغني اللّبيب،١٤٨/١.

[٤] في ج: تصوموا

الظّاهرة حرفٌ وفعل وفاعل، وينسبك من الأوّلين مصدر، وهو المسند إليه الخبر قاله السّنهوري في الصّغير.

قوله: "الاسم" ، قال السّنهوريّ: "وإنّما قال ذلك، وإن كان الخبر قد يكون غير اسم؛ لينبّه على أنّ الأصل في الأخبار أن يكون به. وقال القرافي: "قوله الاسم أي الأصل في الخبر كونه اسمًا وهو الذي يعبّرُ عن النّحاة بأنّ الإفراد في الخبر أصل". انتهى. وقد أشار الشّارح إلى هذا بقوله الأصلي.

قوله: "المُسند إليه"، قيدٌ آخر يفرَّق به بين المبتدأ والخبر من جهة أنّ المبتدأ هو المحكوم عليه، فهو المسند إليه غيره، وأن الخبر هو المحكوم به، فهو المسند إلى غيره فتأمّل، ومثّل للمبتدأ والخبر بثلاثة أمثلة؛ لأنّ رفعهما إمّا بالضمّة كما في المثال الأوّل، وإمّا بالألف نيابة عنها، أو بالواو كذلك، كما في المثالين الأخيريْن.

تنبيه: في رافع المبتدأ والخبر أقوال، أصحّها عند ابن مالك، وذكروا أنه مذهب سيبويه، أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو التجرّد للإسناد إليه، وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، فعامل الأوّل معنويّ، والثّاني لفظيّ، وعن الكوفيّين أنّهما ترافعا فالعامل فيهما لفظيّ، وعن طائفة أنّ العامل فيهما معنويّ، وهو الابتداء، قاله السّنهوريّ[1].

"قسمٌ ظاهر"، وهو ما دلّ بلفظه وحروفه على معناه، وقسم مضمر وهو ما دلّ (ق٣٥/أ) على مسمّاه بقرينة التكلّم والخطاب والغيبة.

[1] ينظر: السّنهوريّ، شرح الآجرّوميّة، ٢٥٤.٢٥٥.

[المبتدأ المضمر][1]

١. "وأنتما للمثنّى"، وفي نسخة وأنتما بضمّ التاء للمثنّى.

٢. "وهو للمفرد الغائب وهي"، ذهب جمهورٌ من البصريّين أنّ الضّمير هو وهي بجملتها، وذهب الكوفيّون والزّجّاج وابن كيسان إلى أنّ الهاء منهما هي الاسم، والياء والواو مزيدان للتّكثير، كذا في شرح التّسهيل للمرادي[2].

"إذا وقعت" أي الضمائر، "نحو قولك: أنا قائم"، قال الرّضيّ: "أنا للمتكلّم المذكّر والمؤنّث، وقد تبدّل همزتها نحو هنا، وقد تمدّ همزته نحو آنا فعلت، وقد تُسكن نونه في الوصل، وهو عند البصريّين، همزة ونون مفتوحة، والألف يؤتى بها بعد النّون في الوقف لبيان الفتح؛ لأنّه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف، فكان يلتبس بأنّ الحرفيّة، لسكون النّون، فلذا تكتب بالألف؛ لأنّ الخط مبنيّ على الوقف والابتداء، وقد يوقف على نونها ساكنة، وقد تبيّن فتحها وقفا بهاء السّكت، قال حاتم: هذا فزدي أنّه[3]، وبنو تميم يثبتون الألف في الوصل أيضًا في السّعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل إلا في ضرورة كقوله:

---

[1] غير موجود في الأصل والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة.

[2] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٩٠/١، أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٩٩/٢، المرادي، شرح التسهيل،١٥٥.

[3] قولٌ منسوب لحاتم الطّائي (ت٤٦ق.هـ) ، حيث إنه لمّا وقع في أسر قوم، فغزا رجالُهم وبقي حاتم مع النّساء، أمرته إحدى الجواري أن يفصد لهم ناقة ليشتووا، فقام حاتم فنحرها، فلطمته ، فقال: هكذا فزدي أنه، وإبدال الصّاد زايًا هو من لغة طيء.
الشّاهد: حذف الألف من "أنا" والإتيان بهاء السّكت. يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١٤١/١ ، الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب،٣٦٥/١، المرادي، توضيح المقاصد، ٣٦٥/١.

أنا سيفُ العشيرةِ فاعْرِفُونِي[1]

ومذهب الكوفيّين أنّ الألف بعد النّون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل في الأغلب مع فتح النّون أو سكونه ومعاقبة هاء السّكت وقفان دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا"[2]. انتهى مع حذف.

"لا يظهرُ فيه إعراب"، وفي نسخة (ق٣٥/ب) لا يدخله إعراب.

"قسمان"[3]، أيضًا "فالشيئان في شبه الجملة"[4]، وجه الشبه وقوعها خبرًا وصلة وحالًا وما أشبه ذلك ممّا استقرّ للجمل، "التّامّان"، اللذان يحصل بهما تمام الفائدة، فلا يجوز: زيد مكانا، ولا زيدٌ بك؛ لعدم الفائدة.

"والظّرف" بالجرّ، عطف على قوله الجارّ، "المحذوف" بالرّفع، صفة لقوله متعلّق، "لا هما"، أي الجارّ والمجرور والظّرف، "وأنّ تقديره"، عطف على قوله: إنّ الخبر كائنٌ أو مستقرّ، وإلى هذا ذهب بعض البصريّين، واحتجّوا بأنّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا، وعند الزّمخشري والأخفش والفارسيّ هو كان أو استقرّ، وحجّتهم أنّ المحذوف عامل النّصب في لفظ الظّرف ومحلّ المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلًا، فكلّ من الفريقين استند إلى أصلٍ صحيح، ورجّح الاسم بوقوع الظّرف والمجرور، وفي موضع لا

---

[1] هذا شطر بيت من الوافر، وعجزه: وحميدٌ قد تذرّيت السّناما
الشاهد: ثبوت ألف أنا في الوصل. يُنظر، حميد بن ثور، الديوان، ٩٧، ابن يعيش، شرح المفصل،٣٠٤/٢، الشّاطبي، المقاصد الشّافية،١٢٤/٨.

[2] الرّضي، شرح الكافية، ٤١٧/٢.

[3] أي الخبر.

[4] الجار والمجرور.

يصلح للفعل نحو: أمّا في الدّار فزيد، ونحو: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾[1]؛ لأنّ إمّا لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه، ولأنّ إذا الفجائيّة لا يليها الأفعال على الأصحّ، وقال الموضّح في المغني: "والحقّ عندي أنّه لا يترجّح تقديره اسمًا ولا فعلًا بل بحسب المعنى"[2] انتهى. وإليه يرشد قول ابن مالك في الألفية :

وأخبروا بظرفٍ أو بحرف جرٍّ ناوين معنى كائن أو أستقرّ[3]

باب العوامل الدّاخلة على المبتدأ والخبر وتسمّى النّواسخ

(ق٣٦/أ) قال الحلاويّ: "والنّواسخ جمع ناسخ، وهو في اللّغة من النّسخ، بمعنى الإزالة، يقال: نسخت الشمس الظلّ إذا أزالته، وهي قسمان: أفعال وحروف، فذكر من الأفعال كان وأخواتها، وتسمّى الأفعال النّاقصة، وذكر من الحروف: إنّ وأخواتها في النّواسخ، وذكر لا التي لنفي الجنس ، وهي من أخوات إنّ في آخر المنصوبات، وسمّيت هذه نواسخ الابتداء لأنّها تدخل على المبتدأ فتنسخ عنه حكم الابتداء، أي عمل الابتداء فيه؛ لأنّه عامل معنويّ وتصير هي العاملة فيه؛ لأنّها عامل لفظيّ ولا يصحّ قيام العامل المعنويّ حيث يوجد العامل اللّفظي؛ لأنّه أقوى، فإذا قلت: زيدٌ قائم، فهو مبتدأ وخبر، فإذا دخلت، رفعت المبتدأ على أنّه اسمها، ونصبت الخبر وجعلته خبرها، فإن قيل: اسم كان باقٍ على حاله من الرّفع، وإنّما ظهر التّغيير في الخبر

---

[1] يونس ، ٢١/١٠ .

[2] ابن هشام، المُغني،٥٨٤/١.

[3] ابن مالك، الألفيّة، ١٧.

فقط، فالجواب إنّ هذا الرّفع خلاف ذاك؛ لأنّ هذا الرّفع ناشئ عن عامل لفظيّ، وذاك ناشئ عن عامل معنويّ، والعامل اللّفظيّ أقوى من العامل المعنويّ"[1].

الأول كان وأخواتها، والثّاني إنّ وأخواتها:

قال في الأمالي: "الخامس والسّادس من المرفوعات، اسم كان وأخواتها، وخبر إنّ وأخواتها، وقد اختلف العلماء في رافعهما، فقال الكوفيّون: هما مرفوعان بعد وجود النّاسخ بما كانا مرفوعين به قبله. وقال البصريّون: الرّافع لهما هو النّاسخ وهذا هو الصّحيح، ولا خلاف بين الفريقين في تأثير (ق٣٦/ب) كان وأخواتها في المنصوب".

والثالث، ظنّ وأخواتها

ولما كان الأوّلان ناسخين لجزء واحد، ناسب تقديمهما على الثالث النّاسخ للجزأين، وقدّم باب كان على باب إن لأصالته في العمل لكونه فعلا صريحًا، وباب إن إنّما عمل لشبه الفعل على الصّحيح"، ذكره القرافيّ.

"فأمّا كان وأخواتها، فإنّها ترفع الاسم" رفعًا غير الذي كان فيه عند البصريين لا الكوفيين، فإنّه باقٍ على رفعه الأوّل كما تقدّم، وتنصب الخبر باتفاق، قال في شرح التّسهيل للمراديّ: " ثم اختلفوا في الخبر بعد اتّفاقهم على أنه انتصب[2] بها، فقال الجمهور: انتصابه على أنّه مشبّه بالمفعول، وقال الفرّاء: انتصب تشبيهًا له بالحال، وعن الكوفيين: انتصب على الحال، والصّحيح الأوّل، لوروده مضمرًا ومعرفة وجامدًا وإنّه لا يستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال، واعترض بوقوعه جملة وظرفًا ولا يقع المفعول كذلك، وأجيب بالمنع بل تقع الجملة موقع

---

[1] الحُلاوي، شرح المقدمة الآجرّومية، ورقة ٣٩

[2] في أ: سقطت من المتن

المفعول، نحو : قال زيد: عمرو فاضل، والمجرور نحو : مررت بزيد، والظّرف إذا توسّع فيه"[1]. "وإلّا فهي أكثر من ذلك"، فإنّ أفعال المقاربة ملحقة بها، "نحو: ظل زيدٌ صائمًا"، وتقول: "ظلّ زيدٌ عاريًا"، أي أقام كذلك نهارًا، "نحو : بات زيدٌ مفطرا"، وبات متألّما أي أقام كذلك ليلًا، وهي لنفي الحال عند الإطلاق، وأما عند التّقييد بزمن، فلنفي المقيّد بذلك الزّمن، أو شبهها كالنّهي والدّعاء، مثالها بعد النّهي، قوله[2] :

[الخفيف]

صاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْتِ (ق٣٧/أ) فَنِسْيَانُه ضَلالٌ مُبِينٌ

صاح مُرخّم صاحب، وشمّر بكسر الميم أمر ولا نهي، واسم تزال مستتر فيها وجوبًا تقديره أنت، وذاكر الموت خبرها، ومثالها بعد الدّعاء، قوله[3]:

[الطّويل]

ألا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ على البِلى وَلَا زَالَ مُنهَلًا بَجَرْعَائِكِ القَطْرُ

فالقطر اسم زال مؤخّر، ومنهلا خبرها مقدّم، والأصل وزال القطر منهلا بجرعائك، والا حرف استفتاح، ويا حرف نداء، والمنادى محذوف، أي يا هذه، واسلمي فعل أمر من السّلامة، وهي البراءة من العيوب، ومعناه الدّعاء لدارميّ بالسّلامة، ومي اسم امرأة وليس ترخيم ميّة، وعلى

---

[1] المرادي، شرح التسهيل،٢٨٤

[2] الشّاهد: قوله "ولا تزل ذاكر الموت"، أجرى فيه مضارع زال مجرى عمل كان؛ لكونها مسبوقة بحرف النّهي. يُنظر: ابن عقيل، شرح الألفيّة،٢٦٦/١، الشّاطبيّ، المقاصد الشّافية، ١٤٣/٢، المكوديّ، شرح المكوديّ على الألفيّة، ٥٦/١، الدّماميني، تعليق الفرائد، ١٥٦/٣. وهذا البيت بلا نسبة .

[3] هو بيت لذي الرّمة قاله يهجو فيه بني امرئ القيس بن زيد بن مناة، يُنظر، ذو الرّمة، الديوان،١٠٢ ،ومعنى الجرعاء: الأرض السّهلة ذات الرّمل. يُنظر: ابن دريد، جمهرة اللّغة، مادّة جرع، ٤٦٠/١، والشّاهد في هذا البيت قوله : ولا زال، حيث أجرى زال مجرى كان بعد لا الدّعائية. يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد، ٤٩٣،/١ابن هشام، أوضح المسالك،٢٣١/١، ابن عقيل، شرح الألفية، ٢٦٦/١، الأشموني، شرح الألفية، ٣٣/١.

للمصاحبة أي اسلمي مع بلائك والمنهل السائل بشدّة ، والجرعاء تأنيث الأجرع، رملة لا تثبت شيئًا والقطر جمع قطرة، المطر، وهذا البيت خاتمة كتاب الصّحاح؛ لما فيه من الدّعاء بالسّلامة من العيوب واستمرار النّفع به، وإنّما قام النّهي والدّعاء بلا مقام النّفي؛ لأنّ المطلوب بهما ترك الفعل، وترك الفعل نفي.

"وهذه الأفعال الأربعة الملازمة المخبر عنه"، قال في الأمالي: "وأمّا الأربعة المشترط فيها النّفي وشبهه، فلاستمرار خبرها لفاعلها من قبله، فإذا قلت: ما زال زيد أميرًا، كان معناه أن الإمارة ثابتة له في وقت قبوله لها، بأن لا يكون طفلًا مثلا، وعلى هذا فقس" .

"نحو ما زال زيد عالما"، يعني من حين تأهله وتفهّمه للعلم، وإلّا فالحال يشهد بأنّه قبل ذلك ليس بعالم.

[عمل دام عمل كان[1]]

والثّالث عشر، ما دام مقرونًا بما الظّرفيّة المصدريّة، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي(ق٣٧/ب) بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾[2] فدام فعل ماضٍ، والتّاء اسمها في محل رفع بها، وحيّا خبرها، وقد وجد الشّرط وهو تقدّم ما، ولا بُدّ من سبق كلام قبل ما دام؛ ليكون مظروفًا لها كما في هذه الآية . ذكره في الأماليّ.

---

[1] غير موجود في الأصل، والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة.

[2] مريم ،٣١/١٩.

فلو كانت ما مصدريّة غير توقيفيّة لم تعمل دام بعدها العمل المذكور، فإنْ وليها منصوب فهو حال نحو: يعجبني ما دمت صحيحًا، أي دوامك صحيحًا، كذا في شرح التّسهيل للمراديّ[1] ـ رحمه الله ـ .

وكذلك لو لم تتقدّم ما على دام لم يكن المنصوب بها خبرًا، بل حالًا ، نحو: دمت صحيحًا، قال في الجنى الدّاني: "وأمّا ما المصدريّة فقسمان: وقتيّة وغير وقتيّة، فالمصدريّة هي التي تتقدّر بمصدر نائب عن ظرف الزّمان، كقوله تعالى:﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾[2] وتسمّى ظرفيّة أيضًا، ولا يشاركها في ذلك شيء من الأحرف المصدريّة، خلافًا للزّمخشري في زعمه أنّ أن تشاركها في هذا المعنى، وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ﴾[3] أي وقت إتيانهم وحين تصديقهم، وقال في قوله تعالى: ﴿أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾[4] ولك أن تقدّر مضافًا محذوفًا أي وقت أن يقول، ومعنى التّعليل في هذه الآيات ظاهر فلا يعدل عنه"[5]، انتهى .

"يكون فعل مضارع ناقص"، قال في التّسهيل: "وتسمّى نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع، لا لأنّها تدلّ على زمن دون حدوث، فالأصحّ دلالتها عليهما إلّا ليس "[6]. انتهى.

قوله: وتسمّى أي هذه الأفعال (ق٣٨/أ) ، قال الرّضيّ: " إنّما سُميّت ناقصة لأنّها لا تتم بالمرفوع بها كلامًا، بل المرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التّامّة، فإنّها تتمّ بالمرفوع بها

---

[1] يُنظر: المرادي، شرح التسهيل، ٢٨٥.

[2] هود ، ١٠٧/١١.

[3] البقرة ، ٢٥٨/٢.

[4] غافر، ٢٨/٤٠.

[5] المرادي، الجنى الداني،٢٣٠.

[6] ابن مالك، التّسهيل، ٥٢.

كلامًا دون المنصوب، وما قال بعضهم من أنّها سمّيت ناقصة؛ لأنّها تدلّ على الزّمان دون المصدر ليس بشيء، لأنّ كان، في نحو: كان زيدٌ قائمًا، يدلّ على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدلّ على الكون المخصوص وهو كون القيام أي حصوله"[1].

[إنّ وأخواتها][2]

"وترفع الخبر"، رفعًا غير الذي كان فيه، عند البصريّين لا الكوفيين، فإنّه عندهم باقٍ على رفعه الأول، "وهي ستّة أحرف" وعدّها في التّسهيل خمسة[3]؛ لأنّ المفتوحة فرع المكسورة، وعدّها في الأمالي ثمانية، فزاد عسى ولا النّافية للجنس، ثمّ قال: ولم يذكر المصنّف هنا "لا"، لكثرة أحكامها فأفردها ببابٍ يخصّها، ولم يذكر عسى لأنّ عملها هذا العمل ضعيف ولغة قليلة.

وأنّ بفتح الهمزة وتشديد النّون، قال في المغني: والصّحيح أنّها فرع المكسورة[4] ، "وأن حرف توكيد، تنصب الاسم، وترفع الخبر"، قال في شرح الجمل للحنبليّ: " فأمّا أن المفتوحة فمثل المكسورة فيما ذكر من التّوكيد، إلّا أنّها تصير مع الجملة بمنزلة المفرد غير المستعمل، فلذلك لا تتم الفائدة إلّا بشيء آخر فيرفعها فاعلة، كقولك : بلغني أنّك تفعل، ومفعولة كقولك: علمت أنك تفعل، ومجرورة كقولك: فرحت بأنّك تفعل، ومبتدأ كقولك: عندي أنك تفعل كذا، والجملة مع أن، لا موضع لها من الإعراب؛ (ق٣٨/ب) لأنّها صلة، والصّلة لا موضع لها". انتهى .

---

[1] الرّضيّ، شرح الكافية، ٤/١٨١.

[2] غير موجود في الأصل، والمثبت وضعته لتسهيل الدّراسة.

[3] ابن مالك، التسهيل، ٦١.

[4] ينظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ٥٩.

قوله: "وأنّ واسمها وخبرها في تأويل مصدر ظاهره"، أنّ الاسم له دخل في السّبك وهو بعيد، وقد قال في المغني: "والأصحّ أيضًا أنّها أي المفتوحة موصول حرفيّ مؤوّل مع معموليْه بالمصدر"[1].

وقال الرّضي: "وأما أن المفتوحة؛ فلأن وضعها لتكون مع جزئيها في تأويل المصدر، ثم قال بعد أسطر: وأن المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافا إلى اسمها، فمعنى بلغني أن زيد قائم، بلغني قيام زيد"[2]. انتهى.

وهذا كما ترى ظاهر في أنّ الاسم ليس له دخلٌ في السّبك وهو التّحقيق، وعليه: فقولهم تكون مع جزئيها في تأويل مصدر فيه تسامح، ولم أر من نبّه عليه، ولعلّهم تركوه لظهوره، وقال بعضهم كابن الحاجب في مقدّمته: وإن مع جملتها في حكم المفرد، وهذه أولى ممّا قبلها، لأنّ المعنى من قولك: أعجبني أنّ زيدًا قائمٌ، أعجبني قيام زيد، فقيام زيد مفرد أي ليس بجملة، إذ المفرد هنا مقابل الجملة. والله تعالى أعلم.

"وإنّما عملت هذا العمل لشبهها بالفعل"، التّام المتصرّف لفظًا؛ لكونها على ثلاثة أحرف فصاعدًا، ومفتوحة الأواخر، ومعنى لتضمّنها معنى الفعل واستعمالًا للزومها الأسماء كالأفعال ولحوق نون الوقاية بها كما تلحق الأفعال، ولها شبه خاص بالفعل المتعدّي من حيث إنّها تقتضي طرفين، كما أنّ الفعل المتعدّي يقتضي طرفين: الفاعل والمفعول، وذلك لأنّ هذه (ق٣٩/أ) الحروف إنّما وُضعت لتُحدث في الجملة معانٍ لم توجد فيها قبل دخولها عليها، فعملت في الطّرفين معكوسًا، أي عملت النّصب ثمّ الرّفع؛ ليكون معها كمفعول قدّم وفاعل أخّر تنبيهًا

---

[1] ابن هشام، مغني اللّبيب، ١/٦٠.

[2] الرّضيّ، شرح الكافية ، ٢/١٢٤٠-١٢٤٥.

على فرعيّتها على الأفعال في الأفعال؛ لأنّ الأصل تقديم الرّفع على النّصب فيها ، كذا في شرح اللّب.

قال الرّضيّ: "ومشابهتها معنى لمطلق الفعل من حيث إن: في معنى:(إن، وأن) معنى حقّقت وأكّدت، وفي كأن معنى شبّهت، وفي لكن معنى استدركت، وفي ليت معنى تمنّيت، وفي لعلّ معنى ترجّيت"[1] .انتهى.

"في البناء"، متعلّق بقوله لشبهها، "ومعنى إن المكسورة"، قال الحنبلي في شرح الجمل: "فأمّا المكسورة فحرف توكيد وتحقيق، دخلت الكلام عِوضًا من تكرير الجملة، ولا يخفى ما في ذلك من الاختصار توفيةً الغرض من التّأكيد، فإن دخلت اللام كان زيادة في التوكيد، وكان بمنزلة تكرير الجملة ثلاث مرّات". انتهى. أي تأكيد النّسبة ورفع احتمال الكذب والمجاز.

ومعنى لكن للاستدراك، قال الرّضيّ: "ومعنى الاستدراك: رفع توهّم يتولّد من الكلام السّابق، رفعًا شبيهًا بالاستثناء، ومن ثمّ قدّر الاستثناء المنقطع بلكن، فإذا قلت: جاءني زيد، فكأنّه توهّم أن عمرًا أيضًا جاءك لما بينهما من الألفة، فرفعت ذلك الوهم بقولك: لكن عمرًا لم يجئ"[2] انتهى.

"ومعنى ليت للتّمني"، يكون في الممكن والمستحيل، (ق٣٩/ب) ولا يكون في الواجب، فلا يُقال: ليت غدًا يجيء، انتهى. من الجنى الدّاني[3]، "وهو طلب ما لا طمع فيه" وهو المستحيل، "أو ما فيه عسر"، وهو الممكن.

---

[1] الرّضي، شرح الكافية، ٣٣١/٤.

[2] المصدر نفسه، ٣٣٢/٤.

[3] المرادي، الجنى الدّاني، ٤٩١،٤٩٢.

ومعنى لعلّ للتّرجّي، ولا يستعمل إلّا في الممكن، فلا يُقال: لعلّ الشّباب يعود، وفي المغني: "وقول فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[1]، إنّما قاله جهلًا أو مخرقةً وإفكًا"[2].

[ظننتُ وأخواتها][3]

"وإنّما تنصبهما على أنّهما مفعولان" على الصّحيح، وزعم الكوفيّ أنّ نصب الثّاني على التّشبيه بالحال، مستدلًا بوقوعه جملةً وظرفًا، ورد بوقوعه معرفة وضميرًا وجامدًا، بأنّه لا يتمّ الكلام دونه، وتسمّى أفعال القلوب؛ لكون معاني غالبها متعلّقة بالقلب، ذكره القرافيّ.

[معاني وجدت][4]

"ووجدت"، وله معانٍ ومصادر أحدهما وجد بمعنى علم، كقوله تعالى:

﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[5]، فالهاء مفعول به أول وهو فصل، وخيرًا مفعول به ثان، ومضارعه يجِد بكسر الجيم ومصدره وجود، واسم فاعله واجد، ومفعوله موجود، والأمر جِد، نحو عِد من وعد .

والثّاني: وجد الضّالة يجدها، ويجدها بكسر الجيم وضمّها، ولا نظير للضّم في باب المثال، وجدانًا بكسر الواو، ووجدًا وجِدة ووجود، أو أجد أنا، الأخيرة عن ابن الأعرابيّ، وهو من بدل الهمزة من الواو، وهو متعدّ إلى واحد.

---

[1] غافر، ٤٠/٣٦-٣٧ .

[2] ابن هشام، مغني اللّبيب، ٣٧٩

[3] غير موجود في الأصل، والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة.

[4] غير موجود في الأصل، والمثبت وضعته لتسهيل الدّراسة.

[5] المزّمّل،٧٣/٢٠

والثّالث: وجد بمعنى استغنى بعد الفقر، جدة ووُجدًا ووَجدًا ووِجدًا، وهو فعل لازم، يقال: وجد (ق٤٠/أ) فقر وافتقر بعد وجد، ورجل واجد أي غنيّ، بين الوجد والجدة، وفي الحديث: "لَيُّ الْوَاجِدِ"[١]، أي مطلُ الغنيّ.

الرّابع: وجد بمعنى غضب، يجد موجدة ووجدًا وجدة ووجدانا عن اللّحيانيّ، ووجودًا عن الفرّاء، وحكى صاحبُ الجامع[٢]، وصاحب المُوْعَب[٣]، عن الفرّاء أنه قال: سمعتُ بعضهم وجِد بكسر الجيم إذا غضب.

الخامس: وجد بمعنى حُزن بفتح الجيم، وحكى ابن سيده كسرها، يجد بكسر الجيم، ويجد بضم الجيم، عن أبي عُبيد ومصدره موجدة ووجدان ووجد.

السّادس: وجد بمعنى أحب، يُقال: وجد فُلان بفلانة يجد وجدًا، وفي حديث ابن عمر في صفة عجوز: "والله ما بطنها بوالد، ولا زوجها بواجد" أي ليس بمحب، حكى ذلك اللّيليّ في شرح الفصيح، وابن الأثير في النّهاية[٤].

---

[١] أبو داوود ، السّنن، حديث رقم :٣٦٣٠.

[٢] هو محمد بن جعفر التّميمي، المعروف بالقزّاز،عاش ما بين (٣٤٢ ـ ٤١٢هـ) أديب ولغويّ من أهل القيروان مولدًا ووفاة، رحل إلى الشّرق وخدم العزيز بالله الفاطمي في مصر وألف له كُتبًا،كان الغالب عليه والافتتان في التأليف من كتبه (الجامع) في اللغة ، (والحروف)، ينظر ترجمته في : ابن خلكان، وفيات الأعيان،٣٧٤/٤ ، الحموي، معجم الأدباء ،٢٤٧٥/٦ ، الزّركلي ، الأعلام ،٧١/٦.

[٣] هو تمام بن غالب المرسي المعروف بالتياني ،(ت٤٣٦هـ)، من أهل قرطبة وسكن مرسية بالأندلس ، أديب ولغويّ، معروفًا بالديانة والورع، ومرسية كثيرة التّين فلعلّه سمّي التيّاني لبيعه التّين، له كتاب (تلقيح العين)، يُنظر ترجمته في : ابن خلّكان، وفيات الأعيان،٣٠٠/١، الحموي، معجم الأدباء،٧٦٩/٢، الزّركلي ، الأعلام ،٨٦/٢-٨٧.

[٤] الجزري، النّهاية في غريب الحديث والأثر،١٥٦/٥.

السّابع: وجد مطلوبه يجدِه ويجدُه بكسر الجيم وضمّها، أفرده الجوهريّ بالذّكر، وينبغي أن يكون هذا ووجدان الضّالة قسمًا واحدًا، كذا في شرح الجمل للشيخ شمس الدين بن أبي الفتح الحنبليّ تغمدّه الله، تعالى، برحمته.

"تعدّت لاثنين"، قال في التّسهيل: "وألحقوا بـ"رأى" العلميّة والحلميّة، و" سمع" المعلقة بعين ولا يُخبر بعدها إلّا بفعل دالّ على صوت"[1]، قال المُراديّ: "مثال ذلك: سمعتُ زيدًا يقرأ ويتكلّم، أو نحوه احترز به من أن يتعلّق بمسموع، نحو: سمعتُ قراءة زيد أو كلامه، فإنّها لا تتعدّى إلى غيره، ومنه قوله تعالى :﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[2] ولا يُخبر بعد سمع المتعدّية إلى مفعولين إلّا (ق٤٠/ب) بفعل دالّ على صوت، نحو : يقرأ أو يتكلّم، كما مثل المصنّف، وما ذكره من أنّ سمع يتعدّى إلى اثنين إذا عُلّقت بعين هو مذهب الأخفش والفارسيّ وابن بابشاذ، واختاره ابن الصّائغ وابن أبي الرّبيع وابن عُصفور"[3]، انتهى.

والجمهور على أنّ جملة يقول ونحوها في موضع نصب على الحال من المفعول، وهو على حذف مضاف، أي سمعت صوت زيد في حال أنّه يتكلّم، والحال مبيّنة ولا ينبغي أن يُقدّر سمعت كلام زيد؛ لأنّه يلزم أن تكون الحال مؤكّدة، كذا في شرح التّسهيل للمراديّ، رحمه الله[4].

"لأنّ أفعال الحواسّ كلّها"، أعني: "ظنّ وأخواتها دخيل"، قال في النّهاية:" الدّخيل: الضّيف والنّزيل"[5].

---

[1] ابن مالك، تسهيل الفوائد، ٧١.

[2] التوبة، ٦/٩

[3] المرادي، شرح التسهيل،٣٧٩

[4] المصدر نفسه، ٣٨٠.

[5] الجزريّ، النّهاية في غريب الحديث والأثر،١٠٨/٢.

باب النّعت

قال القُرافيّ: وهو في الأصل مصدر سُميَ به التّابع، ويُسمّى وصفًا وصِفة أيضًا، وهو تابع يُكمّل متبوعه بدلالته على معنىً فيه أو في متعلّقه.

قوله: "النّعت تابع للمنعوت في رفعه إلى آخره"، فلا ينعت مرفوعٌ بمنصوب، أو مخفوض ولا العكس؛ لزوال التبعيّة إذًا، ولا نكرة بمعرفة، لتنافيهما إبهامًا وإيضاحًا، والنّعت نفس المنعوت في المعنى، ولا معرفة بنكرة لما سبق، إلّا أن يكون في المعرفة عموم يُقرّبها من الفكرة، كما في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾[1] على أحد الوجهين، قاله القرافيّ، رحمه الله.

قوله: ثم إنّ رفعَ النّعتُ ضمير المنعوت إلى آخره"، قال السّنهوريّ، رحمه الله، في الكبير: "واعلم (ق٤١/أ) أنّها تتبع الموصوف فيما له من إعراب، وتعريفٍ أو تنكير، وتذكيرٍ أو تأنيث، وإفرادٍ أو تثنية أو جمع، ثم إن رفعت ضمير الموصوف المستتر تبعته في أربعة من عشرة دائمًا، واحد من وجوه الإعراب، وواحد من وجهي التذكير والتّأنيث، وواحد من وجوه الإفراد والتّثنية والجمع، نحو: مررتُ بالرّجل العالم، أو برجلٍ تاجر، وأمّا إن رفعت الظّاهر، أو ضمير الموصوف المُنفصل تبعتْه في اثنين من الخمسة الأول، وأمّا الخمسة الأخيرة، فقد تبعته في اثنين منها أيضًا، مثل: مررتُ بامرأة حسنة أمّها، فقد تبعت حسنة المرأة في الإفراد والتأنيث، وقد تبعته في واحد فقط، مثل: مررتُ بامرأةٍ حسن أبوها، فقد تبع حسن المرأة في الإفراد لا في التأنيث، وقد لا تتبعه في كلّ شيء، مثل: مررتُ برجلين حسنة أمّاهما، فلم يتبع حسنٌ ما قبله إلّا في اثنين من الخمسة، الأوَل، ولو قُلتَ حسنتيْن أمّاهما لكان ضعيفًا؛ إذ لا يجيء إلّا على لغة" أكلوني

[1] الجمعة، ٥/٦٢.

البراغيث"[1] ولو قلت: مررتُ برجالٍ حسانٍ غِلمانهم، ولا يجيء حسنين غلمانهم إلّا على تلك اللّغة، ولك في مررتُ برجلٍ حسن غِلمانه الأوجه الثّلاثة"[2]، انتهى ، وسيجيء هذا الكلام في كلام الشّارح، رحمه الله.

ونقول فيما إذا رفع سببي المنعوت في الإفراد مع التّعريف، اعلم أنّ الصّفة (ق٤١/ب) إمّا أن تكون بحال الموصوف، أو بحال ما هو سببه، فالأوّل نحو: مررتُ برجلٍ عاقل، وأمّا الثّاني فنحو: مررت برجلٍ كثيرٍ عدوّه، فالكثير ليس بحال الرّجل، وإنّما هو حال العدوّ، وهو من سبّبه، والغرض بالسّبب أن يصله ضمير راجعٌ إليه، فإذا عرفت هذا، فاعلم أنّ الشيء يوصف بخمسة أشياء:

الأول: ما كان فعلًا لموصوف أو لشيء من سببه، نحو مررت برجلٍ قائم، فإنّ مثل هذا يزول ويحدث، وفي الوصف، هنا ضمير عائد إلى الموصوف، وكذلك مررتُ برجلٍ قائم أبوه، فيرفع الأب باسم الفاعل، وهو صفة للذي قبله، لأنّ الفاعل من سبّبه، وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه، فلو قلت: مررت برجلٍ قائم غلام، لم يجز، لأنّ الفاعل ليس من سبب الرّجل، فلا يكون فعله صفة له، من الضوء شرح المصباح.

"فالنّعتُ في هذا القسم"، أي النّعت السّببي، "وأمّا مع الجمع فيُختار تكسيره على إفراده"، نحو: مررت برجالٍ قيام آباؤهم، فنحو : مررت برجال قائم آباؤهم فصيح، وأفصح منه ، مررت

---

[1] لغة أكلوني البراغيث: ظاهرة نحويّة في بعض اللّهجات العربيّة، اشتهر بها قبيلة طيء، وهي إضافة واو الجماعة أو ألف الاثنين أو نون النّسوة، إلى الفعل المسند إلى فاعل ظاهر، والفصحى تجرّد الفعل من هذه العلامات، فيقال: أكلتني البراغيث، وابن عقيل في شرحه قال بأن المصنّف عبر عنها بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة. ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٩/١، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٧٣٩/٢، السّيوطي، همع الهوامع، ٥٧٨/١،

[2] السّنهوري، شرح الآجرّوميّة، ٣٧٠.

برجال قيام آباؤهم، ويضعف تصحيحه كقائمين آباؤهم، وهذا على لغة أكلوني البراغيث، أو الصّفة المشبّهة، أي باسم الفاعل، قال في الكافية: "الصّفة المشبّهة: ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثّبوت، وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السّماع، كحسن وصعب وشديد، وتعمل عمل فعلها"[1]، قال الرّضيّ: "وإنّما (ق٤٢/أ) عملت الصّفة المشبّهة وإن لم يُوازن صيغها الفعل ولا دلّت على الحال والاستقبال، واسم الفاعل عمل لمشابهته الفعل لفظًا ومعنى بما ذكرنا؛ لأنّها شابهت اسم الفاعل، لأنّ اسم الفاعل قام به المصدر فهو بمعنى ذو مضافًا إلى مصدره، فضارب بمعنى ذو ضرب، وجالس بمعنى ذو جلوس، كما أنّ الصّفة المشبّهة كذلك، فحسن بمعنى ذو حسن، لا فرق بينهما من جهة المعنى إلّا بشيء واحد وهو أن وضع اسم الفاعل على أنّه متّصف بمصدره على وجه الحدوث، ووضع الصّفة على أنّها مشتقة بمصدرها على الإطلاق كما ذكرنا، وقيل: إنما عملت لأجل مشابهتها لاسم الفاعل بأنّها صِفة تُثنّى وتُجمع وتؤنث، كما أنّ اسم الفاعل صفة تثنّى وتجمع وتؤنّث، ومن ثمّ لم يعمل أفعل التفضيل؛ لأنّ أصل استعماله أن يكون معه (من وما)، وما دام معه من لا يُثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث[2]. انتهى.

"جاز فيه هذا الاستعمال"، وهو أن ترفع السّببيّ، أعني الاسم الظّاهر، فيستتر أي ضمير المنعوت، ويُنصب السّببيّ على التّمييز إن كان نكرة، وعلى التّشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، ويرجع إلى القسم الأول وهو الحقيقيّ.

---

[1] ابن الحاجب، الكافية،١/٤١.

[2] الرّضي، شرح الكافية،٣/٤٣٢ ـ٤٣٣.

[المعرفة والنّكرة][1]

"والمعرفة"، قال القرافيّ: لما وقع في عبارة المصنّف لفظ التّعريف والتّنكير، ناسب الكلام على المعرفة والنّكرة. "من حيث هي"، وفائدة التّقييد بقوله من حيث هي تأتي في كلام الشّارح.

قوله: "والمعرفة خمسة أشياء"، قال السّنهوريّ ـ رحمه الله ـ في الصّغير: (ق٤٢/ب)

"وأقسام المعارف سبعة: ما ذكره المؤلف، والموصول، والنّكرة المقصودة في باب النّداء، إلّا أنّ الموصول يندرج في قول المؤلّف المبهم كما فعل بعضهم، وطائفة لم يذكروا النّكرة المقصودة عدا مع أنّها مرادة لهم، فكأنّ المؤلّف تأسّى بهم". انتهى.

وقال المراديّ في شرح التّسهيل: " قسّم المعرفة إلى سبعة أقسام، وأغفل أكثرهم ذكر المنادى، والمراد به النّكرة المقبل عليها، نحو: يا رجل، وذهب قوم إلى أنّ تعريفه بـ(ال) محذوفة ولا خلاف في النّكرة غير المقصودة أنّه باقٍ على تنكيره، وأما العلم نحو: يا زيد، فذهب قوم إلى تعريفه بالنّداء بعد إزالة تعريف العلميّة، والمختار أنّه لم يتجدّد له التّعيين بالنّداء بل كان معيّنًا ثم ازداد وضوحًا"[2]. انتهى.

"الأوّل: المضمر"، قال ابن الحاجب: "المضمر ما وُضع لمتكلّم أو مخاطب أو غائب"[3]، قال النيليّ ـ رحمه الله ـ "يدخل في هذا التّعريف الياء في إيّاي، والكاف في إيّاك، والغائب هي الهاء في إيّاه، وليست بمضمرات باتّفاق من البصريين، بل هي حروف". انتهى.

---

[1] غير موجود في الأصل، والمثبت وضعته لتسهيل الدّراسة.

[2] المراديّ، شرح التّسهيل، ١٣٧.

[3] ابن الحاجب، الكافية، ٣٢/١.

وقال ابن القوّاس الموصليّ في شرح الكافية: "عند قوله المضمر إلى آخره، والمُراد أن يدلّ اللّفظ عليه بطريق المطابقة أو التضمّن، وإلّا فمثل يا زيد، يدلّ على المخاطب بطريق الالتزام، ويرد النّقض بالكاف التي في ذلك، وبالياء في نحو إيّاي، فالأوْلى أن يقال في تعريفه بأنّه الاسم الدّال على معنى وإعرابه لا بالتسميةِ فقط (ق٤٣/أ) بل بجهة النّيابة عن الظّاهر". انتهى.

قال في اللّب: "والمضمر ما وضع لنفس متكلّم أو مخاطب أو غائب، لا لبيان أحواله، ثم قال: وما لزم اتصاله بآخر أيًّا من الكاف والياء والهاء، حروف مسلوبٌ عنها الاسميّة، تدلّ على أحوال المرجوع إليه على أسدّ[1] المذاهب". انتهى.

وعلى هذا فما أورده النيليّ وابن القوّاس غير وارد؛ لأنّ الموضوع للمتكلّم أو المخاطب والغائب، إنّما هو أيا المشتركة بينهما، وأمّا اللّواحق فإنّما هي حروف دالّة على أحوال المرجوع إليه من الكلّم والخطاب والغيبة.

قوله: "في تعريف العلم": وهو ما علق على شيء إلى آخره، هذا تعريف الزّمخشريّ[2]، قال السّنهوريّ: زاد ابن الحاجب فيه بوضع واحد[3]، فقوله: علق على شيء بعينه يشمل جميع المعارف، وقوله غير متناول ما أشبهه يخرج ما عدا العلم من المعارف، وفائدة زيادة ابن الحاجب إدخال العلم المشترك فيه، وهو جواب عن سؤال مقدّر فكأنّه قيل : نرى لفظ زيد مثلا

---

[1] في ب: أشد.

[2] ينظر: الزمخشري، المفصل، ٢٣

[3] ابن الحاجب، الكافية، ٣٧/١.

يشترك فيه مسمّيات[1] كثيرة، فكيف قال غير متناول ما أشبهه؟ فأجاب: بأنّ ذلك بأوضاع متعدّدة". انتهى.

"أو لغيره"، أي المكان، "كشذقم" اسم لجمل النّعمان بن المنذر، "وهيلة" اسم لشاة، أو "أم علم جنس"، بالنّصب عطف على قوله: علم شخص، "إمّا لحيوان نحو: حضاجر"، علم للضّبع، "وأسامة" علم للأسد، فكل من علم الجنس وعلم الشّخص، يُعيّن مسمّاه بغير قيد، غير أنّ علم الجنس(٤٣/ب) يعيّنه تعيين ذي الأداة الجنسيّة، أو ذي الأداة الحضوريّة، تقول: أسامة أجرأ من ثعالة، فيكون بمنزلة قولك: الأسد أجرأ من الثّعلب، و(ال) في هذين للجنس، وتقول: هذا أسامة مقبلًا، فيكون بمنزلة قولك هذا الأسد مقبلًا، و(ال) في هذا التّعريف الحضور المستفاد من الإشارة إلى الجنس، فعلم الجنس يشبه علم الشّخص من جهة الأحكام اللّفظيّة، فإنّه يمتنع دخول (أل) عليه، فلا يُقال: الأسامة، كما لا يقال الزّيد، ويمتنع من الإضافة، فلا يُقال: أسامتكم، كما لا يُقال زيدكم، إلّا إن قصد فيهما الشّياع في المسألتين. ويمتنع من الصّرف إن كان ذا سبب آخر مع العلميّة، ويبتدأ به، ويأتي الحال منه، ويشبه النّكرة من جهة المعنى لأنّه شائع في أمّته وجماعته، لا يختصّ به واحد دون آخر، كما أنّ النّكرة كذلك، نحو: رجل، فظهر الفرق بينهما بذلك. والله أعلم.

"أو لمعنى" معطوف على قوله لحيوان، "كسبحان" علم للتّسبيح، بمعنى التّنزيه، "وبرّه" علمٌ للمبرّة، بمعنى البرّ، "الرّجُلَة"، قال في الصّحاح: "الرّجل خلاف المرأة، ويُقال للمرأة رَجُلَة، ويقال: كانت عائشة رَجُلَة الرأي"[2]. انتهى.

---

[1] في ب: مسمّات.

[2] الجوهريّ، الصّحاح، مادّة رجل ، ١٤٠٦/٤.

قال ابن الأثير: "وفيه أنّه لعن المترجّلات من النّساء، يعني اللّاتي يتشبهن بالرّجال في زِيّهِن، وهيئتِهنّ، وأمّا في العلم والرأي فمحمودة، ويُقال: امرأة رجلة إذا تشبّهت بالرّجال في الرّأي والمعرفة"[١]، "والغُلامة"، قال في الصّحاح[٢]: "والأنثى غُلامة، قال في وصف قوس تهان: لها الغُلامة والغُلام[٣]،"فإنّه في درجة العلم"، وإنّما كان في درجة العلم؛ (ق٤٤/أ) لئلّا يلزم أن تكون الصّفة أعرفَ من الموصوف في مثل قولك: مررتُ بزيدٍ ضاربك، وبيان ذلك أنّ المضمر أعرف من العلم، فلو كانت الصّفة، وهي ضارب في رُتبة ما أضيفت إليه، وهو الكاف، للزم أن تكون أعرف من موصوفها الذي هو زيد، وذلك لا يجوز، فجعلوها في رتبة العلم لتكون مساوية لموصوفها في التّعريف. والله أعلم.

"دخول الألف واللّام عليه"، قال القرافيّ: "وهذا أولى من تقريب بعضهم برب لدخولها على المضمر في نحو ربه رجلًا"، انتهى.

قال في التّسهيل: "والنّكرة ما سوى المعرفة"[٤]. قال المراديّ: "تمييز النّكرة بأنّها غير ما ذُكر من الأقسام، أجود من تمييزها بدخول ربّ أو الألف واللام؛ لأنّ من المعارف ما يدخل عليه الألف واللّام، كالفضل والعبّاس، ومن النّكرات ما لا يقبل رب، كأي ومتى وكيف، وعريب[٥] بمعنى أحد وديار، وقيل: وأقرب ما حدت به النّكرة الاسم الموضوع على أن يكون شائعًا في

---

[١] الجزري، النّهاية في غريب الحديث والأثر،٢٠٣/٢.

[٢] الجوهري، الصّحاح ، مادّة غلم ، ١٩٩٧/٥.

[٣] هذا عجزُ بيت لأوس بن غلفاء الهجيمي وصدره: ومركضة صريحيّ أبوها. وأوس بن غلفاء هو أحد شعراء المفضليّات (ت ٢٣٣هـ)، وعدّه الجمحيّ في الطّبقة الثّامنة من الفحول، يُنظر ترجمته: الدينوري، الشعر والشعراء، ٦٢١/٢، الجمحيّ، طبقات فحول الشّعراء،١٦٨/١، الزركليّ، الأعلام،٣١/٢.

[٤] ابن مالك، شرح التسهيل، ١١٥/١.

[٥] في ب : وغريب.

جنسه إن اتّفق[1] به جنس وأنكر النّكرات شيء، ثمّ متحيّز، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم ماشٍ، ثم ذو رجلين، ثم إنسان، ثم رجل، فهذه تسعة أشياء يُقابل كلّ منها ما هو في رتبته"[2]، انتهى.

باب العطف

"ومراده عطف النّسق"، بفتح السّين، بمعنى المنسوق، من نسقت الشّيء نسقًا، بالتّسكين، إذا أتيت به متتابعًا، وهو تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها، فخرج بالتوسّط المذكور ما عدا المحدود، وبتقييد الحرف الآتي ذكره ما بعد(ق٤٤/ب) أي التّفسيريّة، من نحو قولك: مررتُ بغضنفر، أي أسد، تابع لغضنفر، يتوسط حرف التّفسير وليس له من الأحرف الآتي ذكرها، فليس هو عطف بيان بالأجلى على الأخفى، وليس لنا عطف بيان يتوسط حرف إلّا هذا، وذهب الكوفيّون إلى أنّ أي عاطفة.

"و أو للتخيير والإباحة"، والفرق بينهما، أنّ الشّك من جهة المتكلّم والإبهام على السّامع[3]، كذا في الجنى الدّاني.

"بعد الخبر" هو مقابل للطّلب، أي الكلام الخبريّ، الذي من شأنه أن يحتمل التّصديق والتّكذيب، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٢٤﴾[4] ، هذا مثال للإبهام بعد الخبر، فإنّا أو إيّاكم لعلى هدى، كلامٌ خبريّ، وأو في ضلالٍ مبيّن للإبهام، فيكون الشّاهد في

---

[1] في ب: تقوله

[2] المرادي، شرح التسهيل،١٣٩.

[3] المرادي، الجنى الدّاني، ص٢٢٨.

[4] سبأ،٢٤/٣٤.

الثانية، وقال في المغني: "الشّاهد في الأولى". قال الدّماميني[1] ـ رحمه الله ـ : "ما أدري لم امتنع كون الشّاهد في أو الثّانية أيضًا، والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين، كونه على هدى أو على ضلالٍ مبين"[2] انتهى. قلت: وصرّح بذلك[3]السفاقسي[4]، فقال: أو لأحد الشيئين على موضوعها، ثم ذكر معنى ما ذكره الدّماميني، انتهى. ذكره عبد القادر المكيّ[5].

"ونحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[6]، هذا مثال للشّك بعد الخبر، "وأمّا المكسورة الهمزة المسبوقة بمثلها، مثل أو في معناها نحو : ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[7]، زعم أكثر النّحْويين أنّ أمّا الثانية في الطّلب والخبر(ق٤٥/أ) نحو: تزوّج إمّا هند أو إمّا أختها، وجاء في إمّا زيد وإمّا عمرو بمنزله أو في العطف، والمعنى فتكون بعد الطّلب للتّخيير والإباحة، وبعد الخبر الشّك والإبهام، وتكون للتّفضيل نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾[8] ، أو انتصابهما على هذا على الحال

---

[1] الدّماميني هو: محمد بن أبي بكر المخزوميّ القرشيّ بدر الدّين، عاش ما بين (٧٦٣ ـ ٨٢٧هـ)،عالم بالشّريعة وفنون الأدب ولد في الاسكندريّة، لازم ابن خلدون، وتصدّر لإقراء العربيّة في الأزهر، من مؤلّفاته : شرح مغني اللّبيب، نزول الغيث، الفتح الرّبانيّ، يُنظر ترجمته في: السّيوطيّ، بغية الوعاة ، ٦٦/١ ، ابن العماد الحنبليّ، شذرات الذّهب، ٢٣٠/٩، الزركليّ، الأعلام ،٥٦/٦ـ٥٧.

[2] الدّماميني، شرح الدّماميني على مغني اللبيب،٢٤٥/١.

[3] في أ : يوجد تكرار .

[4] في ب :السّفاقيسي، وهو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السفاقسي ، أبو اسحاق، برهان الدّين، عاش ما بين (٦٩٧ـ ٧٤٢هـ)، من فقهاء المالكيّة، أخذ من علماء مصر والشّام وأفتى ودرّس سنين، أخذ عن أبي حيّان في القاهرة، وسمع ببجاية من شيخها ناصر الدّين ، ثم قدم دمشق من مؤلّفاته: (المجيد في إعراب القرآن ، شرح ابن الحاجب) . نُنظر ترجمته في: السّيوطي ، البُغية ، ٤٢٥/١ ، ابن تغري بردي ، النّجوم الزّاهرة ، ٩٨/١٠ ، ابن حجر العسقلانيّ ، الدّرر الكامنة ،٦١/١ ، الزّركليّ ، الأعلام ، ٦٣/١.

[5] عبد القادر المكّيّ : هو زين الدين، عبد القادر المكيّ الشيبانيّ الحنفيّ. (ت: ٩٢٨هـ) . يُنظر ترجمته في: نجم الدين الغزيّ، الكواكب السّائرة، ٢٥٤/١، ابن العماد الحنبلي، ٢٢٠/١٠.

[6] الكهف، ١٩/١٨.

[7] محمد، ٤/٧٤

[8] الإنسان، ٣/٧٦.

المقدّرة، وقال أبو عليّ وابن كيسان وبَرهان[1] بفتح الباء والمنع من الصّرف هو مثلها في المعنى فقط لا في العطف؛ لمصاحبتها لحرفه، ويؤيّد قولهم أنها مجامعة للواو العاطفة لزومًا، والعاطف لا يدخل على العاطف، ولا خلاف في أن إمّا الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول، نحو قام زيد وإمّا عمرو، ونحو: رأيتُ إمّا زيدًا وإمّا عمرًا، ونقل ابن عصفور الاجماع على أن إمّا الثانية غير عاطفة كالأولى، وزعم بعضهم أن إمّا عطفت الاسم والواو عطفت إمّا على إمّا ، وعطف الحرف على الحرف غريب.

[معاني إمّا][2]

واعلم أنّ لإمّا خمسة معان:

أحدها: الشّك، نحو: جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو.

والثاني: الإبهام، نحو:

﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[3].

والثالث: التخيير، نحو : ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ۝٨٦﴾[4].

والرّابع: الإباحة، نحو: تعلّم إمّا فقهًا وإمّا نحوًا.

والخامس: التفضيل، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾[1].

---

[1] في ب: ابن بَرهان.

[2] في الأصل غير موجود، والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة.

[3] التوبة ، ١٠٦/٩.

[4] الكهف،٨٦/١٨.

قوله: "وحتى في بعض المواضع"، قال القرافيّ: "ولا يعطف بها مطلقًا، بل في بعض المواضع، وهو إذا كان ما بعدها أجزاء ممّا قبلها، أو كالجزء، نحو: أكلتُ السّمكة(ق٤٥/ب) حتّى رأسها، وأعجبتني الجارية حتى كلامها" انتهى.

وقال في المغني: "العطف بحتّى قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتّة، ويحملون: جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك، على أنّ حتى فيه ابتدائيّة، وأنّ ما بعدها على إضمار عامل"[٢].

قوله: "وفي بعض المواضع" تكون ابتدائيّة، قال في الجنى الدّاني: "القسم الثّالث، حتى الابتدائية، وليس معنى أنّها يجب أن يليها المبتدأ والخبر، بل المعنى أنّها صالحة لذلك، وهي حرف ابتداء، يستأنف بعدها الكلام، فيقع بعدها المبتدأ أو الخبر كقول جرير[٣]:

[الطويل]

فما زالتِ القَتْلى تمجُّ دِماءَها بدجلةَ حتى ماءُ دِجْلَةَ أشكلُ

ويليها الجملة الفعليّة مصدّرة بمضارع مرفوع، نحو: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[٤]، على قراءة الرّفع، أو بماضٍ، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾[٥]، والجملة بعدها لا محلّ لها

---

[١] الإنسان،٣/٧٦.

[٢] ابن هشام، مغني اللّبيب، ١٧٣.

[٣] الشّاهد: "حتى ما"، حيث جاءت حتى حرف ابتداء، يستأنف الكلام بعدها. يُنظر: ابن جنّي، اللّمع في العربيّة، ٧٩، ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٦٨/٤. ٤٦٩، ابن الصّائغ، اللّمحة في شرح الملحة، ٢٢٩/١، السّيوطي، همع الهوامع، ٤٢٧/٢، الصّبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ٤٤٠/٣، جرير، الديوان، ١٤٣/١.

[٤] البقرة ، ٢١٤/٢.

[٥] الأعراف، ٩٥/٧ .

من الإعراب خلافًا للزّجاج، فإنّه ذهب إلى أنّ حتى هذه جارّة، والجملة في موضعِ جر بحتى، وهو ضعيف لأنّه يفضي إلى تعليق حرف الجرّ عن العمل"[1].

"حتّى ماء دِجلة"، بكسر الدّال وفتحها معًا، "حتّى رأسها"، برفع السّين ونصبها وجرّها، "فإن رفعت الرأس بحتى حرف ابتداء"، ورأسها مبتدأ ومضاف إليه، والخبر محذوف تقديره مأكول، "وإن نصبته"، أي الرأس، " بحتى حرف عطف" بمنزلة الواو، "وإن جررته" أي الرّأس قوله: "وإن جررته فحتى حرف جر، والرّأس مأكولة؛ لأنّ حتى إذا كان ما بعدها (ق٤٦/أ) جزءًا ممّا قبلها، كان في حكم الأوّل، إلّا إن دلّ دليل على خلاف ذلك"، قاله أبو حيّان في شرح التّسهيل[2]. "والمضمر على المضمر"، نحو أنا وأنت قائمان.

باب التوكيد

ومعناه التقوية، قوله: "لأنّ ألفاظ التوكيد كلّها معارف"، أي ألفاظ التوكيد المعنويّ، أمّا التّوكيد اللّفظيّ فلا، وذكر الشّارح في شرح المقدّمة من ألفاظ التّوكيد اللّفظيّ، جاءني ليثٌ أسدٌ، ولم يذكر المؤلّف في هذه المقدّمة التّوكيد اللّفظيّ.

قال الرّاعي: "وأجمعون معرفة بالعلميّة الجنسيّة"[3] وقال النيلي: "وأجمعون يختص بالمذكرين العقلاء، وليس بجمع أجمع، وإلّا لوجب تنكيره بالجمع؛ لأنّ كل معرفة تعرّف

---

[1] المرادي، الجنى الدّاني، ٥٥٢

[2] على يمين الصفحة مكتوب من باب الاستثناء، أي في كتاب شرح التّسهيل المسمّى التذييل والتكميل لأبي حيان.
ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل،١٥٧/٨.

[3] الرّاعي، عنوان الإفادة، ٢٦١/١ .

بغير لام ولا إضافة يتنكّر في الجمع، والصّحيح أنّ تعريف هذه الألفاظ بالإضافة المنويّة معها كسائر ألفاظ التّوكيد، فإنّ الأصل أجمعهم وأجمعهنّ، فقطع عن الإضافة وهي مرادة فبقي معرفة بالمضاف إليه المنويّ، وهذا هو الحق"، انتهى.

"فلا تتبع النّكرات عند البصريين"، قال في شرح الشّذور[1] "ويجب في المؤكّد كونه معرفة، وشذّ قول عائشة، رضي الله عنها، "ما صام رسول الله، صلى الله عليه وسلّم، شهرًا كلّه إلّا رمضان"[2] وقول الشّاعر:

يا ليتَ عدّة حولٍ كلّه رجبُ[3]

وأنشد ابن مالك وغيره: يا ليت عدّة شهر وهو تحريف"[4] انتهى.

وقال أهل الكوفة: إن أفاد توكيد النّكرة قبل، وإفادته تحصل بأن يكون المؤكّد محدودًا، والمؤكد من (ق٤٦/ب) ألفاظ الشّمول، مثل: اعتكفت أسبوعًا كله، لا مثل اعتكفت زمنًا كله، أو أسبوعًا نفسه، واختار ابن مالك هذا المذهب. قاله السّنهوريّ.

"أو ثقله"، قال الجوهريّ: "الثّقل واحد الأثقال، مثل حمل وأحمال، ومنه قولهم: أعطه ثقله، أي وزنه، وقوله تعالى: ﴿وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا ۝٢﴾[5]، قالوا: أجساد بني آدم، والثّقل ضدّ الخفّة،

---

[1] ابن هشام، شرح شذور الذّهب،٥٥١/١.

[2] ابن راهويه، المُسند، ٧٠١/٣ ، حديث رقم:١٣٠٣.

[3] هذا عجز بيت من البسيط وصدره: لكنّه شاقهُ أن قيل ذا رجبُ الشّاهد : توكيد النّكرة "حول" على رأي الكوفيين. يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك،٢٩٩/٣ ، الأنباريّ، الإنصاف،٣٦٩/٢، ابن هشام، شرح الشّذور،٥٥١/١ ،الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على الالفيّة،٣٤١/٢.

[4] ابن هشام، شرح الشّذور،٥٥٢/١. وقال ابن هشام في أوضح المسالك " من أنشد شهر مكان حول فقد حرّفه" . ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ،٣٠٠/٣ ،ابن الصّائغ، اللّمحة في شرح الملحة ، ٧١٢/٢ .

[5] الزّلزلة،٢/٩٩

تقول: ثقل الشّيء ثقلًا، مثل صغر صغرًا، فهو ثقيل، والثقل بالتّحريك، متاع المسافر وحشمه"[1]، انتهى.

"وأبصع[2]، بالصّاد المهملة"، والبصع الجمع، وقيل بالضّاد المعجمة، من بضع الماء في نقرة الجبل، أي اجتمع عن الميداء، في المعجمة أعرف، وفي الصّحاح رواية الضّاد المعجمة ليست بالعالية[3]، كذا في شرح اللّب، وفي الضوء شرح المصباح، وأبصعون بالصّاد غير المعجمة، وروي بالضّاد المعجمة، قال الأزهريّ إنّه تصحيف.

باب البدل

"تبعه" أي الثاني، الأول: قوله: "وهو على أربعة أقسام"، قال في الضوء: "ووجه الحصر على ما ذكره بعض المتأخّرين، هو أنّ البدل لا يخلو، إمّا أن يكون عين المُبدل، أو لا يكون".

والثاني: إمّا أن يكون بعضه أو لم يكن.

والثالث: إمّا أن يكون له بالمبدل تلبّس ما أو لم يكن.

فالأوّل بدل الكل، والثاني بدل البعض، والثالث بدل الاشتمال، والرّابع بدل الغلط، وبهذا يندفع اعتراض من يقول: إن ههنا قسمًا خامسًا: (ق٤٧/أ) وهو بدلُ الكلّ من البعض، نحو: نظرت إلى القمر فلكه؛ لأنّ هذا من بدل الاشتمال، ثم إنّ البدل لكونه مقصودًا في الكلام مستقلًّا بنفسه، كأنّه ليس من التّوابع، إلّا من جهة اللّفظ دون المعنى، ولهذا لم يشترط أن يُطابق المبدل منه

---

[1] الجوهريّ، الصّحاح، مادّة ثقل ، ١٦٤٧/٤.

[2] البُصْع: الخرق الضيّق لا يكاد ينفذ منه الماء، وبَصَعَ الماء: رشح قليلًا، والبَصْعُ: الجمع، جاء القوم أجمعون أبصعون، ورأيت النسوة جمَعَ بُصَعَ. يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة بَصع، ١١/٨ـ ١٢.

[3] الجوهريّ، الصحاح، مادّة بصع ،١١٨٦/٣.

تعريفًا وتنكيرًا، كما اشترط في الصّفة، بل لك أن تُبدلَ أي النّوعين شِئت من الآخر، نحو قوله تعالى:﴿صِرَٰطِ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٣ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[1] وقوله تعالى:﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٖ﴾[2]، إلّا أنه لا يحسُنُ إبدال النّكرة من المعرفة إلّا أن تكون موصوفة، فتصلح تبيينًا وإيضاحًا[3].

"على المشهور" ، وزاد بعضهم خامسًا، وهو بدل البعض من الكل، وهذا خلاف المشهور، "أو كثيرًا"، وعليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ﴾[4]،كذا في الأمالي.

"والثالث: بدل الاشتمال"، ولا بدّ في بدل الاشتمال والبعض من رابطٍ يربطهما، أمّا إلّا الضّمير ملفوظًا به،نحو:﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ﴾[5]،﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ﴾[6]، أو مقدّرًا نحو: ﴿مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا﴾[7]،أي منهم، ونحو: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ٤ ٱلنَّارِ﴾[8]، أي فيه، وقيل: إنّ (ال) خلف عن الضّمير في ناره[9]، ولا يحتاج بدل الكلّ إلى رابط، قال في المغني: "لأنّه نفس المبدل منه في المعنى، كما أنّ الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط"[10]، انتهى.

---

[1] الشورى،٤٢/٥٢-٥٣.
[2] العلق،٩٦/١٥ -١٦ .
[3] في ب: واتضاحًا.
[4] المائدة،٥/٧١.
[5] المائدة، ٥/٧١.
[6] البقرة،٢/٢١٧.
[7] آل عمران،٣/٩٧.
[8] البروج،٨٥/ ٤ـ ٥.
[9] ينظر: ابن هشام، المغني،١/٦٥٨.
[10] المصدر نفسه، ١/٦٥٨.

قال في شرح الجمل للحنبليّ: "واشترط أكثر النحويين بدل البعض والاشتمال ضميرًا عائدًا على المُبدل منه، قال شيخنا (ق٤٧/ب) ، رحمه الله، والصّحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه.

[أنواع البدل المباين[1]]

"والرّابع: بدل الغلط"، قال في التوضيح:" والرّابع بدل المباين، وهو ثلاثة أقسام:

لأنّه لا بدّ أن يكون مقصودًا لما تقدّم في الحد، ثم الأول إن يكن مقصودًا البتّة، ولكن سبق إليه اللّسان، فهو بدل الغلط وإن كان مقصودًا، فإن تبيّن بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان، أي بدل شيء ذُكر نسيانًا، وقد ظهر أنّ الغلط متعلّق باللّسان، وأنّ النسيان متعلّق بالجنان، والنّاظم وكثيرٌ من النّحويين لم يفرّقوا بينهما، فسمّوا النوعين بدل غلط، وإن كان قصد كل واحدٍ منهما صحيحًا، فبدل الإضراب ويسمّى أيضًا بدل البداء"، انتهى مع حذف.

ولا يجيء النّوعان الأوّلان في كلام الفصحاء، وحقّهما أن يستعمل فيهما، بل قاله السيّد في شرح اللّب، ثم قال: "أمّا إذا ذكر المبدل منه عن قصد وتعمّد، فلا يكون حقه أن يكون بدل، ويجيء هذا النّوع في كلام الفصحاء للتفنّن في الفصاحة، وشرطه أن يترقّى من الأدنى إلى الأعلى، كقولك: هندٌ نجمٌ بدرٌ، فإنك وإن كنت قاصدًا في ذِكر النّجم لكن تغلط نفسك وتريها أنّك لم تقصد في الأول إلّا تشبيهًا بالبدل"، انتهى.

"أي بدل عن اللّفظ الذي ذُكر غلطًا"، قال الرّاعي عن هذا القسم: "سمّاه غلطًا وليس كذلك، وإنمّا هو بدل الإضراب، والغلط أحد أقسام الإضراب، وتبع الشّيخ في هذه العبارة أبا

[1] غير موجود في الأصل والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة.

القاسم، وبدل الإضراب على (ق٤٨/أ) ثلاثة أقسام: الأول بدل الغلط، والثاني بدل النّسيان، والثالث بدل البداء، والفرق بينهما أن الغلط من اللّسان، والنسيان من القلب، والبداء أن تنطق بالشيء ثم يبدو لك الانتقال عنه ...[١]، وأنت في الأول غيرُ غالط، ولا ناس"[٢]،انتهى.

"لأنّ البدل نفسه هو الغلط"، ولهذا قالوا: بدل الغلط بالإضافة، ولم يقولوا البدل الغلط بالصّفة، كذا في شرح اللّب.

"ويسمّيها ابن مالك بالبدل المطابق"، قال في الأمالي: "ليندرج فيه مثل قوله تعالى: ﴿صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ١ ٱللَّهِ﴾[٣]،إذ لا يُقال فيه بدل الكلّ تأدبًا.

قوله: "ومنع المحقّقون" إلى آخره ، فيه ردّ لقول المصنّف ـ رحمه الله ـ وبدل الكلّ من البعض، فإنّه أوردهما معرّفين، والمصنّف ـ رحمه الله ـ في التعبير بهما معرّفين تابع لجماعة منهم الجرجانيّ، حيث قال: "والبدل على أربعة أضرب: بدل الكلّ من الكلّ، وبدل البعض من الكل"، وقال ابن أبي الفتح الحنبليّ في شرح الجرجانيّة: "وغيّر الجرجانيّ ذكر هذه العبارة أيضًا، وعليها إشكالان: أحدهما تعريف كل وبعض، وهما اسمان ملازمان للإضافة لفظًا أو معنى، فلا يدخل عليهما الألف واللام، إلّا في كلام المتأخّرين، نصّ على ذلك شيخنا وغيره، وقال الجوهريّ: "كل وبعض معرّفتان، ولم يجئ عن العرب بالألف واللام"[٤].

---

[١] ثلاث نقاط باللون الأحمر موجودة في المتن.

[٢] الرّاعي، المستقل بالمفهوميّة، ورقة ٥٨.

[٣] إبراهيم، ١٤/٢.١.

[٤] الجوهري، الصّحاح، مادّة كلل، ١٨١٢/٥.

والثّاني: أنّ كلّا إنّما يُطلق على ذي أجزاء، فما لا يتجزّأ لا يُقال فيه كلّ من كلّ، وقد أجمع على صحة البدل (ق٤٨/ب) في أسماء الله تعالى، فالعبارة المخلّصة من الإشكالين أن يُقال البدل المطابق.

قوله: "أي عوضت"، هذا تأويل لقول المصنّف: أبدلت، فإنّ ظاهره أنّ زيدًا في المثال بدل وليس كذلك، بل هو مبدل منه.

﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾﴾[1]، مثل المراديّ[2] هذه الآية لبدل الاشتمال، ومثل لبدل الكل بقوله:

متى تأتنا تُلِممْ بِنَا فِي دِيَارِنَا[3]

قوله: "ومثال بدل البعض"، قال المراديّ: ولا يُبدل أي الفعل بدل بعض،

[الرّجز]

إنّ عليَّ اللهَ أن تبايعا تُؤخذُ كُرهًا أو تَجيء طَائِعًا[4]

---

[1] الفرقان،٦٨/٢٥.

[2] ينظر: المراديّ ، شرح التّسهيل ، ٨٠٥/١.

[3] هذا شطر بيت من الطويل وعجزه تجد حطبًا جزلًا ونارًا تأجّجا، والشّاهد فيه : أبدل الفعل تلمم من الفعل تأتنا. ينظر: ابن يعيش ، شرح المفصّل، ٢٨١/٤ ، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١١/٣ ،ابن مالك، شرح التسهيل،٣٤٠/٣،المكوديّ، شرح المكوديّ على الألفيّة ، ٢٣٥/١.

[4] الشّاهد: أن تبايعا تؤخذ، أبدل الفعل تؤخذ من الفعل تبايعا. يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١٥٦/١، ابن الصّائغ، اللّمحة في شرح الملحة، ٧٢٢/٢ ، ابن هشام، أوضح المسالك، ٣٧١/٢، ابن عقيل، شرح الألفية، ٢٥٣/٣، الأشموني، شرح الأشموني، ١١/٣.

فسجد بدل بعض من تصل.

أنّ، حرف من الحروف المشبّهة بالفعل، وإن تبايعا اسمه، وأن مصدريّة، والتّقدير مبايعتك، وخبره قوله عليّ، ولفظة الجلالة الله منصوبة بنزع الخافض وهو واو القسم، والتقدير: إنّ مبايعتك عليّ والله، قوله: تؤخذ بنصب الدّال بدل من قوله: إن تبايعا، وكرها نصب على أنّه صفة لمصدر محذوف، أي تؤخذ أخذًا كرها، ويجوز أن يكون نصبًا على الحال، أي تؤخذ كارهًا، قوله أو تجيء بالنّصب، عطف على قوله تؤخذ.

"والدرك" أي التبعة، "وتفاصيلها من الجواز والامتناع مذكورٌ في المطولات"، ذهب ابن مالك في التّسهيل إلى أنّه لا يبدل المضمر من المضمر، ونحو قمت أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، توكيد اتفاقًا من الكوفيين والبصريين، وكذلك نحو رأيتك إيّاك، توكيد عند الكوفيين، وابن مالك لا بدل، خلافًا للبصريين.

(ق٤٩/أ) قال ابن مالك في شرح التّسهيل: "وقول الكوفيّين عندي أصحّ؛ لأنّ نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتّصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل، نحو: فعلت أنت، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيدًا"[١]، فإن الفرق بينهما حكمٌ بلا دليل، قال الشّاطبيّ: "والظّاهر مذهب البصريّين لما ثبت عن العرب أنّها إذا أرادت التوكيد أتت بالضّمير المرفوع المنفصل، فقال : جئت أنت، ورأيتك أنت، ومررتُ بك أنت، وإذا أرادت البدل وافقت بين التّابع والمتبوع، فقالت: جئت أنت، ورأيتك إيّاي، ومررتُ به به، فيتّحد لفظ التّوكيد والبدل في المرفوع ويختلف، هكذا نقل سيبويه عن العرب"[٢].

---

[١] ابن مالك، شرح التّسهيل، ٣/٣٠٥.

[٢] الشاطبي، المقاصد الشافية، ٥/٢١٤.

وذهب أيضًا في التّسهيل: إلى أنّه لا يُبدل مضمر من ظاهر[1]، ويجوز عكسه مطلقًا إن كان الضّمير المُبدل منه لغائب، نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[2] فالذين ظلموا بدل من الواو في أسرّوا بدل كل من كل، وكذا إن كان لحاضر بشرط أن يكون الظّاهر بدل بعض، نحو: أعجبَتني وجهك فوجهك، بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال كأعجبتني كلامك.

باب منصوبات الأسماء

أخّرها عن المرفوعات؛ لأنّ الرّفع إعراب العمد وهي المسند والمسند إليه، والنّصب إعراب الفضلات وهي المفاعيل وما في حكمها، وقدّمها على المخفوضات؛ لأنّ عامل النّصب غالبًا فعل أو شبهه، وعامل الخفض حرف (ق٤٩/ب) ظاهر أو مقدّر كما اتُّفق عليه، قاله القرافيّ ـ رحمه الله ـ .

"المنصوبات من الأسماء خمسة عشر"، قال الرّاعي ـ رحمه الله ـ "ذكر المصنّف إنّ المنصوبات خمسة عشر، ثم إنّه لمّا عدّها، عدّها أربعة عشر، إن كان قد عدّ التّابع في واحد وهو الظّاهر، وإن عددنا التّابع فهي سبعة عشر، وعلى كلّ تقدير فليست خمسة عشر، والذي يظهر أنّه لما عدّ الأبواب سقط له مفعولا ظننتُ وأخواتها، وأظنّ أني رأيته في بعض نسخ الآجرّوميّة، وعلى كلّ حال، لو عدّ مفعولي ظننتُ كانت ستّة عشر؛ لأنّهما منصوبان"[3]، انتهى.

وقال السّنهوريّ في الصّغير" لم يُبيّن المنصوب الرّابع عشر، قال بعض الشّارحين: وهو ساقطٌ من أصل المصنّف، وإنّما أسقطه سهوًا، قال: وأظنّه أنّه خبر ما الحجازيّة، وأقول: ثبت في

---

[1] ابن مالك، تسهيل الفوائد، ١٧٢.

[2] الأنبياء، ٣/٢١.

[3] الراعي، المستقل بالمفهومية، ورقة ٥٩.

بعض نسخ المتن أنّه مفعول ظننت وأخواتها، وعلى هذا فيكون زاده بعد أن نسيه، وسارت النّسخ على الوجه الأول"، انتهى.

قال سيّدي الشّيخ الوالد، تغمّده الله برحمته ورضوانه، وأسكنه فسيح جنّاته، قلت: وقد عدّها القرافيّ وغيره من الشّارحين كالحلبيّ خمسة عشر، من غير أن يزيدوا خبر ما، أو مفعولي ظننتُ.

قال القرافيّ: " الأول المفعول به، والثّاني المصدر، والثالث المفعول فيه وهو نوعان: ظرف الزّمان، وظرف المكان، والرّابع الحال، والخامس التّمييز، والسّادس المستثنى، والسّابع اسم لا النّافية (ق٥٠/أ) للجنس، والثّامن المنادى، والتّاسع المنصوب بالنّاسخ وهو قسمان: خبر كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها، فإن قلت: فعلى هذا كان ينبغي أن يعدّ المنصوب بظننت وأخواتها؛ لأنّه ناسخ، فالجواب: أنّه كما قلت ولكن تسميته بالمفعول أولى، والعاشر المفعول من أجله، والحادي عشر المفعول معه، والثّاني عشر، والثّالث عشر، والرّابع عشر، والخامس عشر التّابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء: النّعت، والعطف، والتّوكيد، والبدل"، انتهى.

الأوّل المفعول به، والثّاني المصدر، والثالث ظرف الزّمان، والرّابع ظرف المكان، والخامس الحال، والسّادس التّمييز، والسّابع اسم لا، والثّامن المستثنى، والتّاسع المنادى، والعاشر المفعول من أجله، والحادي عشر المفعول معه، والثاني عشر خبر كان وأخواتها، والثّالث عشر اسم إنّ وأخواتها، والرّابع عشر خبر ما الحجازيّة، والخامس عشر التّابع للمنصوب، وإنّما لم يذكر مفعولا ظننت في المنصوبات؛ لأنّه قدّمهما في المرفوعات استطرادًا لتتميم بقيّة النّواسخ، كذا ذكر الشّارح.

باب المفعول به

قال الحلبيّ: "وقدّم المصنّف المفعول به لقوّته من حيث تعلّق الفعل به حقيقة، وقدّم غيره المفعول المطلق نظرًا إلى أنّه ينتصب عن اللّازم والمتعدّي، وقال في الأمالي: "أقول : ذكر المصنف أنّ منصوبات (ق٥٠/ب) الأسماء خمسة عشر، وبدأ منها بالمفعول به وفاقًا لابن مالك وأتباعه، والذي اختاره الزمخشريّ وابن الحاجب البداءة بالمفعول المطلق، واحتجّ الأولون على اختيار ما قالوا بأنّه عند حذف الفاعل يقدّم المفعول به في النّيابة على غيره، إمّا وجوبًا أو رجحانًا، على اختلاف المذهبين، واستدلّ الآخرون بأنّ المفعول المطلق هو مفعول الفاعل حقيقة، إذ هو الصّادر منه؛ لأنّه يصدق عليه أنّه مفعول صدقًا غير مقيّد بحرف الجر، والاطلاق علامة الحقيقة وغيره لا يصدق عليه أنّه مفعول صدقا لا مجازًا، ولذا التزم تقييده، فيقال: مفعول به، أو مفعول فيه، انتهى.

"في المفعول به"، وكذلك الضّمير المجرور في قولهم: المفعول فيه أوله أو معه يعود على الألف واللّام، أي الذي يفعل به، أو فيه، أو له، أو معه.

قوله: "المفعول به"، هو الاسم الذي يقع عليه الفعل، قال ابن الحاجب في شرح المفصّل: "أراد بالوقوع، التعلّق المعنويّ المعقول، لا الأمر الحسيّ، إذ ليس كلّ الأفعال المتعدّية واقعة على مفعولها حسًّا، كقولك: علّمتُ زيدًا، وأردّته، وشافهته، وخاطبته، وما أشبه ذلك، والتعلّق المعنويّ: هو الذي يشمل الجميع، فوجب جملة عليه"[1]، انتهى.

والتعلّق المعنويّ: هو تعلّق فعل الفاعل بشيء لا يعقل الفعل بدون تعلّق ذلك الشّيء، وإذا ذُكر ذلك الشّيء يسمّى حينئذٍ مفعولًا به، قاله في شرح (ق٥١/أ) اللّب.

---

[1] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ٢٤٤/١.

قال الرّاعي ـ رحمه الله ـ "والمفاعيل خمسة: المفعول به، والمفعول المطلق وهو المصدر المنصوب على المصدريّة، والمفعول فيه وهو ظرف الزّمان، وظرف المكان، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وتكلّم الشّيخ هنا على المفعول به، وجرت عادة النّحاة أن يحذفوا قيده، وهو به، فيقولون: مفعولًا، ولا يذكرون به، والمفعول حقيقة إنّما هو المصدر المنصوب على المصدريّة، فلو قالوا فيه مفعولا من غير قيد، لكان أولى، لكنّهم قيّدوا المطلق، وأطلقوا المقيّد اصطلاحًا، فقالوا في المصدر المفعول المطلق، وقيّدوه في المفعول به مفعولًا، ولم يزيدوا فأطلقوا، وإنّما فعلوا ذلك لكثرة دورانه على ألستنهم"[1].

قوله: "الاسم كالجنس"، وقوله: "يقع به كالفصل"، أخرج به بقيّة المفاعيل، أمّا المفعول المطلق؛ فلأنّه نفس الفعل، وأمّا المفعول فيه؛ فلأنّ الفعل وقع لأجله، وأمّا المفعول معه؛ فلإنّ الفعل وقع معه لا عليه، وفسّر ابن الحاجب، وابن هشام الوقوع بالتعلّق المعنويّ[2]، لا المباشرة، وهو تعلّقه بما لا يعقل إلّا به، ليدفعا بذلك ما اعترض به على الحدّ المذكور من نحو قولك: ما ضربتُ زيدًا، وقولك: لا تضرب زيدًا، إذ الفعل لم يقعْ فيهما على المفعول؛ لأنّ الأول منفي، والثاني في معناه، وقد أورد بعضهم على هذا التّفسير أنّه يلزم منه أن يكون عمرو من قولك اشترك زيدٌ وعمرو مفعولا به؛ لأنّ معنى اشترك لا يفهم بعد أن أسندته إلى زيدٍ، إلّا (ق٥١/ب) بعد ذكر عمرو، وليس كذلك .

"المنصوب"، قال السّنهوريّ: "وفي بعض النّسخ المنصوب، ولا يحتاج إليه، بل تركه أولى؛ لأنّ الأحكام لا تؤخذ في التّعاريف".

---

[1] الرّاعي، المستقل بالمفهومية، ورقة ٥٩.

[2] قال ابن هشام: "المراد بالتعلّق المعنوي لا المباشرة، أعني تعلّقه بما لا يعقل إلا به، ولذلك لم يكن إلّا للفعل المتعدّي" . ابن هشام، شرح شذور الذهب، ٢٧٨/١.

"الذي يقع به أي عليه"، فالباء بمعنى على، وفي بعض نسخ المتن عليه، قال السّنهوريّ: "وفي بعض النّسخ بدل عليه به، "ولا يفصل بينه وبينه بألا"، في نثر الكلام، أمّا لضرورة الشّعر فيغتفر ذلك، كقول الشّاعر[1]:

[الطّويل]

أعوذُ بِربِّ العَرشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَت عَليّ فَمَالِي عِوضٌ إلّاهُ نَاصِرُ

"هندٌ ضربها زيد، قالها ضمير المفعول به"، قال في التّسهيل: "وها للغائبة"[2] ، قال المراديّ: "أي هذا اللّفظ والضّمير مجموع الألف والهاء، وحكى السّيرافيّ[3]: أنّه لا خلاف في ذلك للزوم الألف، وقيل: الألف زائدة تقوية لفتحة الهاء الفارقة بين المذكّر والمؤنّث، وأجاز قومٌ حذفها ومنه والكرامة ذات أكرمكم الله به يريد بها"[4]، انتهى. وظاهر قول الشّارح، فالهاء ضمير المفعول؛ لأنّ الألف ليست من جملة الضّمير، وأنّها زائدة، والله أعلم[5].

قوله: "هو الصّحيح"، هو مسلّم بالنسبة إليّ ما عدا الهاء في ضربها، وأمّا هي فالصّحيح أنّ الضّمير الألف مع الهاء كما تقدّم لك قريبًا، نقلًا عن التّسهيل وشرحه.

"وهو الذي يتقدّم على عامله"، نحو: إيّاك نعبد، قال الحلبيّ: "اعلم أنّ رتبه المفعول بعد الفاعل، وقد يتقدّم عليه، نحو: ضرب عمرًا زيدٌ، وقد يتقدّم على الفعل لغرض الحصر، نحو: زيدًا

---

[1] الشاهد: قوله إلاه، حيث وقع الضّمير المتّصل بعد إلّا وهو لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية، فالأصل أن يقول إلا إياه. ينظر: المرادي، توضيح المقاصد، ٣٦٠/١، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٩٠/١، العيني، المقاصد النحوية، ٢٧٠/١، الأزهري، شرح التصريح، ٩٨/١.

[2] ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٢٤.

[3] أبو حيان، التذييل والتكميل، ١٦٢/٢.

[4] المرادي، شرح التسهيل، ١٤٧.

[5] في أ و د على يسار الصّفحة : ولو كانت صلة لم تلزم كما في ضربه ، من خطّه .

ضربت، وهو مثل(ق٥٢/أ) قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ﴾[١]، فإن كان الفاعل والمفعول مقصورين، نحو ضرب موسى عيسى، وجب تقديم الفاعل؛ لئلّا يحصل لبس، فإن حصلت قرينة جاز تقديم المفعول، نحو: أكل الكمثرى عيسى، وكذا ضربت موسى سُعدى، فضرب : فعل ماضٍ، والتاء تدلّ على تأنيث الفاعل، وموسى مفعول مقدّم.

قوله: "أو ما يقع بعد إلا"، كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾[٢]، قوله: "أو ما في معناها"، أي معنى إلا، قوله: "والمنفصل اثنا عشر"، قال السّنهوريّ ـ رحمه الله ـ في الصّغير: "وإنّما كان لكلّ من المتّصل والمنفصل اثنتا عشرة صورة؛ لأنّ في صورة التكلّم صورتين، واحدة للمتكلّم وحده، وأخرى للمتكلّم ومن معه، وكان القياس العقليّ بمقتضى ستة، لكن لم يجئ منها بحسب الوضع اللّغوي إلّا الاثنتان، وأمّا رتبة الخطاب فجاء فيها من الستّة التي يقتضيها العقل، خمسة كما مثل المؤلّف، ورتبة الغيبة على هذا المنوال جاءت، وإن اقتضى العقل الستّة، إذ لا يلزم مجيء العقل[٣]، وإذ قد علمت هذا، وعلمْت أنّ الضّمير المرفوع يكون منفصلًا كما تقدّم في باب الابتداء، ومتّصلًا كما في باب الفاعل أو نائبه، وأنّ المنصوب جاء أيضًا كذلك كما علمت الآن، وأمّا المجرور فلا يكون إلّا متّصلا فيه الاثنتا عشرة صورة، مع اقتضاء العقل في الكل، ما قرّرت لك علمت أنّ الضّمائر ستون ضميرًا، وإنّ (ق٥٢/ب) القسمة العقليّة تقتضي تسعين ضميرًا، وإذا أخذت في عدّها وهي مثلًا من أكرمت إلى أكرمني، في المتّصل المرفوع ومن أنا مؤمن إلى هنّ مؤمنات في المنفصل المرفوع، ومن أكرمني إلى أكرمهنّ في المتّصل المنصوب، ومن إيّاي أكرم إلى إيّاهنّ أكرم في المنفصل المنصوب، ومن مرّ بي غُلامي إلى مرّ بهنّ

---

[١] الفاتحة، ٥/١ .

[٢] يوسف، ١٢/٤٠.

[٣] في أ: على يمين الصّفحة مكتوب: في الاصطلاح النحوي.

غُلامهنّ في المجرور بالحرف أو بالمضاف، وجدتّ ضميرًا خارجًا عن الستّين وهو ياء المخاطبة في مثل: ﴿فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ﴾[1]، فتكونُ الضّمائر على هذا إحدى[2] وستين، هكذا قال بعضهم، انتهى.

وقال النّيليّ ـ رحمه الله ـ "واعلم أن حقّ المُضمرات أن تكون تسعين ضميرًا؛ لأنّ المضمرات ثلاثة : متكلّم، ومخاطب، وغائب، وكلّ منها مفرد أو مثنّى أو مجموع، وهي ثلاثة أخر، وثلاثة في ثلاثة تسعة، وكل واحدٍ من التّسعة يكون مذكّرًا ومؤنّثًا، فذلك قسمان، وتسعة في اثنين ثمانية عشر، والمضمرات متّصلها ومنفصلها ومرفوعها ومنصوبها ومجرورها خمسة، والخمسة في ثمانية عشر، ترتفع إلى تسعين، إلّا أنّهم سوّوا بين مضمر مذكّر المتكلّم ومؤنّثه ومثنّاه، ومجموعه، فسقط منه أربعة، وسوّوا بين مثنّى المذكّر والمؤنّث في المخاطب والغائب في غير غائب المرفوع المتّصل، فنقص من ثمانية عشر ستّة، أربعة من المتكلّم واثنان من المثنّى المخاطب، والمرفوع (ق٥٣/أ) المنفصل نحوهما، فبقي من الثّمانية عشر، اثنا عشر، فضربت في خمسة، وهي المنفصل والمتّصل والمرفوع والمنصوب والمجرور، فبلغت ستين مضمرًا"، انتهى.

"مع المشاركة"، متعلّق بقوله الجمع، "أو ما أكرمت إلا إيّاكما، فإيا ضمير المفعول به، والكاف حرف خطاب، أو ما أكرمت إلّا إيّاكم، فإيّا ضمير المفعول به، والكاف حرف خطاب، وما ذكرته من أنّ إيّاك وحدها هي الضّمير واللّواحق لها حروف تكلّم وخطاب وغيبة ، وتثنية وجمع هو الصّحيح".

---

[1] مريم،٢٦/١٩.

[2] في أ: إحدا .

واختار ابن مالك أنّها أسماء، فقال في التّسهيل: "لكن يليه، أي يلي إيا دليل ما يُراد به، من متكلّم أو غيره، اسمًا مضافًا إليه، وفاقًا للخليل والأخفش والمازنيّ، لا حرفًا خلافًا لسيبويه ومن وافقه"[1]، انتهى.

وأورد المصنّف على نفسه سؤالًا ملخّصه أنّ المضمرات لا تضاف، وما ذهب إليه يؤدّي إلى إضافة إيّا، وهي ممتنعة من وجهين: أحدهما أنّ الإضافة إمّا بالتّخفيف، وهو مخصوص بالأسماء العاملة عمل الأفعال، وإيّا ليس منها، وإمّا للتخصيص، وإيا من الضّمائر، وهي أعرف المعارف، فلا حاجة إلى التّخصيص، والثاني أنّ إيّا لو كانت مضافة، لكانت إضافته إضافة الشّيء إلى نفسه، وأجاب بما ملخّصه أنّ إضافة التّخصيص مسلّم امتناعها، أمّا إضافة التّخصيص فغير ممتنع فإنّها (ق٥٣/ب) تصير المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة، وإلّا ازداد بها وضوحًا، كما يزداد بالصّفة، كقوله[2]:

عَلَا زَيْدُنَا يَومَ النّقا رأسَ زَيْدِكُم

فلا حاجة إلى انتزاع تعريفه، قال الرّضيّ ـ رحمه الله ـ "جاؤوا بإيا متلوا بصيغة ضمير المنصوب المتّصل، واختلف النّحاة فيه، فقال سيبويه والخليل والأخفش والمازنيّ وأبو عليّ: أن الاسم المضمر هو إيّا، إلّا أنّ سيبويه قال: ما يتّصل به وبعده يدلّ على أحوال المرجوع إليه، من التكلّم والخطاب والغيبة، لما كان إيّا مشتركًا كما هو مذهب البصريّين في التاء التي بعد أن في أنت، وأنت وأنتما وأنتم وأنتن، وقد مضى، وقال الخليل والأخفش والمازنيّ: ما يتّصل به

---

[1] ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٢٦.

[2] هذا شطر بيت من الطّويل وهو لرجلٍ من طيء وعجزه: بأبيضٍ ماضي الشّفرتين يمانِ.
والشّاهد قوله : "زيدنا" أضاف العلم إلى الضّمير، فأجرى زيدًا مجرى النكرة ثم عرّفه بإضافته إلى الضّمير.
يُنظر: المبرّد، الكامل، ١١٦/٢، ابن يعيش، شرح المفصّل، ١٣٣/١، ابن الحاجب، الأمالي، ٣٢٠/١، ابن مالك، شرح التّسهيل، ٢٣١، الجوجري، شرح شذور الذهب، ٥٨٣/٢،

أسماء أضيف إيّا إليها، لقولهم: فإيّاه وإيا الشواب، وهو ضعيف؛ لأنّ الضّمائر لا تضاف، وقال الزّجاج والسّيرافيّ: إيا اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات، فإنّ إيّاك بمعنى نفسك، وقال قوم من الكوفيّين: إيّاك وإيّاه وإيّاي، اسما بكمالها، وهو ضعيف، إذ ليس في الأسماء الظّاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كافا وهاء وياء، قال بعض الكوفيّين وابن كيسان من البصريّين: إنّ الضّمائر هي اللّاحقة بإيّا، وإيّا عماد لها لتصير بسببها منفصلة، وليس هذا القول بعيدًا من الصّواب، كما قدّمنا في أنت[1]، انتهى.

باب المصدر

لما انتهى كلامه عن المفعول به، شرع في المفعول المطلق، وقدّمه على ما بعده من المنصوبات؛ لأنّه هو المفعول حقيقة (ق٥٤/أ) إذ هو نفس الشّيء الذي فعل، وإنّما قدّم المفعول به عليه؛ لأنّه أحوج إلى الإعراب للالتباس الحاصل بينه وبين الفاعل، قال في الأماليّ: "الثّاني من المنصوبات، المفعول المطلق مصدرًا كان أو غيره، وهو المؤكّد لعامله، أو المبيّن لنوعه أو عدده، غير خبر ولا حال، وبالقيد الأخير احترز عن نحو ضرب شديد، في قولك: ضربك ضرب شديد، فإنّه وإن كان مبينًا للنّوع، إلّا أنّه خبر، وعن مثل مدبرًا في قوله تعالى: ﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا﴾[2]، فإنّه وإن كان مؤكّدًا إلا أنّه حال، والغالب أن يكون المفعول المطلق مصدرًا وهو الاسم، الحدث الجاري على الفعل، وبقيد الجريان احترز عن اسم المصدر، كقوله ، صلّى الله عليه وسلم: "من قُبلَة الرّجلِ امرأتَه الوضوءَ"[3]، وسيأتي الفرق بين المصدر واسمه، ومثال كون المفعول المطلق

---

[1] الرّضي، شرح الكافية، ٤٢٥/٢.

[2] القصص،٣١/٢٨.

[3] مالك، الموطّأ، حديث رقم: ١١٨، ٤٩/١.

ليس مصدرًا، قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ١٧﴾[1]، ثم (إن ساوى معنى المصدر معنى عامله كان مؤكّدًا، كقوله تعالى)[2]: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[3]، وإن زاد معناه على معنى عامله، فإن دلّ على الكميّة؛ فلبيان العدد، مثل: ضربته ضربتين، وإلا فلبيان النّوع، مثل: ضربته ضرب الأمير اللّص، وما للتّوكيد لا يُثنّى ولا يُجمع، إذ هو كالفعل، وما للعدد يثنّى ويجمع بالاتّفاق فيهما، واختلف في النّوعيّ والصّحيح، تثنيته وجمعه، وعامل المفعول المطلق إمّا مصدر، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءٗ مَّوۡفُورٗا ٦٣﴾[4]، وإمّا فعله، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا ٢٨﴾[5]، أو صفة، كقوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ١﴾[6]، ويجوز أن يُحذف (ق٥٤/ب) المؤكّد، فيقوم مقامه مرادفه، نحو: أحببته مِقة[7]، وشنأته بغضًا، وفرحت جذلًا، وجلست قعودًا، واسم مصدره، كقولهم: أعطى إعطاء، فلو كان اسم المصدر علمًا، لم يقم مقام المصدر، وإذا حذف المبيّن قام مقامه نوعه، مثل: رجع القهقرى، أو وصفه، كقوله تعالى:﴿وَٱذۡكُرُواْ رَبَّكُمۡ كَثِيرٗا﴾[8]، أو هيئته، مثل: الكافرُ يموتُ ميتة سوءًا، أو آلته، مثل: ضربته سوطًا، والأصل ضربته بسوط، فحذف المصدر وحرف الجرّ، وأقيمت الآلة مقامه، أو كليّته، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾[9]، أو بعضيّته، كقوله تعالى: ﴿وَلَن تَضُرُّوهُ شَيۡـٔٗاۗ﴾[10]، معناه والله أعلم، لا تضرّونه بعض الضّرر.

---

[1] نوح، ١٧/٧١.

[2] في أ: ما بين القوسين مكتوبٌ على يمين الصّفحة.

[3] النساء،١٦٤/٤.

[4] الإسراء، ٦٣/١٧.

[5] النّبأ، ٢٨/٧٨.

[6] الصّافات، ١/٣٧.

[7] المِقة: المحبّة. يُنظر، ابن منظور، لسان العرب، مادّة ومق، ٣٨٥/١٠.

[8] آل عمران، ٤١/٣.

[9] النساء، ١٢٩/٤.

"المنصوب على المفعول المطلق"، قال بعض النّحاة: بين المصدر والمفعول المطلق عمومٌ وخصوص من وجه، فيجتمعان في نحو: ضربت زيدًا ضربًا، وينفرد المفعول المطلق بنحو: ضربت سوطًا، والمصدر بنحو يعجبني ذهابك.

"المصدر هو الاسم المنصوب"، أي بفعله، قال السّنهوريّ في الصّغير: "وهذا هو مُراد المصنّف، لا المصدر المنصوب بأيّ ناصب كان، مثل: إن ضربك ضرب حسن، وقول المؤلّف في المصدر المنصوب هو الذي يأتي ثالثًا في تصريف الفعل، ليس مراده به تعريف حقيقته، بل مُراده الإيضاح للمتعلّم على حسب ما جرى في عُرفهم من تقديم الماضي وتأخير المضارع عنه، والتثليث بالمصدر، وإلّا فلا بعد أن يتكلّم بالمصدر بعد الماضي" (ق٥٥/أ) انتهى.

"أو كلّ منهما يجري مع المتعدّي واللّازم"، نحو: فرح فرحًا، فهذا لفظيّ لازم، ونحو: أحببته مقة، فمقة مفعول مطلق، وهو متعدّي معنويّ، لأنّ المقة المحبّة.

باب ظرف الزّمان وظرف المكان:

هذا هو الثّالث والرّابع من المنصوبات، وهو المفعول فيه، قال المراديّ في شرح التّسهيل: "تسميته ظرفًا من اصطلاح البصريّين، ولا يسوغ عند الكوفيّين تسميته ظرفًا، لأنّ العرب لم تسمّه بذلك في موضع من المواضع، ولأنّ الظّرف في اللّغة الوعاء، وهو متناه الأقطار، كالجراب والعِدل، والذي يسمّونه ظرفًا من المكان ليس كذلك، "وسمّاه الفرّاء محلًّا، والكسائي وأصحابه صفات"[٢]، ولا مشاحة في الاصطلاح"[٣].

---

[١] هود،١١/٥٧.

[٢] أبو حيان، الارتشاف، ١٣٨٩/٣

[٣] المرادي، شرح التّسهيل، ص٤٧٦

"المسمّيَيْنِ بالمفعول فيه"، المفعول فيه: هو ما سُلّط عليه عامل على معنى في، من اسم زمان، كصمتُ يوم الخميس أو حينًا أو أسبوعًا، أو اسم مكان مبهم، فقوله: ما سُلّط عليه عامل كالجنس، وعلى معنى في كالفصل، خرج به غيره من المفاعيل، إذ هي وإن كان العامل مُسلّطًا عليها تسلّطه على معنى في، وعُلم من ذلك أنّ يوم في قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾[1] وحيث في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[2]، ليسا من هذا الباب، بل هما من المفعول به، أمّا يومًا فظاهر.

وأمّا حيث؛ فلإنّها لو جُعلت في الآية مفعولًا فيه، لزم فيه محال وهو أن (ق٥٥/ب) يكون الله تعالى في مكان أعلم منه في مكان، وهذا باطل، إذ ليس المُراد أنّ الخوف واقع ذلك اليوم، والعلم واقع في ذلك المكان، وإنّما المُراد أنّهم يخافون نفس ذلك اليوم، وأنّ الله تعالى يعلم نفس المكان المستحقّ لوضع الرّسالة، فتبيّن أنّ انتصابهما على المفعول به؛ لأنّ الفعل واقعٌ عليهما لا فيهما، وناصبٌ لفظ يومًا يخافون، وناصبُ محلّ حيث فعل مضارع متنزِع من لفظ أعلم تقديره يعلم، وحُذف لدلالة أعلم عليه، وليس النّاصب أعلم المذكور؛ لأنّ لفظ اسم التّفضيل لا ينصب المفعول به، وفُهم[3] من تقييد اسم المكان بالمبهم، أنّ اسم الزّمان يقع ظرفًا مطلقًا، مبهمًا كان أو مختصًّا، واسم المكان المبهم هو ما افتقر في بيان صورة مسمّاه إلى غيره، وهو ذِكر المُضاف إليه مثلًا، كالجهات الستّ وشبهها في الشّياع كناحية وجانب ومكان، وما أشبه ذلك والله أعلم. "وبعدمه مع التّعريف"، مثل سحر، كذا في الصّحاح[4].

"وآخر اللّيل قيل الفجر"، قال في الصّحاح: "والسّحر قُبيل الصّبح"[5]، تقول: أجيئُك يوم الجمعة سحرًا، وسحر يوم الجمعة، قدّم الشّارح أن اليوم من طلوع الفجر إلى غُروب الشّمس، وذكر هنا أن سحر

---

[1] النور، ٣٧/٢٤.
[2] الأنعام، ١٢٤/٦.
[3] في ب: وعُلم.
[4] الجوهريّ، الصّحاح، مادّة سحر، ٦٧٨/٢.
[5] المصدر نفسه

آخر اللّيل، وحينئذٍ فكيف يستقيم أن يُقال: أجيئك يوم الجمعة سحرا، بل المناسب أن يقال: أجيئك ليلة الجمعة فتنبّه.

"وصباحًا، وهو أوّل النّهار، تقول": (ق٥٦/أ) انتظرني صباحًا، أو صباح يوم الجمعة، ومساء بالمد، وهو من الظّهر إلى آخر النّهار، قال في المصباح المنير: "الصّبح الفجر، والصّباح مثله، وهو أوّل النّهار، والصّباح أيضًا خلاف المساء، قال ابن الجواليقيّ: الصباح عند العرب من نصف اللّيل الآخر إلى الزّوال، ثم المساء إلى آخر نصف اللّيل الأوّل، هكذا رُويَ عن ثعلب"[١]، انتهى، وفي المغرب المساء ما بعد الظّهر إلى المغرب، عن الأزهريّ، انتهى. وهو الموافق لما قاله الشّارح، ولم يذكر في المغرب الصّباح، والذي ذكره في المغرب، ذكره في المصباح في كتاب الميم نقلًا عن ابن القوطية[٢].

قال في القاموس: الصّبح الفجر، أو أوّل النّهار، والجمع إصباح، وهو الصّبحة والصّباح"[٣]، انتهى. وقال فيه أيضًا: "والمساء والإمساء ضدّ الصّباح"[٤]،

"وأمدًا"، الأمدُ الغاية، وبلغ أمده أي غايته، كذا في المصباح المنير[٥].

قوله: "نحو ضحى وضحوة"، قال في القاموس: "الضّحوة والضحية كعشيّة[٦]، ارتفاع النّهار، والضّحى فويقه ويذكّر"[٧]، انتهى.

---

[١] الفيّومي، المصباح المنير، مادة صبح.

[٢] المصدر نفسه، مادة مسو، ويُنظر: ابن القوطية، محمد بن عمر، كتاب الأفعال، تحقيق: علي فوده، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٣، ١٥٤. وابن القوطية هو : محمد بن عمر بن عبد العزيز الأندلسي أبو بكر، ت(٣٦٧)، مؤرخ ، من أعلم أهل زمانه باللغة والأدب، وأروى الناس للأشعار، له : تاريخ فتح الأندلس، الأفعال. ينظر ترجمته في : ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٣٦٨/٤، الزركلي، الأعلام، ٣١١/٦ـ ٣١٢.

[٣] الفيروزآبادي، القاموس المحيط، صبح.

[٤] الفيروزآبادي، القاموس المحيط، صبح.

[٥] الفيومي، المصباح المنير، مادة أمد.

[٦] في ب: كقسيّة.

[٧] الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ضجر.

"منها ما هو ثابت التّصرّف والانصراف"، المراد بالمتصرّف: ما يخرج عن الظرفيه إلى غيرها، فيستعمل فاعلًا، نحو: جاء يوم الخميس، ومبتدأ وخبرًا، نحو: يوم الخميس يومٌ مبارك، ومفعولًا فيه، نحو: أحببت يوم الخميس، والمُراد بالمنصرف ما يُنوّن أو يدخله (ال) أو يُضاف، قاله المُراديّ، كيومٌ وليلة،(ق٥٦/ب) وحينٌ ووقت[١].

"فإنّه لا ينوّن لعدم انصرافه"، فلو نُكّر صُرف، نحو: نجيناهم بسحر، وكذا لو أضيف أو دخلته (ال)، "ولا يُفارق الظّرفيّة لعدم تصرّفه"، قال ابن عقيل: "عند قوله: وقابلٌ من ظرف أو مصدر؛ لئلّا يخرج عمّا استقرّ له من الظّرفيّة في لسان العرب[٢].

قوله: "نحو غدوة وبكرة"، قال في التّسهيل: "والذي يتصرّف ولا ينصرف كغدوة وبكرة علمين"[٣]، قال المراديّ: الأحسن إسقاط الكاف، إذ لا نظير لهما، والمشهور أنّ منع صرفهما للعلميّة الجنسيّة، كأسامة فلا فرق بين أن يقصد من يومٍ بعينه أولًا، فتقول: غدوة وقت نشاط، كما تقول: أسامة شرّ السّباع، قال أبو عمرو: "وتقول لقيته العام الأول بكرة، ويومًا من الأيّام بكرة، فلا ينوّن سواء قصدت بكرة يومًا بعينه أم لم تقصد، وقال الزّجاج: "إذا أردّت بها بكرة يومك وغدوة يومك لم تصرفهما، وإذا كانا نكرتين صرفتهما، ومثله قول ابن طاهر: "هما علمان من معيّن، نكرتان من غير معيّن، وعلى هذا تكون علميّتهما شخصيّة، واحترز بعلمين من أن لا تقصد العلميّة، فإنهما ينوّنان، ومنه:﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿٦٢﴾﴾[٤]، قال السّيرافيّ: "وهذا من تنكير العلميّة؛ لأنّ الأعلام يجوز تنكيرها بعد تعريفها، واللفظ واحد"[٥]،انتهى.

---

[١] يُنظر: المرداي، شرح التسهيل،ص٤٧٨.

[٢] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١١٩/٢- ١٢٠.

[٣] ابن مالك، تسهيل الفوائد، ٩١.

[٤] مريم،٦٢/١٩.

[٥] المرادي، شرح التّسهيل، ٤٧٩.

"ووراء"، قال في المغرب: "وهو من ظروف المكان، بمعنى خلف وقدّام"[1]، انتهى، وهذا الظّرف أعني ورا، ثابت (ق٥٧/أ) في جميع ما وقفت من نسخ المتن، وقد أسقطه الشّارح رحمه الله.

[ثمّ][2] "اسم إشارة للمكان البعيد"، ظرف لا يتصرّف، فقول من أعربه مفعولًا، لرأيت في إذا رأيت ثم وهم[3]، كذا في القاموس.

باب الحال

وهو الخامس من المنصوبات، قال القرافيّ: "ووجه إيلائه لما قبله الاشتراك في معنى في كما رأيت، وقال في الأماليّ: "ولا بدّ في الحال من أن تكون بمعنى في؛ ليحصل كمال الفرق بينهما وبين التّمييز، فإنّ التّمييز ليس بمعنى في، بل بمعنى من.

الحال نوعان: مؤكّدة، وهي التي يُستفاد معناها بدون ذكرها، ومؤسسة[4]، وهي التي لا يُستفاد معناها بدون ذِكرها وحدها.

وصف فضلة، مذكورة لبيان الهيئة للفاعل أو المفعول أو لهما، فخرج بذِكر الوصف نحو: القهقرى، في رجعت القهقرى، وإن كان مبينًا للهيئة فهو عمدة لا فضلة، وخرج بقوله مذكور لبيان الهيئة التّمييز في نحو: لله درّه فارسًا، والنعت في نحو: جاءني راجل راكب، فإنّ فارسًا وراكب وإن حصل لهما بيان الهيئة فليسا مذكورَيْن؛ لأنّ ذِكر التّمييز لبيان جنس المتعجّب منه وهو الفروسيّة، وذِكر النّعت لتخصيص المنعوت، وهو رجل بالنّعت، وإنّما وقع بيان الهيئة بهما ضمنًا لا قصدًا، والحال المؤكّدة وصف فضلة جيء بها لبيان تأكيد صاحبها، أو عاملها، أو مضمون(ق٥٧/ب) جملة قبلها، فالمؤكّدة

---

[1] المطرّزيّ، المغرب في ترتيب المعرب، ٤٨١

[2] غير موجود في الأصل، والمثبت وضعته لتسهيل الدّراسة.

[3] الفيروزآبادي، القاموس المحيط، فصل الجيم، ١٠٨٥/١.

[4] في ج: ومبيّنة.

لصاحبها، نحو قوله تعالى:﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ﴾[1]، فجميعًا حال، وصاحبها من، وهو لفظٌ عام مفيد معنى الحال، فليس فيها حينئذ إلا التأكيد، والمؤكّدة لعاملها، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[2]، والمؤكّدة لمضمون الجملة نحو قوله: زيدٌ أبوك عطوفًا، والله أعلم.

قوله: "هو الاسم"، يُريد أو ما في تأويله، لتدخل الجملة الواقعة حالًا، نحو: جاء زيد يضحك، ومررت بعمرو يركض[3]، قاله الرّاعي.

قوله: "المفسّر لما انبهم من الهيئات"، قال الرّاعي: "قال شيخنا أبو الحسن، علي بن محمد ـ رحمه الله ـ وقول النّحاة انبهم في حدّ التّمييز، وفي حدّ الحال، منقود عليهم؛ لأنّ انبهم لم يلف في لغة العرب، وصوابه استبهم، فكان الأولى لهم أن يقولوا: الحال مبيّن لما استبهم من الهيئات، ومعنى قولهم المفسّر لما انبهم من الهيئات، أنّ الحال إنّما جيء بها لتبيّن حالة صاحبها وقت إيقاع وقت إيقاع الفعل منه[4].

"في الصّفات اللاحقة للذّوات العاقلة"، الحال نفس صاحبها، فلذلك جاز: جاء زيدٌ راكبًا، وامتنع جاء ركوبًا؛ لصدق الرّاكب على زيد؛ لدلالته على الذّات، ولم يصدق عليه الرّكوب؛ لعدم دلالته على الذّات، كذا في الأماليّ.

"وغيرها"، كمثال المصنّف.

"والغالب أنّ الحال لا تكون إلّا مشتقّة"، من المصدر لا جامدة، والمُراد بقوله: "متنقّلة"، أن تكون غير لازمة لصاحبها، فلا يُقال: جاء زيد طويلًا (ق٥٨/أ) ولا جاء زيدٌ أبيض وشبهه؛ لبعده عن

---

[1] يونس، ٩٩/١٠.

[2] النمل، ١٩/٢٧.

[3] الرّاعي، المستقل بالمفهومية، ورقة ٦١.

[4] المصدر نفسه.

الإفادة، وتقع لازمة إذا كانت مؤكّدة، نحو: زيدٌ أبوك عطوفًا، أو كان عاملها دالًّا على تجدّد صاحبها، نحو: خلق الله الزّرافة يديها أطول من رجليها، ومنه: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ٢٨﴾[1]، وتقع لازمة في غير ذلك، وهو موقوف على السّماع، نحو: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ﴾[2]، وقد تقع جامدة مؤوّلة بالمُشتق، وغير مؤوّلة، فمن الأوّل قولهم، كرّ زيدٌ أسدًا، أي شجاعًا، وبدت الجارية قمرًا، أي مضيئة، ومن الثّاني، قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا ١٧﴾[3]، وقولك هذا مالك ذهبًا، قال السّنهوريّ: "والمراد بالمشتق هنا، ما دلّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود، وذلك هو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، واسم التّفضيل".

"ولا تكون الحال"، معطوفة على قوله: "لا تكون إلّا مشتقّة"، إلّا نكرة؛ لأنّ الغالب عليها الاشتقاق، وعلى صاحبها التّعريف، فلو لم تنكر لتوّهم كونها نعتًا لصاحبها، وقد يجيء على صورة المعرّف بالأداة، فيحكم بزيادتها، نحو: ادخلوا الأوّل فالأوّل، أي مترتّبين، وأرسلها العراك، أي معتركين، وقد يجيء أيضًا على صورة المعرّف بالإضافة، فيحكم بأنّها نكرة لم يتعرّف بها، نحو قولهم: جلس وحده، أي منفردًا، ورجع عوده على يديه، أي عائدًا، وفعل ذلك جهده، أي جاهدًا.

"ولا تكون إلّا بعد تمام الكلام"، معطوفٌ على قوله: "لا تكون إلّا مشتقة"، ولا يكون (ق٥٨/ب) صاحبها، معطوف على قوله: "لا تكون إلّا مشتقّة"، "إلّا معرفة"، أو نكرة مخصّصة، كالمبتدأ، ومن

---

[1] النساء، ٢٨/٤.

[2] المائدة، ١٨/٣.

[3] مريم، ١٧/١٩.

تخلّف الانتقال ﴿هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا﴾[1] ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ٢٨﴾[2]، قال المراديّ في شرح التّسهيل: "وقد اجتمع الجمود وعدم الانتقال في نحو: هذا خاتمك حديدًا، وهذه جبّتك خزّا، وهما أمثلة سيبويه"[3]

"فوحده حال معرّفة" بالإضافة، قال في التّسهيل: "وقد يجيء معرّفًا بالأداة أو الإضافة"[4]، قال المراديّ: "في قوله معرّفًا تجوز؛ لأنّه ليس معرفة على مذهب الجمهور، وإنّما مُراده على صورة المعرفة"[5]، انتهى. "ومن تخلّف وقوع الحال بعد تمام الكلام، كيف جاء زيد؟" أي على أيّ حالة جاء زيد، واعترض بأنّ كيف يستفهم بها عن الأحوال، فكيف تُعرب حالًا، والحال ما يُبيّن الهيئة؟ وأجيب: بأنّها لمّا كانت تجاب الحال، سمّوها حالًا مجازًا، كما أعربوا متى ظرفًا، في قول القائل : متى جاء زيد؟ لما كان يذكر في جوابها الظّرف نفسه، فيقال: وقت العصر مثلًا، قال في اللّب: "فإن تمحّض تنكيره، أو تضمنّت معنى الاستفهام، وجب تقديمها عليه، قال السيّد عبد الله: أي تقديم الحال على صاحبها، لكن عند تمحّض تنكيره إنّما يجب تقديمها على صاحبها فقط، وذلك لأنّها لو تأخّرت لالتبست بالصّفة في حال النّصب، نحو قولك: ضربت رجلًا راكبًا، ثم قدّمت في حال الرّفع والجرّ، وإن لم يلتبس طرد اللّباب، وإما عند (٥٩/أ) تضمنّها الاستفهام، فإنما يجب تقديمها على صاحبها مع العامل وذلك لاقتضاء الاستفهام صدر الكلام، نحو: كيف فعلت؟ أي كائنًا على أيّ حال فعلت، ويجوز أن يكون كيف صفة مصدر محذوف، لا حالًا، أي فعلًا كائنًا على أي حالٍ فعلت.

---

[1] فاطر، ٣١/٣٥.

[2] النساء،٢٨/٤.

[3] المرادي، شرح التسهيل، ٥٥٨.

[4] ابن مالك، تسهيل الفوائد، ١٠٨.

[5] المرادي، شرح التسهيل، ٥٥٩.

باب التّمييز

وهو السّادس من المنصوبات، قال القرافيّ: "وإنّما ولي باب الحال؛ لمشاركته له في الانتصاب على تقدير حرف جر، أي التّفسير، قال النّيليّ: "والتّمييز والتّفسير والتّبيين ألفاظٌ مترادفة.

قوله: "أو من النّسب ظاهرة" ، إنّ تعريف التّمييز خاص بتمييز المفرد، وليس كما ينبغي كيف، وقد مثّل المصنّف ـ رحمه الله ـ لتمييز النّسبة بأمثلة، والحق أنّ قوله: "لما انبهم من الذّوات"، شامل لتمييزي المفرد والنّسبة، إذ التّمييز فيها، أي في النّسبة مفسّر لذات مقدّرة، كما نصّ عليه ابن الحاجب ـ رحمه الله ـ في مقدّمته، حيث قال : "التّمييز ما يرفع الإبهام المستقرّ عن ذات مذكورة أو مقدّرة، فالأوّل عن مفرد، والثّاني عن نسبة، في جملة أو ما ضاهاها"[1]، انتهى.

قال العلّامة السّنهوريّ ـ رحمه الله ـ في الصّغير : " التّمييز والتّفسير والتّبيين، ألفاظٌ متقاربة المعنى، والمراد منها اصطلاحًا ما قاله المؤلّف، وإيضاح هذا التّعريف، يُعلم ممّا تقدّم في الحال، واعلم أنّهما لمّا اشتركا في النّكارة والفضليّة والكون، على معنى حرف والبيان، دعت الحاجة إلى معرفة .

[الفرق بين الحال والتّمييز[2]]

(ق٥٩/ب) الفرق بينهما، وهو من أوجه أحدها، أنّ الأوّل على معنى في، والثّاني على معنى من المبنيّة [لا][3] الاستغراقيّة المقدّرة في نحو: لا رجل عندك، ولا الابتدائيّة، وهي الملاحظة في قول الشّاعر:

---

[1] ابن الحاجب، الكافية، ٢٤ـ ٢٥.

[2] غير موجود في الأصل والمثبت وضعته لتسهيل الدراسة.

[3] في أ: ما بين القوسين مكتوب في أعلى الصفحة.

أستغفرُ اللهَ ذنبًا لستُ مُحصيَهُ[1].

الثاني : أنّ الغالب على الأول الاشتقاق، وعلى الثاني الجمود، فللّه درّه فارسًا خلاف الغالب.

والثّالث : أن ذاك لبيان الهيئة، وهذا لبيان الذّات، ثم الذّات المبنيّة، إمّا مذكورة، وإمّا مقدّرة، فالمذكورة تكون في مفرد مقدار وغير مقدار، فالمقدار كأحد عشر كوكبًا في العدديّ، وكقفيز برّا في الكيلي، وكرطل زيتًا في الوزنيّ، وكشبرًا أرضًا في المساحيّ، ومثال غير المقدار: جبّة خزّا ، وباب ساجا[2]، وخاتم حديدًا، وما أشبه ذلك ممّا وقع فيه التّمييز أصلًا للمميّز، وأمّا التّمييز الرّافع للإبهام عن ذات مقدّرة فهو تمييز النّسب، سواء كانت تلك النّسبة في حمل، أو في شبهها من مركّب إضافيّ، أو غير إضافيّ ممّا ليس بتام، فالجمل ما أشار إليها بقوله: تصبب إلى اشتريت[3]، وأمّا اشتريت والمثال الذي بعده فمن المقدار، وأمّا قوله : زيد أكرم من عمرو أبًا، وأجمل منه وجهًا، فمّما هو ملحق بالجمل، وليس بإضافيّ، وهذا إن جعلنا التّمييز رافعًا لإجمال نسبة، بين أكرم وأجمل وفاعلهما، وهو الضّمير المستتر فيهما، أمّا إذا جعلناه رافعًا لإبهام نسبة بين أكرم وزيد، وقس على ذلك، فليس المميّز (ق٦٠/أ) ممّا ألحق بالجمل، بل منها، ولنوضّح أنّ التّمييز في الجمل وشبهها، رافع للإبهام عن ذاتٍ مقدّرة في مثال لتنجلي المسألة ويتم الفهم، فنقول وبالله التوفيق.

---

[1] هذا شطر بيت من البسيط، وهو بلا نسبة، وعجزه: ربَ العباد إليه الوجهُ والعملُ. والشاهد: أستغفر الله ذنبًا، حذف الجار من ثاني مفعولي أستغفر، والأصل أستغفر الله من ذنبٍ . يُنظر: الفراهيدي، الجمل في النحو، ١٢٢، ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٩٧/٤،ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٧٩/٢، أبو حيان، التذييل والتكميل، ٢٠٥/٩، المرادي، توضيح المقاصد، ٧٢٦/٢، ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٩٦/٢، الأشموني، شرح الأشموني، ٤٦/٢.

[2] السّاج: ضربٌ من الشّجر، يُنظر: الجوهري، الصحاح، مادّة سوج، ٣٢٣/١، ابن فارس، مجمل اللغة، باب السين والألف، ٤٨١/١.

[3] تصبب محمد عرقًا ، اشتريت عشرين غُلامًا. يُنظر: الأزهري، شرح الآجرومية، ٨٨.

قال الشّريف في شرح الكافية: "فالنّفس في قولنا: طاب زيدٌ نفسًا، ترفع الإبهام المستقر عن ذات مقدّرة، لا عن ذات مذكورة، لأنه ليس في زيدٍ إبهام بل في ذات أسند إليها الطّيب، لجواز أن يُسند إلى زيد ظاهرًا، وإن كان مسند إلى ذات أخرى حقيقة، أو في ذات هي نسبة الطيب إليه، فتذكر تلك الذات لرفع الإبهام المستقر"[1] ، انتهى.

ما قاله السّنهوري ـ رحمه الله ـ وصنيعه ظاهر في أنّ كلام المصنّف شامل للقسمين، فتنبّه.

"فالثّاني نحو: قولك تصبب"، قال الجوهريّ: "صببت الماء فانصبّ، أي سكبته فانسكب، والماء يتصبّب من الجبل، أي يتحدّر"[2]، "وطاب محمد نفسًا"، "طاب الشّيء يطيب طيبًا، إذا كان لذيذًا، أو حلالا، وطابت نفسه تطيب، انبسطت وانشرحت"[3]، كذا في المصباح المنير.

"فحصل إبهام في النّسبة"، قال في الأمالي: "لأنّ في إسناد الطّيب إلى زيد إجمالًا، إذ يُحتمل أن يكون من جهة أهله، أو من جهة ماله، أو من جهة نفسه، فلمّا ذكرت النّفس ارتفع الإبهام والإجمال".

"ثمّ ذكره مفسّرا أوقع في النّفس"؛ لأنّ النّفس تتشوّق إلى معرفة ما أُبهم عليها وتتوفر دواعيها إلى طلب العلم به. "ومنه"، أي من تمييز الذّوات.

"والنّاصب للتّمييز بعد الأعداد (ق٦٠/ب) والمقادير"، قال المُراديّ: "فإذا قُلت عشرون درهمًا، فالنّاصبُ للتّمييز هو عشرون، وكذلك رِطل وقفيز وغيره من المقادير، وجاز أن تعمل

---

[1] ينظر: الرّضي، شرح الكافية، ٦٦.٦٥.

[2] الجوهريّ، الصّحاح، مادّة صبب، ١٦٠/١.

[3] الفيومي، المصباح المنير، مادّة ط ي ب ، ٣٨٢/٢

وهي جارّة؛ لأنّها شبهت بما يُشبه الفعل، وهو اسم الفاعل لطلبها اسمًا بعدها بعد تمامها، ومعنى تمام الاسم أن يمتنع من الإضافة، فقولك: عشرون رجلًا، مشبّه بضاربين رجلًا"[1]، انتهى .

قوله: "أو مقدار"، يشمل الكيل والوزن والمِساحة، نحو عندي قفيز بُرّا، ورِطل سمنًا، وشبر أرضًا، قال المراديّ: "وجعل المصنّف العدد قسيم المقدار كأبي علي وابن عصفور، وجعله ابن الضائع والأبّذي[2]، قسمًا من المقادير"[3].

"وإنّما هو من قسم تمييز النّسبة"، قال السّنهوري في الكبير: "ثمّ النسبة إمّا أن تكون ناقصة أو تامّة، فالتّامة قد تقدّمت، والنّاقصة كقولك: زيدٌ أكرم من عمرو أبًا، فإنّ بين أفعل التّفضيل والضّمير المستتر فيه نسبة ناقصة، لا يُحسن السّكوت عليها، وهي مجملة لجواز أن يكون الكرم من جهة أبي زيد وغيره، فوقع الإجمال بقولك أبا، وأمّا النسبة التي بين أفعل التفضيل وبين زيد فنسبة تامّة، وقد تقدّم نظيرها، ثم التّمييز الرّافع لإبهام النسبة، قد يكون محولًا عن الفاعل، وقد يكون محوّلًا عن المفعول، وقد يكون عن غيرهما، وقد يكون غير محوّل، **فالأوّل**، كقوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[4]، أصله ـ والله أعلم ـ واشتعل شيب (ق٦١/أ) الرّأس، فاشتعل فعل ماضٍ، وشيبٌ فاعل وهو مضاف إلى الرّأس، فجرّ الرأس ثم حوّل الإسناد عن شيب، وجعل منصبًا على الرّأس، وأخر عن محله فصار فضلة متأخّرًا، فانتصب على التمييز،

---

[1] المرادي، شرح التسهيل، ٥٨٦.

[2] الأبدي هو: أحمد بن محمد بن محمد البجّائي الأبذي شهاب الدين، وفي بعض الكتب (الأبّذي)، (ت ٨٦٠هـ)، الشيخ الإمام النّحوي، من أهل الأندلس، نزل القاهرة وأخذ عن القاياتي والعز عبد السلام البغدادي، من مؤلفاته: الحدود النّحوية. يُنظر ترجمته في: السّخاوي، الضوء اللامع، ١٨١/٢، أبو المعالي، ديوان الإسلام، ٨٤/١، الزركلي، الأعلام، ٢٢٩/١.

[3] المرادي، شرح التسهيل، ٥٨٥.

[4] مريم، ١٩/٤.

وأمّا **الثاني**، فكقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾[1]، وأصله ـ والله أعلم ـ وفجّرنا عيون الأرض، ففجّر فعل ماضٍ والضّمير فاعله، وعيونًا مفعول به وهو مضاف إلى الأرض فجرّها، ثم حوّل الإيقاع عنه وجعل متعلقًا بالأرض، وتأخّر ففعل به ما فعل بشيب.

وأمّا **الثالث**، فكقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾[2]، أصله ـ والله أعلم ـ مالي أكثر، فمالي مبتدأ، وهو مضاف إلى ياء النّفس، وأكثر خبره، فحوّل الإسناد عن المال، وأخّر فانفصل الضّمير، وصار أنا، فأسند إليه وانتصب المال على التّمييز، وأمّا **الرّابع**، فكقولهم : لله درّه فارسًا، ففارسًا ليس بمحوّل عن شيء"، انتهى.

قوله : "وشرط نصب التّمييز إلى آخره" ، يُنظر في شروح الألفية عند قول النّاظم[3]:

والفاعل المعنيّ انصبن بأفعلا

"ووجهه"، أي زيد من قوله: لأنّ الأصل أبو زيد، ولا حُجّة لهم في قوله[4] :

[الطّويل]

رَأيتُكَ لمّا أن عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قيسُ عَنْ عَمْرِو

"لإمكان حمل أل على الزّيادة"، والتّقدير وطبت نفسًا.

---

[1] القمر، ١٢/٥٤.

[2] الكهف، ٣٤/١٨.

[3] التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل إن كان فاعلا في المعنى وجب نصبه وإن لم يكن كذلك وجب جره بالإضافة. يُنظر: ابن مالك، الألفية، ٣٤،المرادي، توضيح المقاصد، ٧٣١/٢، ابن عقيل، ٢٨٩/٢، الأشموني، ٤٨/٢.

[4] البيت لراشد بن شهاب اليشكري، الشّاهد: "طبت النّفس"، أدخل الألف واللام على التّمييز الذي يجب له التّنكير في اعتبار البصريّين. ينظر: الضّبي، المفضليات،٣١٠،ابن مالك، شرح التّسهيل،٣٨٦/٢، المرادي، توضيح المقاصد، ٧٢٧/٢،ابن هشام، أوضح المسالك،١٨٣/١ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٨٢/٢. ١٨٣، الجوجري، شرح شذور الذّهب، ٤٦٣/٢.

باب الاستثناء

كذا عبّر غيره منهم: ابن مالك في الخلاصة[١]، وعبّر ابن مالك في التّسهيل بباب المستثنى[٢].

(ق٦١/ب) قال ابن عقيل: "ولم يقل الاستثناء كما قال سيبويه ومن بعده؛ لأنّ الكلام في المنصوبات، ولذا قال الواقع مفعولًا مطلقًا، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه"[٣].

وهذا هو السّابع من المنصوبات، "وهو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها"، قال السّنهوريّ في الصّغير: "أمّا الاستثناء فمتّصل ومنقطع، **فالمتّصل:** هو الإخراج من متعدّد لفظًا أو تقديرًا بإلّا، غير الصّفة وأخواتها، **والمنقطع:** ما دلّ على مخالفة بإلّا، غير الصّفة وأخواتها، من غير إخراج، ومن هذين التعريفين، يؤخذ تعريف المستثنى متّصلًا ومنقطعًا، وأمّا المستثنى منه فهو العام، وألفاظ العدد، فالعام، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[٤]، وألفاظ العدد يمثّل لها بقوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا﴾[٥] " ، انتهى.

وقال في الكبير: "فقولنا الإخراج جنس يتناول الاستثناء وغيره ممّا نذكره الآن، وقولنا بإلّا أو إحدى أخواتها فصل نُخرج به الشّرط والصّفة غالبًا، وبدل البعض، مثل : أكرم بني تميم إن دخلوا، أو الطّوال إلى أن يدخلوا، أو العالم منهم، وتقييدنا إلا بغير الصّفة احتراز عن قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[٦]، فإنّه ليس باستثناء إذ لم يتقدّم إلّا فيه لفظٌ صالح

---

[١] ابن مالك، الألفيّة، ٣١.

[٢] ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ١٠١.

[٣] ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد،٥٤٨/١.

[٤] العصر، ٢/١٠٣.

[٥] العنكبوت، ١٤/٢٩.

[٦] الأنبياء، ٢٢/٢١.

يستثنى منه، إذ شرط المستثنى منه شرط وجوب تناوله للمستثنى لولا الإخراج والجمع المنكر ليس كذلك، بل هو محتمل لتناوله للمستثنى ولعدم (ق٦٢/أ) تناوله إيّاه، فلم يتحقّق التناول فلا إخراج، والمخرج بهذا الاستثناء هو المسمّى في عرفهم بالمتّصل، وأمّا الاستثناء المنقطع فهو المذكور بعد إلّا غير الصّفة أو إحدى أخواتها من غير إخراج، كقوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[1]، ليس من جنس علم، إذ هو الاعتقاد الجازم المطابق لموجب، فلا يخرج اتّباع الظّن منه.

"وسمّاها حروفًا تغليبًا"، قال الرّاعي: "وأطلق الشّيخ على أدوات الاستثناء حروفًا باعتبار الكلمات، وكأنّه قال كلمات الاستثناء، وهذا كثير في كلام الأقدمين، يطلقون الحروف على الأسماء والأفعال"[2]، انتهى.

تنبيهات:

الأوّل: تسمية المؤلّف جميع الأدوات حروفًا تغليبًا؛ لأنّ الاستثناء معنى، وتأديته بالحرف أولى، فكان الحرف أصلًا فيه فغلب.

الثاني: عدّه إيّاها ثمانية، مبنيّ[3] على أنّ كلّا من لغات سوى أداة مستقلة.

الثالث: لم يعد ليس ولا يكون؛ لأنّ منصوبهما أحقّ باسم الخبريّة من غيره.

الرّابع: عدّ المستثنى من المنصوبات مع أنّ منه ما ليس منصوبًا للتّغليب أيضًا، ذكره القرافيّ.

---

[1] النساء، ١٥٧/٤.

[2] الرّاعي، المستقل بالمفهوميّة،ورقة٧١.

[3] في د: مبناها

وسواء كسماء، وسوى كبنى، وهذه الأخيرة أغرّ بها، قاله السّنهوريّ.

والاستثناء في هذين المثالين من كلامٍ تامّ موجب، قاله السّنهوريّ ـ رحمه الله ـ فإن قُلت فما تصنع في قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[1]، في رواية من رفع قليل مع استيفائه (ق٦٢/ب) للشّرطين، وكأن القياس وجوب النّصب، قلت: التفت[2] في هذه القراءة من حيث المعنى، فلذا لم يوجِب النّصب، وكأنّ المعنى ـ والله أعلم ـ لم يطاوعوه إلّا قليل، ونظيره في الحمل على المعنى، قول الشّاعر[3] :

[البسيط]

وبالصّريمةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عافٍ تَغَيَّرَ إلّا النُّؤْيُ والوَتَدُ

إذ معنى تغيّر لم يبق على حاله.

"وإن كان الكلام قبل إلا منفيّا"، أو في حكمه وهو النّهي والاستفهام، قال السّنهوريّ في الكبير: "مثال المنفيّ قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[4]، قرأ الجمهور برفع قليل على البدليّة البدليّة من الواو في فعلوا، وقرأ ابن عامر بنصبه على الاستثناء، ومثال ما في حكم المنفيّ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[5]، قرأ الخمسة بنصب امرأتك على الاستثناء من أحد، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو بالرّفع على البدل من أحد، وإنمّا هذا في حكم النّفي؛ لأنّه نهي،

---

[1] البقرة، ٢٤٩/٢ ، وهي في المخطوط إلا قليلٌ منهم برواية الأعمش .

[2] في ب : النعت

[3] البيت للأخطل، وهو من قصيدة يمدح فيها ولدي معاوية بن أبي سفيان. الشّاهد: "إلا النؤي والوتد"، حيث رفع المستثنى، والقياس نصبه؛ لأنّ الاستثناء تام. يُنظر: الأخطل، الدّيوان، ٨٦، ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٢٤/٢، العيني، ١٠٨٣/٣ـ ١٠٨٤، الأشموني، شرح الأشموني، ٥٠٣/١، الأزهري، شرح التصريح، ٥٤٠/١.

[4] النساء ، ٦٦/٤.

[5] هود، ٨١/١١.

والنّهي قريب من النّفي، وهذا الذي تقرّر يلزم عليه إشكال، وهو أن يكون الجمهور قد قرؤوا بالوجه المرجوح، وغيرهم قد قرأ بالوجه الرّاجح، فلذا خرّجها بعضهم على (غير)[1] هذا التّخريج، فجعل الاستثناء من فأسرِ بأهلك، فيكون الوجه النّصب في امرأتك، وجاء الرّفع على أنّه استثناء منقطع بمعنى لكن امرأتك تلتفت، وهذا التخريج أيضًا بعيد؛ لأنّ الاستثناء المنقطع خلاف الأصل، وبعضهم حمل النّصب على أنّ المستثنى مخرّج من أهلك، (ق٦٣/أ) والرّفع على أنّه من أحد، وهذا أيضًا لا يخلو عن حزازة، وبالجملة أحسن الثلاثة الأول، وممّا هو أيضًا ما هو في معنى النّفي، قوله تعالى: ﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[2]، وقوله: ﴿وَمَن يَقۡنَطُ مِن رَّحۡمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ٥٦﴾[3]؛ لأنّ الاستفهام الإنكاريّ قريبٌ من النّفي، فالجلالة والضّالون، يجوز رفعهما على البدليّة من المستتر في الفعل، ويجوز نصبهما على الاستثناء، لكن لم تجئ القراءة فيما علمت إلّا بالأول"، انتهى.

فقوله: ﴿وَمَن يَقۡنَطُ مِن رَّحۡمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ٥٦﴾، قال المراديّ: "هذا استفهام في اللّفظ، ونفي في المعنى"[4].

قوله في المتن: "جاز فيه البدل"، هذا مذهب البصريّين، قال في التوضيح: "وإن كان الكلام غير موجب، فإن كان الاستثناء متّصلًا، فالأرجح اتباع المستثنى للمستثنى منه، بدل بعض عن البصريّين، وعطف نسق عند الكوفيّين"[5].

---

[1] في أ: مكتوب على هامش الصفحة الأيسر.

[2] آل عمران، ١٣٥/٣.

[3] الحجر، ٥٦/١٥.

[4] المراديّ، شرح التّسهيل، ٥٢٨.

[5] الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح، ٥٤٢/١.

قال المراديّ في الجنى الدّاني: "في الكلام على إلّا، القسم الرّابع التي هي عاطفة لا بمعنى الواو، بل تشترك في الإعراب لا في الحكم، وهذا القسم لم يقل به إلّا الكوفيّون، فإنّهم يجعلون إلّا عاطفة في نحو ما قام أحدٌ إلّا زيد، ممّا وقع فيه النفيُ شبهه، والبصريّون يُعربون ذلك بدلًا"[1]، وقال في شرح التّسهيل: وردّ ثعلب البدل بأنّ الأول منفيّ عنه القيام، والثّاني مثبِت له، والبدل يكون على وفق المبدل منه في المعنى، وأجاب (ق٦٣/ب) الأبديّ بأنّ هذا من بدل البعض، وبدل البعض الثاني فيه مخالف للأوّل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قُلت: رأيت القوم بعضهم، فيكون قولك رأيت القوم أو مجاز، ثمّ بيّنت بعد ذلك من رأيت منهم، وكما جاز في النّعت المخالفة، نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع، جاز في البدل، وردّ مذهب الكوفيّين بأنّ إلّا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلّا زيدًا"[2] انتهى.

"أي في المستثنى البدل"، وهو المختار، ولذا قدّمه المصنّف، قال المراديّ ـ رحمه الله ـ "وإنّما اختير الاتّباع ومعناه ومعنى الاستثناء واحد؛ لأنّ فيه مشاكلة"[3]، وقال السّنهوريّ: فإن تعذّر البدل على اللّفظ لوجود مانعٍ هناك، فالبدل على المحل، نحو: لا إله إلّا الله، والمانع الذي هناك، هو أنّ الجنسيّة لا تعمل في معرفة ولا موجب، ولفظ الجلالة معرفة موجب".

قوله: "بدل بعض من كل"، قال المراديّ: "فإن قيل إذا كان بدل بعض فما بالهم لا يصرّحون معه بالضّمير إلّا قليلًا، نحو: ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[4]، فالجواب أنّ قوّة تعلّق المستثنى

---

[1] المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ٥٢٠.

[2] المراديّ، شرح التسهيل، ٥٣٠.

[3] المصدر نفسه.

[4] النساء، ٦٦/٤.

بالمستثنى منه أغنت عن الضّمير في أكثر الكلام"[1]، انتهى.

فقوله: "أغنت عن الضّمير"، أي عن التّصريح بالضّمير، وقال الرّضيّ: "ولم يحتج هنا بدل البعض إلى الضّمير وإن كان يجب أن يكون فيه ضمير عائدٌ إلى المبدل، في غير الاستثناء؛ لقرينته الاستثناء المتّصل؛ لإفادته أنّ المستثنى بعض المستثنى منه"[2]، انتهى، وهو كما ترى (ق٦٤/أ) يفيد أنّه لا يحتاج هنا إلى تقدير لضمير.

"وجاز أيضًا النّصب بإلا على الاستثناء"، قال سيبويه: وهو عربيّ جيدّ، "وعلى تقدير أن يكون منصوبًا على الاستثناء يكون النّاصب له إلّا على الصّحيح عند ابن مالك"، قال في الجنى الدّاني: "واعلم أنّ في ناصب المستثنى أقوالًا كثيرة: **أحدها:** أنّ ناصبه إلّا واختاره ابن مالك، قال: وهو مذهب سيبويه والمبرّد والجرجانيّ، وقد خفيَ كون هذا مذهب سيبويه على كثير من شُرّاح كتابه.

وثانيها: أنّ النّاصب ما قبل إلّا من فعل أو غيره بتعدية إلّا، قال ابن عصفور: وهو مذهب سيبويه والفارسيّ وجماعة، وقال الشّلوبين: وهو مذهب المحقّقين.

وثالثها: أنّ النّاصب ما قبل إلّا مستقلًّا، وهو مذهب ابن خروف، واستدلّ على ما ذهب إليه بما فهمه من كتاب سيبويه.

ورابعها: أنّ النّاصب استثنى مضمرا بعد إلّا، حكاه السّيرافيّ عن المبرّد والزّجاج.

وخامسها: أنّ النّاصب أن مقدّرة بعد إلّا، والتّقدير إلّا أن زيدًا لم يقم، حكاه السّيرافيّ عن الكسائي.

---

[1] المراديّ، شرح التّسهيل، ٥٣٠.

[2] الرّضي، شرح الكافية، ٩٧/٢.

وسادسها: أنّ النّاصب أن المكسورة المخفّفة، مركّبًا منها ومن ألا، حكاه السّيرافيّ أيضًا عن الفرّاء.

وسابعها: أنّ النّاصب له مخالفته للأوّل، ونقل عن الكسائي، وهذه أقوال أكثرها ظاهر البعد، وأظهرها الأوّل والثّاني"[1]، انتهى.

(٦٤/ب) "المقتضية له"، أي المستثنى الذي هو على حسب العوامل، فزيد مرفوع على الفاعليّة بقام[2]، ولا يجوز نصبه؛ لأنّ الفاعل لا يحذف، وأجاز فيه الكسائي النّصب على الاستثناء، وحذف الفاعل، والرّفع على أنّه بدل من الفاعل المحذوف، وهو بناء على مذهبه في حذف الفاعل، قاله المراديّ.

"لأنّ ما بعد إلّا تفرغ للعمل فيما بعدها"، وحينئذ تكون[3] إلّا من حيث اللّفظ وجودها كعدمها، وأمّا من حيث المعنى فلها تأثير، قال السّنهوريّ ـ رحمه الله ـ في الكبير: "وشرطه أن يكون الكلام غير إيجاب كما تقدّم من الأمثلة، وكقوله تعالى: ﴿فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾[4]؛ لأنّ الاستفهام الإنكاري في معنى النّفي، فإن قلت: فأين النّفي في قوله تعالى: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[5]، وإنّما شرط في الاستثناء المفرغ النّفي وشبهه؛ لأنّه لا يُفيد بدونه غالبًا، فلو فرضنا أنّه أفاد بدونه مثل: قرأت إلّا يوم الجمعة، لم يحتج إليه، ولكون المفرغ لم يفد بدون النّفي، لم يصحّ، ما زال زيدٌ إلّا عالمًا، وذلك أن ما للنّفي ، وزال للنّفي، ونفي النّفي إثبات، فيصير

---

[1] المراديّ، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ٥١٦.

[2] في ب: المقتضية له مرفوع على الفاعليّة بقام

[3] كتبت يكون في المتن

[4] الأحقاف، ٣٥/٤٦.

[5] التوبة، ٣٢/٩.

المعنى: ثبت زيدٌ إلّا عالمًا، وهو باطلٌ ولا يكون الاستثناء المفرغ إلّا متّصلًا؛ لأنّه من تمام الكلام، وإليه النّسبة، فلا بدّ من تقدير مستثنى منه عام، بل قيل أعمّ عام، ليكون هذا من إفراده، "فحذف"، أي المصنّف ـ رحمه الله ـ.

قوله: "تشبيهًا بقبل وبعد"، أي في الإبهام، إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه (ق٦٥/أ) ولا من قول لا غير نافية، بمعنى ليس والمضاف إليه غير محذوف هو، وخبر لا والتقدير لا غير.

"الجرّ جائز"، قال ابن هشام في شرح الشّذور: "ما معناه، ولا يحذف ما تضاف إليه غير، وتبنى على الضّم إلّا بعد ليس خالصة، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير، فلم تتكلم به العرب"[١]، انتهى. وقال في المغني: "وقولهم لا غير لحن"[٢]، وجوّزه ابن مالك، وأنشد عليه:

لَعَنْ عَمِلٍ أَسْلَفْتَ لا غيرُ تُسْأَلُ[٣]

ذكره في باب القسم في شرح التّسهيل، وتبعه في القاموس[٤].

والمستثنى بخلا وعدا، قال في التّوضيح: "وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان: أحدهما

---

[١] ابن هشام، شرح شذور الذّهب، ٧٨.

[٢] ابن هشام، مغني اللّبيب، ٢٠٩.

[٣] هذا عجز بيت من الطّويل وهو بلا نسبة، أما صدره فهو: جوابًا به تنجو اعتمِدْ فَوَرَبّنا. الشاهد: استعمال (غير) مبنيّة على الضم بعد (لا). ينظر: الجوجريّ، شرح شذور الذّهب، ٢٦٠/١، ابن مالك، شرح التّسهيل، ٢٠٩/٣، أبو حيان، التّذييل والتّكميل، ٣٨٤/١١.

[٤] الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٤٥٣/١.

الجرّ على أنّهما حرفا جر، وهو قليل ولم يحفظْه سيبويه في عدا، ومن شواهده، قوله[1]:

[الوافر]

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ أَسْرًا وَقَتْلًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

وتدخل عليهم ما المصدريّة، فيتعيّن النّصب لتعيّن الفعليّة حينئذٍ، وقد يجرّان على تقدير ما زائدة"[2]، انتهى مع حذف.

"وحاشا"، والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير، وسمع غيره النّصب، ولا يجوز دخول ما عليها خلافًا لبعضهم، ولا دخول إلّا خلافًا للكسائي، قاله في التّوضيح مختصرًا[3].

باب لا

هذا هو الثّامن من المنصوبات، النافية للجنس.

اعلم أنّ لا قسمان: زائدة وغير زائدة، والزّائدة لا تعمل شيئًا، ودخولها في الكلام

---

[1] البيت بلا نسبة، والشاهد: (عدا الشّمطاء) حيث استعمل عدا حرف جر. يُنظر: ابن الصّائغ، اللّمحة، ٤٧٢/١، ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٤٤/٢، الأشموني، شرح الأشموني، ٥٢٣/١.

[2] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٥٦٣/١.

[3] يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٣٤٩/١، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٥٣٨/١.

كخروجها، غير أنّها تفيد ضربًا من التّأكيد، وشذّ إعمالها في قول الشّاعر[1]:

[البسيط]

لَوْ لَمْ (ق٦٥/ب) تَكُنْ غَطَفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا إذًا لَلَامَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

وغير الزّائدة قسمان: طالبة وغير طالبة، **فالطّالبة** تجزم الأفعال، وقد تقدّم الكلام عليها في الجوازم، **وغير الطّالبة قسمان: عاطفة،** وقد تقدّم الكلام عليها في حروف العطف، **وغير العاطفة،** إمّا عاملة عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر، قال في المغني: "وعملها هذا العمل قليل حتى أدّعي أنّه ليس بموجود"[2]، انتهى. أو عاملة عمل إنّ، وهذه هي التي تكلّم عليها المؤلّف، وشرط عملها هذا العمل أن تكون نافية للجنس، وأن يكون نفيها إيّاه على سبيل النّصوصيّة، وأن لا يدخل عليها جار، فلو دخل عليها جارّ، جرّ النّكرة التي بعدها، مثل : جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، وأن يكون اسمها منكرًا متّصلًا بها، وأن يكون خبرها أيضًا نكرة، وزاد المؤلّف: وأن لا تتكرر نحو : لا رجل في الدّار، قال في التّسهيل: "ورفع الاسم إن لم يركّب الاسم مع (لا) بها عند الجميع، وكذا مع التّركيب على الأصحّ"[3]، قال المُراديّ: "قال الشّلوبين، لا خلاف في رفع الخبر بها عند عدم تركيبها، وأمّا مع التّركيب فعند المصنّف الأصحّ أنّه مرفوع بها أيضًا، وهو مذهب الأخفش والمازنيّ والمبرّد وجماعة؛ لأنّ ما استحقّت به العمل باقٍ والتّركيب لا يقتضي إبطال عملها، وذهب قومٌ إلى أنّها لم تعمل في الخبر، بل النّكرة مع لا في

---

[1] الشّاهد: وقوع لا زائدة، وإعمالها عمل إنّ. يُنظر: الفرزدق، الديوان، ٢٣٠، ابن جنّي، الخصائص، ٣٨/٢، ابن هشام، أوضح المسالك، ٤/٢، الأشموني، شرح الأشموني، ٣٢٩/١، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٣٣٧/١، السيوطي، همع الهوامع، ٥٣٠/١، ابن مالك، شرح التسهيل، ٥٩/٢.

[2] ابن هشام، مغني اللّبيب، ٣١٥.

[3] ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٦٧.

(ق٦٦/أ) موضع رفع بالابتداء، والخبر خبر المبتدأ، فهو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر، ولو أنّها في موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك، وهذا ظاهر مذهب سيبويه، وصححه بعضهم وثمرة الخلاف تظهر في قوله:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها[١]

ففيها خبر عنهما على الثّاني، وعن أحدهما على الأول، وخبر الآخر محذوف، وفي نحو لا رجل ولا امرأة ذاهبان، فيجوز على الثّاني لا على الأوّل، لما فيه من إعمال عاملين في معمول واحد"[٢]، انتهى.

وقال في التّسهيل: "وإذا علم كثر حذفه عند الحجازيّين، ولم يلفظ به عند التّميميّين"[٣]، قال المُراديّ: "لا يجوز حذف خبر لا إذا لم يدلّ[٤] عليه دليل، نحو: لا أحد أغير من الله، فإن كان معلومًا بقرينة لفظيّة أو حاليّة، كثر حذفه عند الحجازيّين ظرفًا كان أو غيره، نحو: لا ضير، وأكثر ما يحذفونه مع إلّا، نحو: لا إله إلّا الله، ووجب عند التّميميّين والطائيّين ظرفًا كان أو غيره، لكن بشرط ظهور المعنى كما ذكرنا، ومن نُسب إليهم التزام الحذف مطلقًا كالزّمخشري[٥]، أو بشرط أن لا يكون ظرفًا كالجزوليّ، فليس بمصيب"[٦]، انتهى.

---

[١] هذا صدر بيت من الوافر لأميّة بن أبي الصّلت يصف الجنة، وعجزه: ولا حين ولا فيها مليم. الشّاهد: "فلا لغوٌ ولا تأثيم"، أعمل لا الأولى عمل ليس، وأعمل لا الثانية عمل إنّ. يُنظر: ابن أبي الصلت، الديوان، ١٢٢، ابن الصّائغ، اللّمحة، ٤٩٣/١، ابن هشام، أوضح المسالك، ١٦/٢، ابن هشام، شرح شذور الذّهب، ١١٥، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٥/٢.

[٢] المرادي، شرح التسهيل، ٣٦٣.

[٣] ابن مالك، تسهيل الفوائد، ٦٧.

[٤] في أ : سقطت من المتن.

[٥] الزمخشري، المفصّل، ١١١.

[٦] المرادي، شرح التسهيل، ٣٦٣.

"إذا كانت النّكرة مفردة عن الإضافة لا شبهها"، سيأتي تفسير المضاف الشّبيه به في الذي يليه، قال المراديّ: "والشّبيه بالمضاف ويسمّى المطوّل والممطول، ما كان عاملًا فيما بعده عمل الفعل"[1].

"فلا حرف نفي وجزم، ورجل اسمها مبني معها على الفتح"، وعلّة (ق٦٦/ب) بنائه عند سبيويه والجمهور، تركبيه معها تركيب خمسة عشر، وقيل لتضمّنه معنى مِنْ التي للاستغراق، وقد صرّح بها في بعض المواضع، نحو :

ألا لا مِنْ سَبِيلٍ إلى هِنْدِ[2]

وصحّحه ابن عصفور، قاله المراديّ[3].

وقال في شرح اللّب: "وذلك لأنّ قولك لا رجل، نص في نفي الجنس، ويكون بمنزلة لا من رجل، وإنّما لم يبن المضاف والمشبّه به؛ لأنّ الإضافة ترجّح جانب الاسميّة في الإعراب مع كراهتهم جعل ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا".

قال في التّسهيل: "وليست الفتحة في نحو: لا أحدَ فيها إعرابيّةً، خلافًا للزّجاج والسّيرافيّ"[4]، قال المراديّ: "ذهبا إلى أن فتحة اسم لا في ذلك فتحة إعراب، وحذف التنوين

---

[1] مصدر سابق،٣٦٢.

[2] هذا عجزُ بيت من الطّويل، وهو بلا نسبة، وصدره: فقام يذودُ النّاسَ عنها بِسَيْفِه. الشاهد: قوله : ألا لا من سبيل، حيث ظهرت من الاستغراقيّة بعد لا النافية للجنس. ينظر: ابن الصّائغ، اللّمحة، ٤٨٩/١، ابن هشام، أوضح المسالك، ١١/٢، الجوجريّ، شرح شذور الذّهب، ٢٤٧/١، الأشموني، شرح الأشموني، ٣٢٨/١- ٣٢٩، الأزهريّ، شرح التّصريح، ٣٤٣/١، الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٣٩٢/٢.

[3] المرادي، شرح التسهيل، ٣٦٢.

[4] ابن مالك، تسهيل الفوائد، ٦٧.

تخفيفًا، وزعمًا أنّ ذلك مذهب سيبويه، وتبعهما الجرميّ[١] والجرجانيّ والرّمانيّ[٢]، وردّ بأنّ حذفه لو كان للتّخفيف لكان المطوّل أولى به"[٣]،

"فإن لم يباشرها بأن فصل بينهما فاصل"، قال في التّسهيل: "إذا انفصل مصحوب لا أو كان معرفة بطل العمل بإجماع، ويلزم حينئذٍ التّكرار في غير ضرورة خلافًا للمبرّد وابن كيسان"[٤]، انتهى.

مثال الفصل: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[٥]، ومثال المعرفة: لا زيدٌ في الدّار ولا عمرو، وهذا إجماع من النّحويّين في مسألة الفصل، ولم يخالف فيه إلّا الرّمانيّ[٦]، فإنّه أجاز النّصب في نحو: لا في الدّار رجلًا، وقد تقدّم أوّل الباب، وأمّا المعرفة فأجمع البصريّون على ما ذُكر (ق٦٧/أ) وأجاز الكوفيّون بناء الاسم العلم[٧]، كذا في شرح التّسهيل للمراديّ ـ رحمه الله ـ .

ووجب عند غير المبرّد وابن كيسان، قال المراديّ: "وأجاز المبرّد وابن كيسان مع الفصل والمعرفة أنّها لا تكرّر، كقول الشّاعر:

---

[١] ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٤٢/١.

[٢] السيوطي، همع الهوامع، ٥٢٦/١.

[٣] المرادي، شرح التسهيل، ٣٦٤.

[٤] ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٦٨.

[٥] الصّافات، ٤٧/٣٧.

[٦] ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٤٥/١.

[٧] ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ٣٦٦.

[ركائِبُهَا أن][1] لا إلينا رُجُوعَها[2]

وذلك عند غيرهما ضرورة"[3].

"أو نصبها"، أي المرأة منوّنًا مع فتح الأوّل، "أو فتحها"، أي المرأة بلا تنوين مع فتح الأول.

قوله : "خمسة أوجه"، إنّما كانت خمسة؛ لأنّ الأوّل لا يجوز فيه إلا وجهان، فتحه أو رفعه، فإذا فتحت الأوّل جاز في الثّاني ثلاثة أوجه، فتحه ونصبه منوّنًا، ورفعه منوّنًا، وإن رفعت الأوّل رفعت الثّاني أو فتحته، قال المراديّ ـ رحمه الله ـ "**الأوّل:** لا حولَ ولا قوةَ إلّا بالله، بفتحهما للتّركيب، وجعل الكلام بتقدير جملتين.

الثاني: لا حولَ ولا قوةً بفتح الأول للتركيب ونصب الثاني عطفًا على موضع اسم، لا باعتبار عملها، وزيادة لا الثانية لتأكيد النّفي، ومنع بعض النّحويّين نصب الثّاني مع التّنوين إلا في الضّرورة، حكاه في الغرة.

الثالث: لا حولَ ولا قوةُ بفتح الأول للتركيب ورفع الثاني على موضع لا واسمها، فإنّهما في موضع رفع بالابتداء، ولا الثانية زائدة؛ لتأكيد النّفي، ويجوز إعمالها عمل ليس، وأجاز أبو البقاء أن يرتفع على الابتداء، وتكون لا ملغاة.

---

[1] غير موجود في المتن، والمثبت ناقص من البيت وضعته لتسهيل الدراسة

[2] هذا عجزُ بيت من الطّويل، وهو بلا نسبة، وصدره: بَكَتْ جَزَعًا واسْتَرْجَعَت ثُمَّ آذَنَتْ، والشاهد: "لا إلينا رجوعها" دخلت لا على الخبر إلينا ولم تكرّر وهذا شاذ. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٩٨/٢، الزمخشري، المفصّل، ١١٠/١-١١١،ابن مالك، شرح التّسهيل، ٦٥/٢ الأشموني، شرح الأشموني، ٣٤٧/١، السّيوطي، همع الهوامع، ٥٣٤/١.

[3] المرادي، شرح التسهيل، ٣٦٦- ٣٦٧.

الرابع: لا حولُ ولا قوّةُ برفعهما على إلغاء لا وارتفاع الاسمين على الابتداء، أو جعلها عاملة عمل ليس، والاسمان (ق٦٧/ب) مرفوعان بهما، أو جعل الأولى عاملة عمل ليس، والثّانية زائدة، للتأكيد، والنّكرة بعدها معطوفة.

الخامس: لا حولُ ولا قوّةَ برفع الأول على إعمال لا عمل ليس، أو إلغائها، وفتح الثّاني للتّركيب، والكلام جملتان، ولا يجوز نصب الثاني مع رفع الأول، ولا نصبهما معًا، إلا في ضرورة"[1]، انتهى.

قال النّيليّ: "وأمّا فتح الأوّل ونصب الثّاني منوّنًا، فهما جملة واحدة، والعطف إمّا على لفظ الأوّل؛ لأنّها حركة تشبه حركة الإعراب، وإمّا على موضع المنفيّ وحده؛ لأنّ موضعه نصب بلا وحقّه التنوين، ولكنّ البناء منع تنوينه"، انتهى.

وقال السيّد في المتوسّط: "والثّاني فتح الأوّل ونصب الثّاني، نحو : لا حولَ ولا قوّةَ، فقوّة عطف على لفظ لا حول"، انتهى، ولم يذكر لنصبه وجهًا غير هذا، وهكذا في شرح اللّب للسيّد عبد الله .

باب المنادى

قال في الأمالي: "من أقسام المفعول به الذي حُذف عامله وجوبًا، المنادى، فكان حقّ المؤلّف أن يذكره عند المفعول به كما فعل ابن الحاجب، وإنّما أخّره إلى هنا؛ لأنّ بينه وبين اسم لا النّافية للجنس مشابهة ما، فلهذا ذكره بلصقه، وهذا هو تاسع المنصوبات.

[1] المراديّ، شرح التّسهيل، ٣٦٨-٣٦٩.

"هو المطلوب إقباله بياء"، وهي أمّ الباب، فلذلك دخلت في جميع أبوابه وانفردت بباب الاستغاثة[1]، كذا في الجنى الدّاني.

قال في المغني: "يا، حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكمًا، وقد ينادى به القريب (ق٦٨/أ) توكيدًا، وقيل: هي مشتركة بين البعيد والقريب، وقيل: بينهما وبين المتوسّط، وهي أكثر حروف النّداء استعمالًا، ولهذا لا يقدّر عند الحذف سواها، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا﴾[2]، ولا ينادى اسم الله تعالى، والاسم المستغاث وأيها وأيتها إلّا بها، ولا المندوب إلّا بها، أو بواو، وليس نصب المنادى بها وبأخواتها حروفًا، ولا بهنّ أسماء، لأدعو متحمّلة لضمير الفاعل خلافًا لزاعمي ذلك، بل بأدعو محذوفًا لزومًا، وقول ابن الطّراوة: النّداء إنشاء، وأدعو خبر سهو، بل أدعو المقدّر إنشاء، كبعت وأقسمت"[3]، انتهى.

وحروف النداء ثمانية: الهمزة وأي مقصورتين وممدودتين، ويا وأيا وهيا و وا، فالهمزة المقصورة للقريب، إلا أن ينزل منزلة البعيد فله بقيّة الأحرف، كما أنها للبعيد الحقيقي، وأعمّها يا، فإنّها تدخل في نداء، قاله في التّوضيح.

"فيبنيان على الضّم"، قال الرّاعي ـ رحمه الله ـ : "واعلم أنّ الضّمة في المنادى، والفتحة في باب لا، شبيهتان بحركة الإعراب، فيجوز أن يتبع عليهما"، وقال في المتوسّط: "وإنما بني هذا القسم مع أنّ أصله أن يكون معها منصوبًا؛ لأنّه مفعول به؛ لكونه مشابها لكاف الخطاب في قولنا: أدعوك ، من حيث الإفراد والتّعريف والخطاب، ووقوعه موقعه، وإنّما بُني على الحركة فرقًا بين ما كان بناؤه لازمًا، وبين ما كان بناؤه عارضًا، وإنما بني على الضّم؛ لأنّه لو بُني على

---

[1] المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ٣٥٤.

[2] يوسف، ٢٩/١٢.

[3] ابن هشام، مغني اللّبيب، ٤٨٨.

الكسرة (ق٦٨/ب) التبس بالمنادى المفرد المضاف إلى ياء المتكلّم المحذوف ياؤه اكتفاءً بالكسرة عن الياء، نحو: يا غُلام، ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المحذوف ألفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللّغات، نحو: يا غُلام".

"منصوبة وجوبًا"، قال في المتوّسط: "وإنّما نصبت هذه الأشياء الثلاثة؛ لكونها مفعولاتها على الحقيقة، وعدم علّة البناء، أمّا المضاف، فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الإفراد، وأمّا الشّبيه به؛ فلكونه مشابهًا للمنادى المضاف من حيث أنّ كل واحدٍ منهما عاملٌ فيما بعده، وما بعدهما متمم مخصّص لهما، فكأنّه عدم لكاف الخطاب من حيث الإفراد، وأمّا الثالث فلكونه فكرة، واعلم أن جميع الأسماء المضافة جاز أن يكون منادى إلّا المضاف إلى المُضمر لمخاطب، فلا يُقال: يا غلامك؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين؛ لأنّ الغلام مخاطب من حيث إنّه منادى وغير مُخاطب من حيث إنّه مضاف إلى المُخاطب؛ لوجوب تغايرهما.

ومثال المشبّه بالمضاف: يا حسنًا وجهه، ووجه شبهه بالمضاف من ثلاثة أوجه:

أحدها: ما ذكره الجرجانيّ ـ رحمه الله تعالى ـ من كونه قد تعلّق به شي هو من تمام معناه لما أنّ المضاف إليه من تمام المضاف.

الثاني: أن الشّبيه بالمضاف عامل فيما بعده كما أنّ المضاف عاملٌ فيما بعده.

الثّالث: طول الكلام بما بعد كل (٦٩/أ)[1] واحدٍ منهما، كذا في شرح الجرجانيّة لابن أبي الفتح الحنبلي ـ رحمه الله ـ

[1] في أ: ترقيمها ٦٨، ولكن ورقة لم ترقم

باب المفعول من أجله:

هذا هو عاشر المنصوبات، ويسمّى المفعول له، قال في الأماليّ: "والمفعول له، له شروط:

أوّلها: أن يكون مصدرًا.

ثانيها: أن يكون علّة، ولا خلاف في هذا، ولكن تارة يكون غرضًا نحو: ضربته تأديبًا، وتارةً غير غرض، نحو: قعدت عن الحرب جبنًا، إذا لا يكون الجبن غرضًا لأحد؛ لكونه رذيلة.

ثالثها: أن يكون قلبيّا، وفي هذا الشّرط تنازع بين المتأخرين، فيتفرّع عليه جواز، مثل: جئتك ضرب زيد ومنعه.

رابعها وخامسها: أن يتحد مع المعلّل وقتا وفاعلًا، وفي هذين الشّرطين أيضًا اختلاف مثل عدم الاتحاد في الوقت، تأهّبت السّفر، فإنّ وقت التأهّب غير وقت السّفر، ومثال عدم الاتحاد في الفاعل: جئتك محبتك إيّاي، فإنّ فاعل المجيء المتكلّم وفاعل المحبّة المخاطب فإن استوفى المفعول له هذه الشّروط جاز نصبه وجرّه بحرف مبني عن التّعليل أو السّببيّة، لكن نصب المجرّد من (ال) والإضافة أرجح من جرّه، كقوله تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[1]، في أحد الإعرابين، ومن النّاس من جعلهما منصوبين على الحال، وجرّ المقرون بـ (أل) أرجح من نصبه، وشاهد المرجوح قول الشّاعر[2]:

---

[1] السجدة، ١٦/٣٢.

[2] [2] الشّاهد: قوله: "الجبنَ"، وقع مفعولا لأجله وهو مقترن بـ (أل)، وحكم نصبه قليل. ينظر: ابن الصّائغ، اللّمحة، ٢٦٤/١، المراديّ، توضيح المقاصد، ٦٥٥/٢، المكوديّ، شرح الألفية، ١١٩/١، ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٠١/٢، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٨٧/٢- ١٨٨.

[الرّجز]

لا أقعدُ الجُبْنَ عَنْ الهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

(ق٦٩/ب) ويستوي النّصب والجرّ في المضاف، مثال النّصب، قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[1]، ومثال الجرّ، قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾[2]، وإن فقد المعلول له أحد الشّروط المشترطة في نصبه، وجب جرّه بالحرف المبني على ما تقدّم عند من اعتبر وجود ذلك المفقود شرطًا، وشاهد ما فقد المصدريّة، قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾[3]، وشاهد ما لم يكن قلبيًّا، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ﴾[4]، وشاهد ما فقد الاتحاد في الزّمان، قول الشّاعر:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَومٍ ثِيَابَهَا[5]

إذ وقت نض الثّياب وهو نزعها، غير وقت النّوم، وشاهد فقد الاتحاد في الفاعل، قول الآخر:

وَإِنّي لَتَعْرُونِي لِذِكراكَ هِزّةٌ[6]

---

[1] البقرة،٢/٢٤٣.

[2] البقرة، ٢/٧٤.

[3] الرّحمن، ٥٥/١٠.

[4] الأنعام، ٦/١٥١.

[5] هذا صدر بيت من الطّويل، وهو لامرئ القيس في المعلّقة، ومعنى نضّت: خلعت، وعجزه: لدى السّتر إلا لبسة المتفضّل. الشّاهد: مجيء "نوم" علّة لخلع الثياب، مع أنّ وقت النّوم متأخّر، فجرّ بلام التعليل. يُنظر: امرؤ القيس، الدّيوان، ١/٣٧، ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/١٩٩،الجوجري، شرح شذور الذّهب، ٢/٤٢٩، الأشموني، شرح الألفية، ١/٤٨١،الشّنقيطي، شر المعلقات العشر، ٣٧، محمد عيد، النحو المصفى، ١/٤٦٦.

[6] هذا صدر بيت من الطّويل، وهو لأبي صخر الهذليّ، وعجزه: كما انتفضَ العصفورُ بَلّلهُ القطرُ، والشّاهد: قوله: لذكراك، جرها باللام لاختلاف الفاعل، فاعل الفعل الهزة ، وفاعل المصدر المتكلم. ينظر: ابن مالك، أوضح المسالك، ٢/٢٠٠، الجوجري، شرح شذور الذهب، ٢/٤٢٩، محمد عيد، النحو المصفى، ١/٤٤٦،

إذ فاعل تعروني هي الهزّة، وفاعل الذكرى هو المتكلّم، وقد فقد الاتحادين معا قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾[1]، يُعرف بالتأمّل، وأمّا ما استوفى الشّروط، فمثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖۖ﴾[2].

"وهو الاسم المصدر"، قال المراديّ في شرح التّسهيل: "وتظافرت نصوص النّحويّين على اشتراط المصدريّة، وزعم يونس أنّ قومًا من العرب يقولون: أمّا العبيدَ فذو عبيد بالنّصب، وتأوّل نصب العبيد على المفعول له، وإن كان غير مصدر، وقبّحه سيبويه"[3]، انتهى. وقال السّنهوريّ: (ق٧٠/أ) رحمه الله : " ولم يؤخذ من كلام المصنّف اشتراط مصدريّة المفعول له، إلّا من جهة تمثيله".

باب المفعول معه :

"أي المذكور لبيان من صاحب معمول الفعل"، وعلى هذا فمن قوله في المتن: من فُعل معه الفعل، واقعة على المفعول معه لا على غيره، وهو الأمير والماء في مثالي المصنّف، إذ لا إبهام فيهما حتى يلحقهما البيان، فإن قلت: فعلى هذا يؤوّل معنى كلامه إلى أنّ المفعول معه هو الذي يذكر لبيان المفعول معه، وهذا ظاهر البطلان، فالجواب: أنّك إذا قلت جاء الأمير، عُلم أنّ ثم مصاحبًا له في المجيء، لكنّه مبهم، بينته بقولك والجيشَ، والله الموفّق.

"وقد لا يجوز كالخشبة"، قال المكودي: "لأنّ الخشبة لا تستوي مع الماء، وإنما يستوي الماء معها، أي يصل إليها"، انتهى.

---

[1] الإسراء ٧٨/١٧.

[2] الإسراء، ٣١/١٧.

[3] المرادي، شرح التسهيل، ٤٧٢.

وقول الشّارح ـ رحمه الله ـ وقد لا يجوز كالخشبة، تبع في هذا ابن مالك ـ رحمه الله ـ حيث قال في التّسهيل: "وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصلح خلافًا لابن جنّي"[1]، قال المراديّ ـ رحمه الله ـ " زعم أن العرب لا تستعمل مع إلا في موضع يصلح أن تكون فيه عاطفة، ونقله غير المصنّف عن الأخفش والسّيرافيّ والفارسيّ والشّلوبين وابن عصفور وابن الضّائع، وقد ذكر الإجماع على ذلك أبو الحسن بن الباذش[2]، فلا يجوز عندهم: جلست والسّاريةَ، (ق٧٠/ب) ولا ضحكت وطلوعَ الشّمس؛ لأنّه لا يجوز فيه العطف، وذكر المصنّف أنّ ابن خروف أنكر ذلك، أعني قول ابن جنّي، قال وهو بالإنكار حقيق، فإنّ العرب استعملت الواو بمعنى مع في مواضع لا يصلح فيها العطف، وهو ضربان: أحدهما ترك فيه العطف لفظًا ومعنى، والثّاني استعمل فيه العطف لمجرّد اللّفظ، فمن الأول قولهم: استوى الماء والخشبة، ثم قال المراديّ بعد أسطر: فأمّا استوى الماء والخشبة، فقيل: لا يمتنع فيه العطف، وإن لم يجز استوى الخشبة، كما يجوز اختصم زيد وعمرو، وإن لم يجز اختصم عمرو، وقالوا: وغلط الزّجاجي في زعمه أنّ الخشبة لا يجوز فيها إلّا النّصب"[3]، انتهى ما قاله المراديّ.

وقال الرّضي ـ رحمه الله ـ: "وهل يشترط في نصب الاسم على أنّه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبة، قال الأخفش: "نعم فلا يجوز جلس زيد والسّارية، إذا لا يسند الجلوس إلى السّارية، وكذا لا يجوز ضحك زيدٌ وطلوع الشّمس، وإنّما ذلك عنده مراعاة لأصل الواو في العطف، وإجازة غيره استدلالا بقولهم: ما زلت أسير والنيل، ولا يقال سار الماء،

---

[1] ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٩٩.

[2] ابن الباذش هو: علي بن أحمد بن خلف الغرناطي، المعروف بابن الباذش، عاش ما بين (٤٤٤ ـ ٥٢٨هـ) من أهل غرناطة مولدًا ووفاة، من علماء العربية، له كتب منها: المقتضب، شرح كتاب سيبويه. يُنظر ترجمته في : السّيوطي، بغية الوعاة، ٣٦١/٢، الزركلي، الأعلام، ٢٥٥/٤.

[3] المرادي، شرح التسهيل، ٥١٥ـ ٥١٦.

بل جرى، وله أن يقول: إنّ ذلك لاستعارة السير للنّيل؛ لما اقترن بما يصحّ من السّير، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم﴾[1]، (ق٧١/أ) وقيل: لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة أيضًا؛ لأنّ استوى ههنا بمعنى استقام، بل بمعنى ارتفع، كما في قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦﴾[2]، وله أن يجوز العطف في هذا المثال أيضًا، ويقال استوى، استوى ههنا بمعنى تساوى، لا بمعنى استقام، ولا بمعنى ارتفع، والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو، أي وصل الماء إلى الخشبة، فليست الخشبة أرفع من الماء، والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته"[3]، انتهى.

وقال الرّاعي ـ رحمه الله ـ "ومثل الشيخ له بمثالين، أحدهما: جاء الأمير والجيش، والثاني: استوى الماء والخشبة، ثم قال: ويجوز في مثالي الشّيخ الرّفع على العطف"[4]، انتهى.

وقال الحلبيّ ـ رحمه الله ـ في شرح الآجرّوميّة: والفرق بين هذه الواو وبين الواو العاطفة في قولك: استوى الماء والخشبة، فإن نصبت الخشبة كان الواو بمعنى مع، وإن رفعت الخشبة كانت الواو عاطفة، والفرق بين المسألتين في المعنى أنّك إن نصبت الخشبة كان معناه ارتفع الماء إلى أن وصل إلى آخر جزء من الخشبة، وإن رفعت الخشبة كان المعنى استوى الماء في الجريان، واستوت الخشبة في الانتصاب، ولا يلزم ارتفاع الماء إلى آخر جزء من الخشبة"، انتهى. وهذا الفرق الذي ذكره يحتاج إلى تعب، والله الموفّق.

---

[1] الرّعد، ١٣/١٥.

[2] النجم،٥٣/٦.

[3] الرّضيّ، شرح الكافية، ١/٥١٩ـ ٥٢٠.

[4] الرّاعي، المستقل بالمفهوميّة، ورقة ٧٨.

باب (ق٧١/ب) مخفوضات الأسماء :

أخرج مرفوعاتها ومنصوباتها، قاله القرافيّ، وقال في الأمالي: "ولمّا أنهى المؤلّف الكلام على المفعول معه وهو الحادي عشر من المنصوبات، شرع يتكلّم في المجرورات؛ لأنّ الثاني عشر هو خبر كان، والثالث عشر هو اسم إنّ، والرّابع عشر وهو مفعول ظنّ، على ما في بعض النّسخ، بالنّسبة للأخير، والخامس عشر وهو التّابع، وقد تقدّم الكلام عليها مستوفي في فصل المرفوعات.

"فأمّا المخفوض بالحرف، فهو ما يخفض بهن"، لم يذكر المصنّف رحمه الله لحروف الجر أمثلة؛ لوضوحها، ولم يستوف جميعها وجمعها ابن مالك ـ رحمه الله ـ في قوله[١] :

هاك حروف الجر وهي من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على
مذ منذ رب اللام كي واو وتا والكـــاف والباء ولعـــــلّ ومتى

وهي على قسمين: قسمٌ يجرّ الظّاهر، وهو سبعة أحرف: من وإلى وعن وعلى وفي والباء واللام، وتجرّ المضمر أيضًا، وما بقي يجرّ الظّاهر أيضًا، إلّا ما شذّ في الكاف وربّ في قول الشّاعر[٢]:

وأمّ أو عال كها أو أقربا

---

[١] ابن مالك، الألفية، ٣٤.

[٢] هذا عجزُ بيت من الرجز للعجاج، وصدره خلى الذنابات شمالًا كثبا، والشاهد: "كها"، حيث جرّ الضمير ها بحرف الجر الكاف، ومن حق الكاف أن تجر الاسم الظّاهر. يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٢٠٢/١٠، ابن مالك، أوضح المسالك، ١٤/٣، المكوديّ، شرح الألفية، ١٤٩/١.

وقال الآخر[1]:

ورُبَّه عَطَبًا أَنْقَذْتَ مِنْ عَطَبِه

"ورُبّ بضم الرّاء"، وفي رُبّ سبع عشرة لغة، وهي رُبّ بضم الرّاء وفتحها، كلاهما مع تشديد الباء وتخفيفها مفتوحة، فهذه أربع، وربت بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث (ق٧٢/أ) السّاكنة، وربت بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث المتحرّكة، ورب بضم الراء وفتحها مع إسكان الباء، ورب بضم الرّاء والباء معًا مشدّدة ومخفّفة، ربتا[2]، كذا في الجنى الدّاني، وأشهرها ضم الراء وفتح الباء المشدّدة، قاله الرّضي ـ رحمه الله ـ[3] .

وقال في الأمالي: "ثمّ الحروف الجارّة، منها مايرد تارة اسمًا، وتارة حرفًا، وذلك خمسة:

الأول: الكاف، فجاءت اسمًا في قول الشاعر[4]:

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ

والدّليل على اسميّتها دخول عن عليها، وهل اسميّتها جائزة في النّظم والنّثر، أو خاصّة بالنّظم، فيه خلاف.

---

[1] هذا عجز بيت من البسيط، وهو بلا نسبه، وصدره: واه رأبت وشيكًا صدع أعظمه، والشاهد: رُبّه، حيث جرّ الضمير بحرف الجر. يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد، ٧٤٣/٢، الأشموني، شرح الأشموني، ٦٦/٢، السيوطي، همع الهوامع ، ٢٧٠/١، ٤٣٥/٢.

[2] يُنظر: المرادي، الجنى الداني، ٤٤٧ـ ٤٤٨.

[3] الرّضي، شرح الكافية، ٢٨٧/٤.

[4] هذا عجزُ بيت من الرّجز، للعجاج، وصدره: بيضٌ ثلاث كنعاج جم، والشّاهد: كالبرد، حيث جاءت الكاف اسمًا، بمعنى مثل، والدليل دخول عن عليها. يُنظر: الزّمخشري، المفصّل، ٣٨٥، ابن الصّائغ، اللّمحة، ٢٤٩/١، ابن هشام، أوضح المسالك، ٤٩/٢ـ ٥٠، ابن يعيش، شرح المفصل، ٥٠٢/١، الغلاييني، جامع الدروس العربيّة، ١٨٢/٣.

الثاني والثالث مذ ومنذ، فإن دخلا على فعل أو ارتفع ما بعدهما، فهما اسمان، وإلّا فحرفان، مثال الدّخول على الفعل قوله[1]:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ

ومثال المرفوع قوله[2]:

وَمَا زِلْتُ أَبْغِي المالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ

الرابع والخامس عن وعلى، فإن دخل عليهما من أو ما يقتضي الاسمية، فاسمان، وإلّا فحرفان، مثال دخول من على عن، قوله[3]:

[الكامل]

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرّماحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامي

ومثال دخول من على على، قوله[4]:

غَدَتْ مَنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمْؤُهَا

---

[1] هذا صدر بيت من الكامل للفرزدق يرثي فيه يزيد بن المهلّب، وعجزه: فدنا فأدرك خمسة الأشبار، والشاهد: مذ عقدت، حيث أضيف مذ إلى الجملة الفعلية. ينظر: ابن الصائغ، اللمحة، ٢٣٦/١، المرادي، توضيح المقاصد، ٧٦٧/٢، ابن هشام، أوضح المسالك، ٥٣/٣، الأزهري، شرح التصريح، ٦٦٢/١.

[2] هذا صدر بيت من الطّويل للأعشى ميمون، وعجزه: وليدا وكهلا حين شبت وأمردا. والشّاهد: "مذ أنا يافع"، حيث دخلت مذ على الجملة الاسمية. يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٥٤/٣، الأشموني، ١٠١/٢-١٠٢،الأزهري، شرح التصريح، ٦٦٣/١، محمد عيد، النحو المصفّى، ٥٣٨/١،

[3] الشاهد: جاءت عن اسمًا بدليل دخول حرف الجر من عليها. يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٥٠/٣- ٥١، الأشموني، شرح الأشموني، ١٠٠.٩٩/٢٠، ابن يعيش، شرح المفصل، ٥٠٠/٤، الغلاييني، جامع الدروس العربية، ١٧٧/٣. وهو لقطري بن الفجاءة، يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب، ١٦٠/١٠.

[4] هذا صدر بيت من الطويل، لمزاحم بن الحارث العقيلي، وعجزه: تصل وعن قيظ بزيزاء مجهل، والشّاهد: "على" حيث جاءت اسمًا بدليل دخول حرف الجر عليها. يُنظر: العكبري، اللباب، ٣٥٩/١، ابن هشام، أوضح المسالك، ٥١/٣ ـ ٥٢، السيوطي، همع الهوامع، ٤٦٦/٢، ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٩٨/٤،

قوله: وبواو رُبّ، قال في الجنى الدّاني: "وأمّا واو ربّ فذهب المبرّد والكوفيون إلى أنّها حرف جر؛ لنيابتها عن رُبّ، وأن الجرّ بها لا برُب (ق٧٢/ب) المحذوفة، واستدلّ المبرّد على ذلك بافتتاح القصائد بها، كقولها:

وقاتِمِ الأعماقِ خَاوي المُخْتَرَقِ[١]

والصّحيح أنّ الجر برُبّ المحذوفة، لا بالواو؛ لأنّ الواو أسوة الفاء وبل، قال ابن مالك: "ولم يختلفوا في أنّ الجر بعدهما برب المحذوفة، وقد تقدّم ذكر ذلك في الفاء والواو المذكورة عاطفة، ولا حجة له في افتتاح القصائد بها، على أنّها غير عاطفة لإمكان إسقاط الرّاوي شيئًا من أوّلها، ولإمكان عطفها على بعض ما في نفسها"[٢]، انتهى .[٣]

تمت الحاشية المباركة المسمّاة (بالدرر الفرائد على شرح الجرّومية للشيخ خالد) على يد العبد[٤] الضّعيف الرّاجي العفو من ربّه اللّطيف (محمد بن علي بن الشيخ الشلبي الحنفي) عامله الله بلطفه الخفيّ، في يوم الإثنين تاسع عشر شهر ربيع الثاني من شهور سنة سبع عشرة وألف، والحمد لله وحده[٥] .

---

[١] هذا صدر بيت من الرّجر لرؤبة، وعجزه : مشتبه الأعلام لماع الخفق، والشّاهد الجر بواو رب ، يُنظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٣٠٥٨/٦.

[٢] المرادي، الجنى الدّاني، ١٥٤.

[٣] في أ: على الحاشية اليسرى : اللام القمريّة إذا كان بعدها حرف من هذه الأحرف تكون قمرية ومجموع ذلك : ابغ حجك وخف عقيمة .

[٤] في ب: الفقير الضعيف.

[٥] في ب: وكان الفراغ من كتابة هذه النّسخة المباركة، يوم الأحد المبارك سادس شهر الحجة الحرام سنة (١٠٩٣)، على يد كاتبها لنفسه، ثم لمن شاء الله من بعده، العبدُ الفقير المعترف بالعجز والتقصير، الرّاجي رحمة ربّه الكريم التّوّاب، أحمد القصاب الديروطي بلدًا، الشّافعي مذهبًا، البرهانيّ طريقة، الأشعريّ اعتبارًا، الأحمديّ والرّفاعيّ محبّة، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين أجمعين.

الخاتمة:

وبعد إنهاء الباحث لهذه الدّراسة توصّل إلى النّتائج والتّوصيات الآتية :

أولًا: النّتائج:

١. كثرة التأليف الموسوعي والحواشي على الكتب في تلك الفترة.

٢. لم يختلف ابن الشّلبي في آرائه النّحويّة كثيرًا عن باقي النّحويّين إلّا اختلافًا بسيطًا.

ثانيًا: التّوصيات :

هناك ملايين المخطوطات العربيّة الإسلاميّة في مختلف فروع المعرفة، التي ما زالت مخطوطة، وبعد تحقيقي لهذا الكتاب، فإنّني أوصي الباحثين بإعطاء التّحقيق نصيبًا من عملهم البحثيّ، لإخراج هذه الكتب وتحقيقها وإثراء المكتبة العربيّة بها.

أولا: المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

١. الأخطل، غيّاث بن غوث، ***الدّيوان***، تحقيق، مهدي ناصر الدين، ط٢، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٤.

٢. الأزهريّ، خالد بن عبد الله الجرجاوي، المصري الوقّاد، ***شرح التّصريح على التّوضيح***، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٠.

٣. ـــــــــــــ***شرح الآجرّوميّة في أصول علم العربيّة***، اعتناء: نزار حمّادي، ط١، دار الإمام ابن عرفة، تونس، ٢٠١٢.

٤. الأشموني، علي محمد بن عيسى أبو الحسن، ***شرح الأشموني على ألفية ابن مالك***، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.

٥. الأصمعي، عبد الملك بن قريب أبو سعيد، ***الأصمعيّات***، تحقيق: أحمد محمد شاكر وزميله، ط٧، دار المعارف، مصر، ١٩٩٣.

٦. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، ***نزهة الألباء في طبقات الأدباء*** تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط٣، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٩٥.

٧. ـــــــــــــ، ***الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين***، ط١، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣.

٨. الباباني، إسماعيل بن محمد البغدادي، ***هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين***، ط١، دار إحياء التراث، بيروت.

٩. البغدادي، عبد القادر بن عمر، ***خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب***، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧.

١٠. ـــــــــــــــ، ***شرح أبيات مغني اللبيب***، تحقيق: عبد العزيز رباح وزميله، دار المأمون، بيروت، ١٤١٤.

١١. ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، ***شرح المقدمة المحسبة***، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧.

١٢. البيضاوي، ناصر الدين الشيرازي، ***أنوار التنزيل وأسرار التأويل***، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط١، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤١٨.

١٣. ابن تغري بردي، يوسف الظاهري الحنفي، ***النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة***، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.

١٤. ابن تولب، النمر بن زهير العكي، ***الديوان***، تحقيق: محمد نبيل طريفي، ط١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠.

١٥. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، ***البيان والتبيين***، تحقيق: فوزي عطوي، ط١، دار صعب، بيروت، ١٩٦٨.

١٦. جرير، ***ديوان جرير*** بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان طه، ط٣، دار المعارف، مصر.

١٧. الجزري، أبو السعادات مجد الدين المبارك الشيباني، ***النهاية في غريب الحديث والأثر***، تحقيق: طاهر الزاوي وزميله، ط١، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩.

١٨. الجمحي، محمد بن سلّام، ***طبقات فحول الشّعراء***، تحقيق: محمود شاكر، ط١، دار المدني، جدة.

١٩. جميل بثينة، جميل بن معمر، ***الديوان***، ط١، دار بيروت للطباعة، بيروت.

٢٠. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، ***اللّمع في العربية***، تحقيق: فائز فارس، ط١، دار الكتب الثقافية، الكويت.

٢١. ـــــــــــــ، ***الخصائص***، ط٤، الهيئة المصريّة للكتاب.

٢٢. الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم، ***شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب***، تحقيق: نواف الحارثي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٤.

٢٣. الجوهري، أبو نصر إسماعيل الفارابي، ***الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية***، تحقيق: أحمد عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧.

٢٤. ابن الحاجب، جمال الدّين الإسنويّ، ***الكافية في علم النّحو***، تحقيق: صالح عبد العظيم الشّاعر، ط١، مكتبة الآداب، ٢٠١٠.

٢٥. ـــــــــــــ، ***الإيضاح في شرح المفصل***، تحقيق: موسى العليلي، ط١، دار إحياء التراث، وزارة الأوقاف العراقيّة.

٢٦. ـــــــــــــ، ***أمالي ابن الحاجب***، تحقيق: فخر قدارة، ط١، دار عمار، الأردن، ١٩٨٩.

٢٧. حاجي خلفية، مصطفى بن عبد الله، ***كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون***، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، لبنان.

٢٨. ابن حجر، أبو الفضل العسقلاني، ***الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة***، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، ط٢، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٩٧٢.

٢٩. الحصري، إبراهيم بن علي القيرواني، ***زهر الآداب وثمر الألباب***، دار الجيل، بيروت.

٣٠. الحموي، ياقوت شهاب الدين، ***معجم الأدباء***، تحقيق: إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٩.

٣١. ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني، ***المسند***، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزملائه، بإشراف: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١.

٣٢. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد، ***شذرات الذهب في أخبار من ذهب***، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير، بيروت، ١٩٨٦.

٣٣. أبو حيّان، الأندلسيّ محمد بن يوسف، ***ارتشاف الضّرب من لسان العرب***، تحقيق: رجب عثمان، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨.

٣٤. ـــــــــــ، ***التذييل والتكميل في كتاب شرح التسهيل***، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق.

٣٥. ابن خلّكان، أبو العباس شمس الدين، ***وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان***، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٠٠ ـ ١٩٩٤.

٣٦. الدؤلي، أبو الأسود ، ***الديوان***، صنعة السكري، تحقيق: محمد حسين آل ياسين، ط٢، دار الهلال، بيروت، ١٩٩٨.

٣٧. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، ***جمهرة اللّغة***، تحقيق: رمزي بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧.

٣٨. ـــــــــــ، ***الاشتقاق***، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١.

٣٩. الدماميني، بدر الدين محمد بن أبي بكر، ***شرح الدماميني على مغني اللبيب***، صححه وعلّق عليه: أحمد عناية، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧.

٤٠. ـــــــــــــ، ***تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد***، تحقيق: محمد المفدي، ط١، ١٩٨٣.

٤١. الدينوري، ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم، ***الشعر والشعراء***، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣.

٤٢. ذو الرمة، غيلان بن عقبة، ***الديوان***، شرحه وقدم له: أحمد حسن صالح، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥.

٤٣. الرّازي، زين الدين أبو عبد الله، ***مختار الصّحاح***، تحقيق: يوسف الشّيخ محمد، ط٥، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٩٩٩.

٤٤. الرّاعي، محمد بن محمد بن إسماعيل، ***عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة***، تحقيق: سليمان تاج الدين أحمد، جامعة أم القرى، ١٩٨٥.

٤٥. ـــــــــــــ، ***المستقل بالمفهومية في شرح ألفاظ الآجرّوميّة***، مخطوط، .

٤٦. ابن راهويه، أبو يعقوب اسحاق الحنظلي، ***مسند اسحاق بن راهويه***، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، ط١، مكتبة البلوشي، ١٩٩١.

٤٧. ابن رباح، نصيب، ***الديوان***، مطبعة الإرشاد، بغداد.

٤٨. الزَّبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرّزاق، ***تاج العروس من جواهر القاموس***، مجموعة من المحقّقين، دار الهداية.

٤٩. الزّمخشريّ، جار الله أبو القاسم، ***المفصّل في صنعة الإعراب***، تحقيق: علي أبو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣.

٥٠. ـــــــــــــــــ، ***أساس البلاغة***، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.

٥١. ـــــــــــــــــ، ***الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل***، ط٣، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧.

٥٢. السّخاوي، شمس الدين أبو الخير، ***الضوء اللامع لأهل القرن التاسع***، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٥٣. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، ***شرح الرضي على الكافية***، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٧٥.

٥٤. ابن سعد، أبو عبد الله الهاشمي البصري، ***الطبقات الكبرى***، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠.

٥٥. السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ***همع الهوامع في شرح جمع الجوامع***، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة الوقفية، مصر.

٥٦. ـــــــــــــــــ، ***بغية الوعاة في طبقات النحاة***، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٥٧. ـــــــــــــــــ، ***حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة***، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ١٩٦٧.

٥٨. الشّاطبي، أبو اسحاق إبراهيم بن موسى، ***المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية***، تحقيق: عبد الرّحمن العثيمين وزملائه، ط١، ٢٠٠٧.

٥٩. ابن شاكر، صلاح الدين محمد بن شاكر، ***فوات الوفيات***، تحقيق: إحسان عباس، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩.

٦٠. ابن الصّائغ، محمد بن حسن بن سباع الجذامي، ***اللّمحة في شرح الملحة***، تحقيق: إبراهيم الصّاعدي، ط١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنوّرة، ٢٠٠٤.

٦١. الصّبان، أبو العرفان محمد بن علي الشّافعي، ***حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك***، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٧.

٦٢. ابن أبي الصّلت، أحمد بن عوف، ***الديوان***، تحقيق: سجيع الجبيلي، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨.

٦٣. الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى، ***المفضليّات***، تحقيق: أحمد محمد شاكر وزميله، دار المعارف، مصر.

٦٤. ابن عقيل، بهاء الدين، ***المساعد على تسهيل الفوائد***، تحقيق: محمد كامل بركات، ط١، جامعة أمّ القرى، ١٤٠٥.

٦٥. ـــــــــــــ، ***شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك***، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠.

٦٦. العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ***اللّباب في علل البناء والإعراب***، تحقيق: عبد الإله النّبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥.

٦٧. عيد، محمد، ***النحو المصفى***، مكتبة الشباب.

٦٨. العيدروس، محيي الدين عبد القادر، ***النّور السّافر عن أخبار القرن العاشر***، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠١هـ .

٦٩. العيني، بدر الدين محمود، ***المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية***، تحقيق: علي فاخر وزملائه، ط١، دار السلام، القاهرة، ٢٠١٠.

٧٠. الغزي، نجم الدين محمد، ***الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة***، تحقيق: خليل منصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧.

٧١. الغلاييني، مصطفى سليم، ***جامع الدروس العربية***، ط٢٨، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٩٣.

٧٢. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، ***مجمل اللغة***، تحقيق: زهير سلطان، ط٢، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٩٨٦.

٧٣. ـــــــــــــ، ***معجم مقاييس اللغة***، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، دار الفكر بيروت.

٧٤. الفاكهي، عبد الله بن أحمد النحوي، ***شرح كتاب الحدود في النحو***، تحقيق: المتولي رمضان، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٣.

٧٥. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، ***الجمل في النحو***، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥.

٧٦. الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، ***القاموس المحيط***، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم عرقسوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٨

٧٧. الفيومي، أحمد بن محمد أبو العباس الحموي، ***المصباح المنير في غريب الشرح الكبير***، المكتبة العلمية، بيروت.

٧٨. ابن قُطلوبغا، أبو الفداء زين الدّين السودوني، ***تاج التّراجم***، تحقيق: محمد خير سيف، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٩٢.

٧٩. القفطيّ، جمال الدين أبو الحسن، ***إنباه الرّواة على أنباه النحاة***، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢.

٨٠. المكناسي، أحمد بن القاضي، جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس، ط١، دار المنصور ، الرباط ، ١٩٧٣.

٨١. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ***الكامل في اللغة والأدب***، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧.

٨٢. ـــــــــــــــــ، ***المقتضب***، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

٨٣. المطرزي، ناصر بن عبد السيد برهان الدين الخوارزمي، ***المغرب في ترتيب المعرب***، دار الكتاب العربي.

٨٤. المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن صالح، ***شرح المكودي على الألفيّة في علمي النحو والصرف***، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، المكتبة العصرية، بيروت،٢٠٠٥.

٨٥. ابن مالك، محمد بن عبد الله الجياني، ***شرح تسهيل الفوائد***، تحقيق: عبد الرحمن السيد وزميله، ط١، دار هجر، ١٩٩٠.

٨٦. ـــــــــــــــــ، ***ألفية ابن مالك***، دار التعاون.

٨٧. المدني، مالك بن أنس بن عامر الأصبحي، ***موطأ الإمام مالك***، تحقيق: بشار عواد معروف وزميله، مؤسسة الرسالة.

٨٨. المرادي، الحسن بن قاسم المغربي، ***شرح التسهيل***، تحقيق: محمد عبد النبي أحمد عيد، ط١، مكتبة الإيمان، المنصورة، ٢٠٠٦.

٨٩. ـــــــــــــــ، ***توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك***، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨.

٩٠. ـــــــــــــــ، ***الجنى الداني في حروف المعاني***، تحقيق: فخر الدين قباوة وزميله، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٢.

٩١. أبو المعالي، شمس الدّين محمد الغزي، ***ديوان الإسلام***، تحقيق: سيد حسن، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٠.

٩٢. ابن النّديم، أبو الفرج محمد بن اسحاق، ***الفهرست***، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٧.

٩٣. النّعيمي، عبد القادر بن محمد، ***الدّارس في تاريخ المدارس***، تحقيق: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠.

٩٤. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، ***شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب***، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، سوريا.

٩٥. ـــــــــــــ ، ***مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب***، تحقيق: مازن المبارك، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥.

٩٦. ـــــــــــــ، ***أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك***، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة.

٩٧. الهلالي، حميد بن ثور، ***الديوان***، تحقيق: محمد شفيق البيطار، ط١، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ٢٠١٠.

٩٨. ابن يعيش، موفق الدين الأسدي، ***شرح المفصل للزمخشري***، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١.

المصادر المخطوطة:

١. الرّاعي الغرناطي، محمّد بن محمّد، ***المستقل بالمفهوميّة شرح ألفاظ الآجرّوميّة***، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، ٦٦١/١، ٨٤.

٢. البِجائيّ، أحمد بن محمد، ***شرح الآجرّومية***، دار الكتب المصريّة، ٤٨٣١، القرن الحادي عشر، ٥٤.

٣. الحُلاوي، شمس الدين أبو العزم محمد بن محمد بن يوسف، ***شرح المقدّمة الآجرّوميّة***، مكتبة جامعة لايبزك، ٤٣٦، محرّم، ١١٢٧هـ .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
الملخص بالعربية	ت
الملخص بالإنجليزية	ث
المقدّمة	ج
التمهيد	د
ابن آجرّوم	٢
سيرة ابن الشّلبي	٥
دراسة الآراء التي تفرّد بها ابن الشّلبي	٩
وصف المخطوط	١٣
عملي في التّحقيق	١٦
صور من المخطوط	١٧

النّص المحقق	٢٦
صفحة العنوان	٢٧
مقدمة المخطوط	٣١
الكلام	٣٨
الاسم	٤٨
علامات الاسم	٤٩
أقسام التنوين	٥٠
واو رُبّ	٥٣
الفعل	٥٦
علامات الفعل	٥٦
الحرف	٥٨
باب الإعراب	٥٩
البناء	٦١
الضّمير المستتر	٦٣
باب معرفة علامات أقسام الإعراب	٦٦
الأسماء الخمسة	٦٩
باب الأفعال	٧٣
النّواصب	٧٥
الجوازم	٨٦

باب الفاعل	٩٠
باب المفعول الذي لم يُسم فاعله	٩٥
باب المبتدأ والخبر	٩٦
باب العوامل الدّاخلة على المبتدأ والخبر	١٠١
باب النّعت	١١٢
باب العطف	١١٩
باب التّوكيد	١٢٣
باب البدل	١٢٥
باب منصوبات الأسماء	١٣١
باب المفعول به	١٣٣
باب المصدر	١٣٩
باب ظرف الزّمان والمكان	١٤١
باب الحال	١٤٥
باب التّمييز	١٤٩
باب الاستثناء	١٥٤
باب لا	١٦٢
باب المُنادى	١٦٨
باب المفعول من أجله	١٧٠
باب المفعول معه	١٧٣

باب مخفوضات الأسماء	١٧٥
الخاتمة	١٨٠
المصادر والمراجع	١٨١
فهرس الموضوعات	١٩٢